شركة الخليج الدولية للخدمات

التقرير السنوي

2025

الخليج الدولية للخدمات
Gulf International Services

بيان إخلاء المسؤولية

تندرج الشركات التي تمتلك فيها شركة الخليج الدولية للخدمات (ش.م.ع.ق.) استثمارات مباشرة أو غير مباشرة ضمن الشركات ذات الكيانات المُستقلة. في هذا التقرير السنوي، يُشار إلى شركة الخليج الدولية للخدمات بعبارة "الخليج الدولية للخدمات" أو كلمة "المجموعة" لدواعي الملاءمة.

قد يحتوي هذا التقرير السنوي على بيانات تطلعية بشأن الأوضاع المالية ونتائج العمليات وأنشطة الأعمال التي تديرها المجموعة. وتُعد جميع البيانات، باستثناء بيانات الحقائق التاريخية، بيانات تطلعية تتضمن تقديرات مستقبلية تستند إلى افتراضات وتوقعات في الحاضر، وتنطوي على مخاطر معلومة ومجهولة وشكوك، ما قد يؤدي إلى حدوث اختلاف كبير بين النتائج الفعلية أو أداء الأعمال أو الأداء التشغيلي أو الأحداث التي تؤثر على المجموعة وبين تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من هذه البيانات.

ويرتبط تحقق هذه البيانات التطلعية بعدة عوامل، منها: (أ) تذبذب أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي (ب) تغير الطلب وظروف الأسواق فيما يتعلق بخدمات المجموعة (ج) فقدان الحصة من السوق والمنافسة داخل القطاع (د) المخاطر البيئية والكوارث الطبيعية (هـ) تغير الظروف التشريعية والمالية والتنظيمية (و) تغير ظروف الأسواق والظروف المالية والاقتصادية (ز) المخاطر السياسية. وبالتالي، قد تختلف النتائج اختلافاً كبيراً عن تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من البيانات التطلعية الواردة هنا. وتهدف جميع البيانات الواردة هنا إلى استعراض نظرات تطلعية في تاريخ هذا التقرير.

لا تتحمل شركة الخليج الدولية للخدمات وأعضاء مجلس إدارتها ومسؤوليها وموظفيها ومستشاريها والشركات المتعاقدة معها ووكلائها أي مسؤولية بأي شكل من الأشكال عن أية تكاليف أو خسائر أو أضرار أخرى قد تنشأ عن استخدام أو اعتماد أي جهة على أي بيان تطلعي و/أو مادة أخرى وردت هنا. ولا تعتبر الخليج الدولية للخدمات وشركاتها التابعة والشقيقة مُلزمة بأي حال من الأحوال بتحديث أو نشر تعديلات على أي بيان تطلعي أو مادة أخرى وردت هنا ويُعرف أو لا يُعرف أنها قد تغيرت، أو أنها غير دقيقة نتيجة لورود معلومات جديدة أو أحداث مستقبلية، أو أي سبب آخر. كما لا تضمن شركة الخليج الدولية للخدمات دقة البيانات التاريخية الواردة هنا.

شركة الخليج الدولية للخدمات
ص.ب. 3212، الدوحة، قطر
هاتف: 2080 4013 974+
فاكس: 9750 4013 974+
الموقع الإلكتروني: www.gis.com.qa
البريد الإلكتروني: gis@qatarenergy.qa

" عام اتّسم
بالاستقرار، تميّز
بعمليات تشغيلية
مرنة وكفاءة في
استغلال الأصول،
مما مكّن المجموعة
من مواجهة
التحديات المستمرة
والحفاظ على قيمة
مستدامة."

الرسالة

تلتزم شركة الخليج الدولية للخدمات بالارتقاء بجودة خدماتها وتوسعة نطاقها وزيادة أنشطة أعمال الشركة عبر الحدود لتحقق نمواً مربحاً ومستداماً وتضيف قيمة إلى مساهميها وتلبي توقعات العملاء.

الرؤية

تهدف شركة الخليج الدولية للخدمات إلى أن تصبح الشركة الموفرة لأرقى وأجود الخدمات المقدمة إلى الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز وقطاعات أخرى على المستوى الوطني و/أو الدولي.

المحتويات

مجلس الإدارة	08
كلمة رئيس مجلس الإدارة	10
تقرير مجلس الإدارة	14
تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة	18
نبذة حول مجموعة الخليج الدولية للخدمات	30
تقرير مدقق الحسابات المستقل	34
البيانات المالية الموحدة	50
تقرير حوكمة الشركة 2025	60

حضرة صاحب السمو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أمير دولة قطر

صاحب السمو

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

الأمير الوالد

مجلس الإدارة

الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

السيد/ سعد راشد المهندي
نائب رئيس مجلس الإدارة

الدكتور/ محمد يوسف الملا
عضو

الشيخ جاسم بن عبدالله آل ثاني
عضو

السيد/ علي جابر المري
عضو

السيد/ محمد ناصر الهاجري
عضو

السيد/ عيسى مطر الكواري
عضو

الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

"واصلت المجموعة مسارها نحو تحقيق النمو المستدام في عام 2025، من خلال تنفيذ المبادرات الاستراتيجية، وتعزيز المرونة التشغيلية، وإضافة قيمة طويلة الأجل للمساهمين."

المساهمون الكرام،

لقد جسّدت مجموعتنا خلال عام 2025 مثالًا حيًا على القوة والمرونة المستدامة، محققةً نموًا قوياً في الإيرادات مدفوعًا بتنفيذ استراتيجي منضبط، ومحفظة أعمال متنوعة ومنتقاة بعناية. ورغم ما شهده العالم من تحديات اقتصادية وتقلبات في أسواق الطاقة، حافظت مجموعتنا على زخم تشغيلي إيجابي، وأثبتت جدارتها كمزوّد رائد لخدمات الطاقة في دولة قطر، مضيفين قيمةً دائمةً ومستدامةً لأصحاب المصلحة.

استعراض الأعمال

حققت شركات مجموعتنا خلال هذا العام أداءً تشغيلياً قوياً، يعكس صلابة توجهنا الاستراتيجي، ويُبرز تميّز أدائنا التشغيلي. وتعكس النتائج المحققة، التزامنا الراسخ بالتميّز، وقدرتنا المتينة على الصمود، وخلق قيمة مستدامة.

وعلى مدار عام 2025، ظلّ قطاع الحفر الدعامة الأساسية لعملياتنا، والركيزة التي نرتكز عليها في مسيرتنا نحو الريادة. فقد قدّمت شركة الخليج العالمية للحفر عامًا كاملًا من العمليات التشغيلية، عقب الاستحواذ في عام 2024 على ثلاث منصات حفر بحرية من نوع "جاك-أب" رفيعة المواصفات، ودمجها بنجاح في أسطولها المتنامي. وقد أسهم هذا الدمج الاستراتيجي بشكل كبير في تعزيز الإيرادات، فيما ساهمت عمليات تجديد العقود طويلة الأمد وإعادة نشر المنصات في ترسيخ استقرار الأرباح. كما شكّل الاستثمار في سفينتين رافعتين لخدمات الآبار في العمليات البحرية، والمقرر تشغيلهم في عام 2027 بموجب عقد رئيسي مع شريك استراتيجي، علامة فارقة في مسار النمو المستقبلي للشركة. وستُسهم هذه الأصول في تعزيز العمليات البحرية، وتوطيد مكانة الشركة كمزوّد رائد لخدمات الحفر والآبار البحرية في المنطقة. وتُجسّد هذه الإنجازات قوة القطاع، وريادته للسوق القطرية، ودوره المحوري كشريك موثوق يُسهم في تحقيق أهداف الدولة الطموحة في تطوير قطاع الطاقة.

وقد قدّم قطاع الطيران، الذي تُشغّله شركة هليكوبتر الخليج، عامًا آخر من الأداء القوي والمستقر، معززًا مكانته كمزوّد موثوق لخدمات الطيران ذات المستوى العالمي. فقد واصلت عمليات الطيران الموجهة للمواقع البحرية تلبية الطلب المتنامي، في حين شهدت خدمات الصيانة والإصلاح والتجديد توسعًا ملحوظًا، لتغدو مساهمًا ذو أهمية في نمو الإيرادات. ومن أبرز الإنجازات التي تحققت خلال العام، نجاح الشركة في تجديد عقد طويل الأجل مع أحد عملائها الرئيسيين، وهو ما يعكس الثقة الكبيرة بقدراتها ويضمن لها استقرارًا تشغيليًا مستدامًا. كما تقدّمت خطط تحديث الأسطول وفق الجدول الزمني المحدد، حيث بلغ عدد طائرات الهليكوبتر من طراز AW139 التي تم تسليمها حتى الآن ست طائرات، إضافةً إلى طلبيتين جديدتين لطائرات من طراز AW189، يُتوقع تسلّمهما خلال العامين المقبلين. بالإضافة إلى ذلك، وقعت الشركة اتفاقية جديدة لشراء عدد خمس طائرات إضافية من طراز AW139. وتُعزّز هذه الاستثمارات من القدرة التشغيلية للشركة، وتنسجم مع استراتيجيتها طويلة الأمد لتوسيع الأسطول وتحديثه. ومن خلال هذه المبادرات النوعية، تؤكد شركة هليكوبتر الخليج التزامها الثابت بتقديم حلول طيران آمنة وموثوقة ومبتكرة، على الصعيدين المحلي والدولي، بما يرسّخ موقعها الريادي في تحقيق النمو المستدام ويؤكد استمرار قيادتها لهذا القطاع الحيوي.

وفيما يخص قطاع التأمين، فقد حقق أداءً قويًا في عام 2025، مدفوعًا بالنمو المتواصل في محفظة التأمين الطبي، وبالقدرة الثابتة على الصمود في خط أعمال الطاقة. وقد رسّخت شركة الكوت للتأمين مكانتها كمزوّد رائد للتأمين الطبي في قطر، مع الحفاظ على قدرة كبيرة على تغطية المخاطر الكبرى في قطاع الطاقة. وكان من أبرز الأولويات الاستراتيجية خلال العام التقدم الملحوظ في التحضيرات الخاصة بالاكتتاب العام الأولي المخطط لشركة الكوت في بورصة قطر. فقد أحرزت الشركة تقدّمًا ملموسًا في كافة مسارات العمل المالية والقانونية والتنظيمية، مع تنفيذ سير عمليات العناية الواجبة وفق أفضل الممارسات ومتطلبات الامتثال. وتمثل هذه المبادرة علامة فارقة في المسار الاستراتيجي للمجموعة، إذ تفتح آفاقًا جديدة لإضافة قيمة للمساهمين، وتعزيز موقع الشركة في السوق، وتوسيع قاعدة المستثمرين. ومن المتوقع أن يهيئ الاكتتاب العام لشركة الكوت لمرحلة جديدة من النمو، ويعزز التزامنا بالشفافية، والحوكمة، وخلق القيمة المستدامة.

وبالانتقال إلى شركتنا في قطاع التموين والخدمات، مثّل عام 2025 السنة الثانية من العمليات بعد إتمام صفقة الاستحواذ التبادلي، حيث عززت مجموعة أمواج مكانتها كشركة وطنية رائدة في خدمات التموين الصناعي وإدارة المرافق. وقد نجحت الشركة في الحفاظ على عملائها الرئيسيين، في الوقت الذي وسّعت فيه محفظتها بنشاط، وأبرمت عقودًا جديدة في قطاعي التموين وإدارة المرافق. وتؤكد هذه الإنجازات التزام شركة أمواج بالتميّز، وقدرتها على تقديم حلول شاملة وعالية الجودة، تلبي الاحتياجات المتطورة لعملائها، وتواكب تطلعاتهم المتنامية. كما أعلن مساهمو أمواج خلال العام عن نيتهم إدراج الشركة كشركة مساهمة قطرية عامة في بورصة قطر، وذلك عقب استكمال المراجعات اللازمة، والحصول على الموافقات التنظيمية المطلوبة.

استراتيجيتنا للمستقبل

ترتكز استراتيجيتنا في شركة الخليج الدولية للخدمات على ترسيخ خلق القيمة المستدامة لمساهمينا، من خلال تنفيذ منضبط ورؤية واضحة لنمو طويل الأمد. ونستمد قوتنا من التكامل الفريد بين شركات مجموعتنا، مستثمرين مزاياها التنافسية وقدراتها النوعية لاستكشاف الفرص الواعدة التي تنسجم مع أهدافنا الاستراتيجية، بما يشمل التوسع في القطاعات المساندة، وتعزيز حضورنا في الأسواق الرئيسة، وتوسيع نطاق عملياتنا بما يضمن المرونة والنمو المستمر مع الوقت.

و بالتساوى، نُجدّد التزامنا الراسخ بالتميّز التشغيلي والانضباط المالي، عبر تطبيق إجراءات متقدمة لرفع الكفاءة وتحسين العمليات وتكريس الابتكار كنهج مؤسسيٍّ دائم. وبهذه الرؤية المتكاملة، نحافظ على مستويات إنتاجيتنا العالية، ونُصون مرونة نموذج أعمالنا وقدرته على التكيّف مع المتغيرات. ومع تطلعنا إلى المستقبل، تتركز أولوياتنا على حماية حصتنا في السوق، وتعظيم الاستفادة من أصولنا، وضمان جاهزية محفظتنا لتحقيق عوائد طويلة الأمد ومستدامة. إن هذه الجهود مجتمعة ترسّخ مكانة مجموعة الخليج الدولية للخدمات كشريك موثوق في قطاع خدمات الطاقة في دولة قطر، وتعزز قدرتها على خلق قيمة حقيقية ومستدامة لجميع أصحاب المصلحة.

النتائج المالية

قدمت المجموعة عاماً آخر من الأداء المالي المستقر، مدعومةً بأداء متين ومساهمات راسخة في الإيرادات من مختلف قطاعات الأعمال. فقد واصل قطاع الحفر مساره التصاعدي في النمو، مستفيدًا من الدمج الكامل لمنصات الحفر البحرية التي تم الاستحواذ عليها في العام الماضي، ومن تحسّن معدلات التشغيل عبر الأسطول، إلى جانب الأداء المستقر للمنصات ذاتية الرفع والبارجة السكنية. أما قطاع الطيران، فقد حقق نتائج متميزة، تجلّت في تنامي نشاط النقل البحري، والتوسع المستمر في خدمات الصيانة والإصلاح والتجديد. وفي قطاع التأمين، حافظ الأداء على مرونته وصلابته، مدفوعًا بالنمو المتواصل في محفظة التأمين الطبي، بفضل العقود الجديدة واستمرار الطلب القوي على التغطيات التأمينية للشركات. في المقابل، واصل قطاع التموين والخدمات المساندة تعزيز مساهمته في الأداء العام للمجموعة، مدعومًا بإيرادات مستقرة وكفاءات تشغيلية متنامية، انعكاسًا لآثار الاستحواذ التبادلي الإيجابية وتوسّع الحصة السوقية.

بشكل عام، اتسم الأداء المالي للمجموعة خلال عام 2025 بنمو إيجابي في الإيرادات وربحية مستقرة، مدعومًا بهوامش قوية عبر مختلف القطاعات. وتعكس هذه الإنجازات فاعلية استراتيجية المجموعة، وصلابة نموذج أعمالها، والتزامها الراسخ بتحقيق قيمة مالية مستدامة واستقرار طويل الأمد لمساهميها.

إضافة قيمة للمساهمين في المستقبل

منذ الطرح العام الأولي في فبراير 2008 وحتى عام 2024، بلغ إجمالي الأرباح النقدية الموزعة على مساهمي المجموعة نحو 3.4 مليار ريال قطري، بما يعكس معدل توزيع سنويٍّ متوسط يقارب 53%. وقد استفاد المساهمون خلال هذه الفترة من ثلاث إصدارات مجانية، حصلوا بموجبها على ما مجموعه 63 مليون سهم إضافي منذ تأسيس الشركة.

وإذ نختتم عام 2025 على أرضية مالية مدعومة بالظروف الإيجابية في القطاع والإنجازات الاستراتيجية المحققة، فقد أخذ مجلس الإدارة بعين الاعتبار احتياجات المجموعة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، ويسرّه أن يوصي بتوزيع أرباح نقدية إجمالية قدرها 186 مليون ريال قطري عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، أي ما يعادل 0.1 ريال قطري للسهم الواحد، بما يمثل 10% من القيمة الاسمية للسهم.

الخاتمة

وفي الختام، أتقدّم بأسمى آيات الامتنان والتقدير إلى حضرة سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى، على قيادته الحكيمة، ودعمه اللامحدود، وتوجيهاته السديدة. كما نعرب عن خالص تقديرنا لسعادة المهندس سعد بن شريدة الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة، على دعمه المتواصل وتوجيهاته الحثيثة والشكر موصول إلى الحكومة الرشيدة.

وإذ تفخر مجموعة الخليج الدولية للخدمات بهويتها الوطنية، تظل ملتزمة تمامًا بدعم رؤية قطر الوطنية 2030 والمساهمة الفاعلة في تحقيق أهداف الدولة في التنمية المستدامة.

كما لا يفوتني أن أتقدّم بوافر الشكر وخالص الامتنان إلى مساهمينا الكرام على ثقتهم الدائمة ودعمهم المتواصل، مؤكدين عزمنا على مواصلة خلق قيمة مستدامة طويلة الأمد، وتعزيز الأهداف الاستراتيجية للمجموعة. وإننا على يقين بأن تضافر جهود جميع أصحاب المصلحة سيمنحنا القدرة على تنفيذ خططنا المستقبلية بنجاح وتحقيق رؤيتنا المشتركة للنمو والتميّز.

تقرير مجلس الإدارة

"بتنفيذ منضبط ومرونة لا تتزعزع، حقق كل قطاع من قطاعات الأعمال في عام 2025 قيمة قوية، مما عزز ريادة المجموعة وجدّد التأكيد على التزامها بالنمو المستدام".

يسر مجلس الإدارة أن يقدم تقريره السنوي للأداء المالي والتشغيلي لمجموعة الخليج الدولية للخدمات عن السنة المالية 2025.

استعراض الاقتصاد الكلي

تظل القاعدة الاقتصادية المتينة لدولة قطر صلبة ومستقرة ومرنة، مدعومةً بسلسلة متواصلة من المشروعات الكبرى في البنية التحتية، أبرزها حقل الشمال الجنوبي، والتطوير المرتقب لحقل الشمال الغربي، إلى جانب حزمة من المشروعات الكبرى الأخرى. وتواصل هذه التطورات تحفيز الطلب على الخدمات المتخصصة في مجالات الحفر، والطيران، والتموين والتأمين.

ورغم ما يقدمه قطاع الطاقة من فرص نمو، لا سيما في مجالات النقل البحري والخدمات الصناعية، فقد شهد سوق منصات الحفر بعض التراجع منذ أواخر 2024، نتيجة التغيرات الاقتصادية العالمية، وحالة عدم اليقين الجيوسياسي، والتراجع التدريجي في خفض الإنتاج من منظمة "أوبك+". وقد أدت هذه العوامل إلى تباطؤ نمو أسعار النفط ومعدلات الطلب ومع ذلك، تواصل شركة الخليج العالمية للحفر ترسيخ مكانتها المرموقة، مستفيدةً من عقودها طويلة الأمد، وكفاءتها التشغيلية العالية، وقوة علاقاتها الاستراتيجية مع العملاء، مما يمكّنها من الحفاظ على مستويات تشغيل مرتفعة وضمان رؤية واضحة للإيرادات.

وعلى الرغم من التحديات المتمثلة في ضغوط التضخم واضطرابات سلاسل الإمداد والتغيرات التنظيمية، فقد حافظ القطاع على مرونته وصموده، حيث استفادت شركاته من تنويع محفظة خدماتها لتعزيز حصتها السوقية ورفع كفاءتها التشغيلية، بما يواكب الاحتياجات المتطورة للمنتجين.

مستجدات الأعمال والتوسع في السوق

• استعراض أداء قطاع الحفر

حقق قطاع الحفر خلال 2025 تقدمًا ملموسًا في تعزيز الاستقرار المالي والأداء التشغيلي من خلال التنفيذ الفعال للمبادرات الاستراتيجية.

وكان من أبرز الإنجازات التي توجت مسيرة العام، الاستثمار الاستراتيجي في سفينتين رافعتين لخدمات الآبار في العمليات البحرية تم التعاقد عليهما من أحد أحواض بناء السفن العالمية الرائدة. ويأتي هذا العقد متعدد السنوات، مع خيارات للتمديد، متوافقًا تمامًا مع توجه المجموعة نحو الاستدامة والنمو طويل الأمد، في استثمار يعكس التزامنا بتقديم حلول مبتكرة وموثوقة وفعّالة لقطاع الطاقة. وسيسهم انضمام السفينتين الرافعتين لخدمات الآبار في تعزيز قدرات خدمات العمليات البحرية، وتوسيع حجم الأسطول، وترسيخ مكانتنا كشريك موثوق لعمليات الحفر البحرية المستدامة. كما يبرهن العقد الجديد المُبرم مع أحد العملاء الرئيسيين في قطر على السمعة المتميزة التي تحظى بها الشركة في التميز التشغيلي والموثوقية.

وفي أعقاب الاستحواذ ودمج ثلاث منصات حفر عالية المواصفات في 2024، نجحت الشركة في دمج هذه الأصول ضمن أسطولها، وتحقيق عام كامل من العمليات المتواصلة في 2025. وقد أسهم هذا الإنجاز في رفع الإيرادات والأرباح بشكل ملحوظ، ويعد محطة رئيسية في مسيرة تحقيق أهدافنا الاستراتيجية طويلة الأجل، ويعزز ريادتنا في سوق الحفر البحري.

أما على صعيد الأسطول والعقود، فقد شهد العام تطورات بارزة تؤكد متانة موقع الشركة في السوق؛ إذ حصلت إحدى المنصات البحرية على عقد ثابت لمدة أربع سنوات مع خيار تمديد إضافي لثلاث سنوات، كما تم تجديد عقد منصة أخرى لمدة خمس سنوات. بالإضافة إلى ذلك، حصلت أربع من أصل خمس منصات حفر تديرها شركة الخليج العالمية للحفر على تمديدات لعقودها مع عميل قائم، لتغطي فترات إضافية تتراوح تقريبًا بين سنة وسنة ونصف.

وتعكس هذه العقود الاستراتيجية، وما صاحبها من تمديدات، ثقة عملائنا المستمرة في أداء الشركة وجودة خدماتها، كما أنها تدعم رؤية الإيرادات المستدامة وترفع معدل تشغيل الأسطول وتعزز استراتيجيتنا طويلة الأجل للنمو المستدام وخلق القيمة للمساهمين.

• استعراض أداء قطاع الطيران

على مدار العام، نجحت الشركة في تحقيق أقصى استفادة من أسطولها المتاح، محافظة بذلك على حضورها القوي في الأسواق الدولية، مدعومة بتمديد عدة عقود رئيسية كانت قد بلغت تاريخ انقضائها. كما واصلت الشركة تقديم خدمات الصيانة لجهات خارجية، محلية ودولية، الأمر الذي ساهم في نمو الإيرادات. وقد شهدت الشركة زيادة في الطلب على طائرات الهليكوبتر المخصصة لدعم خدمات النفط والغاز البحرية، سواء في السوق المحلية أو الدولية، مما انعكس إيجابًا على الأداء التجاري للقطاع، وهو ما يرجع أساسًا إلى زيادة ساعات الطيران. وقد شكلت هذه المحركات الأساسية دافعًا للأداء العام للقطاع، عاكسةً التزام الشركة الراسخ بالتميّز التشغيلي ومكانتها الاستراتيجية في سوق الطيران العالمي.

وتماشيًا مع استراتيجية تحديث الأسطول، واستنادًا إلى ما تم الإعلان عنه سابقًا، فقد تواصل التقدم في جدول التسليم بشكل منتظم، حيث تم حتى الآن استلام عدد ٦ طائرات هليكوبتر، ثلاثة منها في عام 2024، تلتها ثلاث طائرات إضافية في عام 2025. أما الطائرات الأربع المتبقية، والتي تندرج ضمن الجزء الاختياري من الاتفاقية، فمن المقرر تسليمها بعد عام 2025، في نهج مرحلي يدعم أهداف النمو التشغيلي طويل المدى وتحديث الأسطول بما يلبي متطلبات عملاء شركة هليكوبتر الخليج. وبالإضافة إلى خطة شراء عشر مروحيات من طراز AW139، أنهت الشركة عقد شراء ٥ طائرات اضافيه من الطراز نفسه والمتوقع تسليمها خلال عامي 2027 و 2028.

علاوة على ذلك، وفي خطوة استراتيجية لتعزيز قدراتها التشغيلية وترسيخ استراتيجيتها طويلة المدى في توسيع وتحديث الأسطول، أكملت الشركة طلبية شراء طائرتين جديدتين من طراز AW189، والمقرر تسليمهما خلال عامين. ويُعد هذا الطراز — المزود بمحركين والمصنف ضمن فئة الطائرات العمودية المتوسطة الكبيرة — من الطائرات متعددة المهام عالية الكفاءة، لما يتميز به من أداء متقدم واعتمادية فائقة، ما يجعله الأنسب للعمليات البحرية وقطاع الطاقة. وتعكس هذه الصفقة استجابة الشركة للطلب المتزايد على طائرات الهليكوبتر المتوسطة والمتوسطة/الثقيلة، وهو طلب نابع من زيادة الاستثمارات الرأسمالية في قطاع الطاقة.

• استعراض أداء قطاع التأمين

شكّل عام 2025 محطة فارقة في مسيرة الأداء القوي والتقدم الاستراتيجي لشركة "الكوت"، إذ عزّزت الشركة مكانتها الريادية في السوق المحلية، ورسّخت حضورها المتنامي على الساحة الدولية. وقد واصلت الشركة الاحتفاظ بأعلى حصص التخصيص في مشاريع الطاقة الكبرى في قطر، شاهدة بذلك على قوتها وقدراتها الفائقة مقارنة بمنافسيها من شركات التأمين المحلية. وعلى الصعيد الدولي، رسّخت "الكوت" مكانتها كشركة موثوقة لإعادة التأمين، مما أتاح لها توسيع محفظتها وتنويعها بشكل ملحوظ.

وفي قطاع التأمين الطبي، حققت الشركة نموًا ملحوظًا من خلال استقطاب عملاء جدد، معززةً بذلك مكانتها المتميزة كأحد أبرز مزوّدي التأمين الطبي في قطر. كما حقق قطاع التأمين على السيارات نتائج إيجابية، مستفيدًا من الطلب القوي من السوق ومن تأمين عقود رئيسية عزّزت موقعه التنافسي.

ورغم التحديات الإقليمية، ساهمت استراتيجيات إدارة الاستثمار لشركة "الكوت" في تعزيز الربحية الإجمالية من خلال التخصيص الفعّال للأصول. وظلّ التميّز التشغيلي حجر الزاوية في نجاح الشركة، متجليًا في حفاظ الشركة على تصنيفها الائتماني القوي A- (من وكالة ستاندرز آند بورز) مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وقد ركزت مبادرات التوسع في السوق خلال العام على تعزيز الريادة في قطاعي الطاقة والتأمين الطبي، مع دفع عجلة النمو في التأمين على السيارات. ففي السوق المحلي للطاقة، أعطت الشركة الأولوية للاحتفاظ بالعقود طويلة الأمد واستقطاب عملاء جدد وزيادة الحصص وفق بروتوكول المشاركة في التأمين المحلي. وعلى الصعيد الدولي، فقد وضعت الشركة استراتيجيات مستهدفة لتوسيع محفظة الطاقة عبر مناطق متعددة. أما في قطاع التأمين الطبي، فقد تركزت الجهود على استقطاب عملاء جدد من الشركات الكبرى وتوسيع نطاق التغطية لتشمل الشركات الصغيرة والمتوسطة، بينما استفاد قطاع التأمين على السيارات من العلاقات التجارية المتينة وفرص البيع المتقاطع لزيادة الحصة السوقية وتعزيز قيمة العملاء.

كما استمرّ التقدم بثبات نحو الإدراج المخطط لشركة الكوت للتأمين وإعادة التأمين في بورصة قطر، حيث تسير التحضيرات المتعلقة بالمتطلبات المالية والقانونية والتنظيمية لعملية الإدراج بشكل إيجابي، مدعومة بتنسيق وثيق مع المستشارين والجهات المعنية. وتمثل هذه الخطوة إنجازًا استراتيجيًا للمجموعة، يهدف إلى تحقيق قيمة مضافة للمساهمين، وتعزيز سمعة شركة الكوت في السوق، وترسيخ مكانتها كمزود رائد لخدمات التأمين في دولة قطر.

وبفضل هذه الإنجازات المتوالية والمبادرات الاستراتيجية، تواصل "الكوت" التزامها بتحقيق النمو المستدام والتميز التشغيلي والقيمة الفائقة لجميع أصحاب المصلحة.

• استعراض أداء قطاع التموين

واصلت مجموعة "أمواج" خلال عام **2025** تعزيز مكانتها بوصفها المجموعة الرائدة في قطر في مجال خدمات التموين الصناعي وإدارة المنشآت. ففي عامها الثاني من العمليات عقب صفقة الاستحواذ التبادلي، نجحت الشركة في الاحتفاظ بعملائها الرئيسيين، وتحقيق نسبة نجاح مرتفعة في العطاءات والمناقصات، وتأمين عقود كبرى مع جهات بارزة. وظلّ التوسع في السوق على رأس أولويات الشركة، إذ تمكنت من توقيع عقود جديدة في مجال التموين وإدارة المنشآت، إلى جانب تحقيق أقصى مستويات الإشغال في قطاع المرافق عبر مشاريع كبرى مثل حقل الشمال الشرقي وحقل الشمال الجنوبي. كما أسهمت أنشطة الصيانة الدورية لدى العملاء في تحقيق زيادة ملحوظة في الإيرادات، ما يعكس قدرة الشركة على الاستفادة من الفرص. وعلى صعيد الكفاءة التشغيلية، عززت الشركة أداءها من خلال تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف، مستفيدةً من أوجه التكامل بين وحداتها المختلفة، وتحسين هيكلها التنظيمي، وتحسين سياسات التوظيف والرواتب، وتعظيم الاستفادة من المنشآت والموارد المشتركة. كما أسهمت عمليات الشراء المركزية في تعزيز القوة الشرائية للشركة، مما أدى إلى تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف. وتؤكد هذه الإنجازات قدرة مجموعة أمواج على الجمع بين الحجم والخبرة والابتكار لتحقيق نمو مستدام وتعزيز ريادتها في القطاع.

استراتيجيتنا المستقبلية

تركز مجموعة الخليج الدولية للخدمات على تعزيز حضورها في الأسواق المحلية والدولية، مع تكييف الاستراتيجيات بما يتلاءم مع الاحتياجات الفريدة لكل قطاع. وتلتزم المجموعة بإعادة تموضع أنشطتها الأساسية عبر رفع الكفاءة وترشيد التكاليف وتحقيق الاستخدام الأمثل للأصول. وتهدف هذه المبادرات إلى توظيف قدرات المجموعة المحلية والعالمية لتقديم قيمة مستدامة للمساهمين. إضافة إلى ذلك، تسعى المجموعة إلى تنويع مصادر الإيرادات عبر الاستثمار في الفرص الناشئة من توسعة حقل الشمال في دولة قطر.

تحقيق الكفاءة من حيث خفض التكلفة واستخدام الأصول

تؤكد مجموعة الخليج الدولية للخدمات التزامها الراسخ بترشيد التكاليف وتعظيم كفاءة استخدام الموارد، بما يتماشى مع رؤيتها الرامية لبناء عمليات أكثر كفاءة وفعالية. وبفضل الإجراءات الصارمة المتبعة لمراقبة التكاليف، تحرز المجموعة تقدمًا متواصلًا نحو تعزيز الكفاءة التشغيلية وتحقيق النمو المستدام.

وفيما يتعلق باستخدام الأصول، تضع المجموعة تحقيق الأداء الأمثل وضمان الالتزام بأعلى معايير السلامة والجودة في صدارة أولوياتها. ففي قطاع الحفر، بلغ معدل الاستخدام التشغيلي لمنصات الحفر **95%**، الأمر الذي يعكس التزامنا بالكفاءة التشغيلية. وبالمثل، سجل قطاع الطيران زيادة طفيفة في إجمالي ساعات طيران الأسطول، بما يعكس نشاطاً قوياً عبر العمليات المحلية والدولية. وبناءً على ذلك، تؤكد هذه النتائج سعي المجموعة المستمر نحو تحقيق التميز التشغيلي والكفاءة في جميع مجالات الأعمال.

النتائج المالية

حققت المجموعة صافي أرباح بقيمة 678 مليون ريال قطري، بنسبة انخفاض وصلت إلى 5% بالمقارنة مع السنة الماضية. وتحسن إجمالي إيرادات المجموعة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 بواقع 8% مقارنة مع ما كان عليه الوضع في عام 2024 وبلغ إجمالي إيراداتها 4,9 مليار ريال قطري في السنة المنتهية في تاريخ 31 ديسمبر2025 مقارنة مع إجمالي إيرادات السنة الماضية الذي بلغ 4,6 مليار ريال قطري. وخلال السنة المنتهية في تاريخ 31 ديسمبر 2025 سجلت المجموعة أرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب الاهلاك والاستهلاك بقيمة بلغت 1,5 مليار ريال قطري (تم تسجيل أرقام الإيرادات والأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والاهلاك والاستهلاك بناء على طريقة التوحيد التناسبي خلافا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية).

حققت المجموعة خلال عام 2025 أداءً ماليًا مستقراً مدعومًا بنمو متين في الإيرادات في جميع قطاعات أعمالها. وكان الدافع الرئيس لنمو الإيرادات هو الاندماج الكامل لشركتي "جلف دريل" و"جلف جاك–أب" ابتداءً من أواخر يونيو 2024، وزيادة الطلب على خدمات الصيانة والإصلاح والتجديد في قطاع الطيران، وتحسن ساعات الطيران، إلى جانب ارتفاع أقساط التأمين مدعومة بالعقود الطبية الجديدة في قطاع التأمين. وعلى الرغم من تحقيق المجموعة أداءً قويًا في الإيرادات، فقد شهدت الربحية تراجعًا طفيفًا نتيجة مجموعة من العوامل، بما في ذلك الضغوط على التكاليف، وغياب بعض المكاسب غير المتكررة التي تم تسجيلها في العام السابق بالإضافة الى زيادة تكاليف التمويل المرتبطة بالديون السابقة لشراء الحفارات وطائرات الهليكوبتر، وارتفاع في المصروفات العمومية والإدارية نتيجة التكاليف المتعلقة بالتوظيف وأتعاب الاستشارات الداعمة للمشاريع الاستراتيجية الجارية. مع ذلك، ظل الأداء التشغيلي الأساسي متينًا عبر مختلف شركات المجموعة، مدعومًا بالتنفيذ المنضبط واستمرار التقدم في الأولويات الاستراتيجية.

توزيع الأرباح

نظرًا لأداء المالي للمجموعة خلال العام الحالي، يوصي مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية سنوية إجمالية قدرها 186 مليون ريال قطري عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، بما يعادل 0.1 ريال قطري لكل سهم ويمثل 27% من صافي أرباح المجموعة.

الخاتمة

يعرب مجلس الإدارة عن عميق امتنانه وشكره لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه"، على توجيهاته الحكيمة ورؤيته الاستراتيجية. كما نعرب عن امتنانا لعملاء شركة الخليج الدولية للخدمات على ثقتهم الراسخة، والشكر موصول لأعضاء الإدارة العليا لشركات المجموعة على اجتهادهم الدؤوب وتفانيهم في العمل. ولا ننسى بالطبع أن نتوجه بالشكر لمساهمينا الكرام على استمرار ثقتهم بنا ودعمهم المتواصل لنا.

تقرير مجلس الإدارة بشأن القطاعات

استعراض أداء قطاع الحفر

الاستراتيجية

تُواصل شركة الخليج العالمية للحفر التزامها الراسخ بتقديم خدمات الحفر والمنصات ذاتية الرفع وفق أعلى معايير السلامة والكفاءة والمسؤولية البيئية. وقد نجحت الشركة خلال عام 2025 في تعزيز موقعها في السوق المحلي من خلال ترسيخ مكانتها كشركة رائدة في مجال الحفر داخل قطر، إذ حققت عدة تمديدات لعقودها في قطاع الحفر البحري، وهو إنجاز يكتسب أهمية خاصة في ظل حالة عدم اليقين التي سادت السوق، وما صاحبها من تعليق أو إنهاء العديد من العقود، إلى جانب التشدد في سياسات ترشيد التكاليف خلال الفترة. كما فازت الشركة بعقود جديدة لتشغيل المنصات ذاتية الرفع، ما أسهم في تعزيز تنوّع أنشطتها وتوسيع نطاق عملياتها.

وفي إطار رؤيتها المستقبلية للسنوات الخمس المقبلة، تتأهب الشركة لتوسيع نطاق حضورها التشغيلي داخل قطر، على أن يُواكب هذا التوسع المحلي استكشافٌ مدروس لفرص التوسع الدولي، تُنتقى بعناية وفق معايير الجدوى المالية والاتساق الاستراتيجي. وفي الوقت ذاته، تعتزم الشركة تكثيف جهودها الرامية إلى رفع كفاءتها الداخلية وتحسين استخدام مواردها، بما يضمن لها استدامة القدرة التنافسية وتعظيم العوائد على المدى البعيد. وموازاةً مع ذلك، تقييم فرص لخلق قيمه اضافيه للشركة في خارج قطر.

المستجدات على مستوى القطاع

شهدت سوق منصات الحفر منذ أواخر عام 2024 حالةً من التراجع الطفيف، التي تأثّرت بتبدّل السياسات الاقتصادية العالمية، وتنامي هواجس اللايقين الجيوسياسي، إلى جانب الخفض التدريجي لتقييدات الإنتاج التي اعتمدها تحالف "أوبك+". وقد أفضت هذه العوامل مجتمعة إلى تباطؤ وتيرة نمو أسعار النفط، وما تبعه من تأجيل لعدد من مشاريع الحفر البحري. ورغم ما تشير إليه التقديرات من استمرار الضغوط على مستويات الطلب ومعدلات التشغيل حتى عام 2026، فإن المشهد لا يخلو من بوارق أمل وفرص واعدة أمام المشغّلين الذين يحسنون بناء علاقات متينة مع العملاء ويُتقنون إدارة هياكل التكلفة بكفاءة واقتدار. وفي هذا السياق، تواصل المجموعة تركيز جهودها على ترسيخ التميّز التشغيلي وتعزيز التموضع الاستراتيجي بما يمكّنها من التكيّف مع المتغيرات الراهنة واغتنام فرص القيمة مع عودة الأسواق إلى الاستقرار المنشود.

وعلى النقيض من ذلك، فقد أبدى قطاع المنصات ذاتية الرفع والبارجات قدرةً لافتة على الصمود، تجلّت في إبرام أحد العملاء الرئيسيين عقود تشغيل متعددة السنوات من المقرر أن تبدأ في عام 2027.

أبرز الإنجازات في عام 2025

قطاع منصات الحفر البحرية

شهد عام 2025 مرحلةً مفصليّة جرى خلالها تجديد عدد من العقود المهمة مع عدد من العملاء الرئيسيين، تمددت بموجبها عقود أربع منصات حفر بحرية لتكون امتدادًا مباشرًا للعقود القائمة، مما أكسب الشركة غطاءً تعاقديًا متينًا يمتدّ حتى النصف الثاني من عام 2027.

قطاع المنصات ذاتية الرفع

عقب عملية مناقصة شاملة وتنافسية، نجحت شركة الخليج العالمية للحفر في الحصول على عقود تشغيل متعددة السنوات من أحد عملائها الرئيسيين لتشغيل سفينتين جديدتين لخدمات الآبار من نوع المنصات ذاتية الرفع. ومن المقرر أن تستغرق مرحلة بناء هاتين السفينتين 24 شهرًا، على أن تنطلق عملياتهما التشغيلية في سبتمبر من عام 2027.

نقاط القوة التنافسية

حافظت شركة الخليج العالمية للحفر على موقعها الريادي المتقدّم ضمن قطاع خدمات التنقيب عن النفط والغاز في دولة قطر، متفرّدةً في الوقت ذاته بكونها الأفضل أداءً والأكثر تميزًا في مجالات السلامة والكفاءة التشغيلية.

ويمثّل الحضور المستدام للشركة في السوق وصلابتها المثبتة عاملاً حاسمًا في تمكينها من دعم الأهداف الاستراتيجية لعملائها بشكل مستمر، عبر مختلف دورات التقلبات الاقتصادية. وعلى الرغم من التحديات المرتقبة في عام 2026، فإن تمديد العقود الأخيرة في قطر والفوز بعقود سفن جديدة يضعان الشركة في موقع استراتيجي متين، يتيح لها مواصلة نموها المستدام على المستوى المحلي وسيتم استكمال ذلك بفرص مختاره على الصعيد الدولي، بما يسهم في تخفيف تأثير بعض الاتجاهات السلبية التي يشهدها سوق منصات الحفر الأوسع.

الإنجازات الرئيسية على مستوى الجودة والصحة والسلامة والبيئة

تولي شركة الخليج العالمية للحفر أقصى درجات الحرص والاهتمام بتدابير الجودة والصحة والسلامة والبيئة، ساعيةً إلى منع الحوادث والحفاظ على موثوقية العمليات. وقد أطلقت الشركة برامج تقدير متعددة تكريمًا للموظفين الذين يجسّدون قيمها في مجالات الجودة، والصحة، والسلامة والبيئة. وفي عام 2025، سجلت الشركة أداءً متميّزًا في هذا المجال، دون تسجيل أي حوادث تتعلق بسلامة العمليات من الفئة الأولى أو الثانية، ودون وقوع أي حوادث تستدعي التوقف عن العمل، فيما نجحت ثماني حفارات في بلوغ هدفها بالعمل طوال العام دون أي حوادث. ومع ذلك، وقع حادث إصابة بوقت ضائع (LTI) واحد نتيجة تعثّر أحد الأفراد، مما أنهى سلسلة الأداء التي كانت في الربع الأعلى من التصنيف، والتي حظيت باعتراف العملاء والـ IADC.

نظمت الشركة بنجاح بالتعاون مع شركة س ل ب، قمة القيادة في سلامة عمليات إدارة حفر الآبار وإتمام تجهيزاتها في شركة قطر للطاقة للغاز الطبيعي المسال في سبتمبر 2025 بالعاصمة الدوحة. وقد جمعت القمة كبار القادة والخبراء الفنيين وفرق العمليات من شركة قطر للطاقة للغاز الطبيعي المسال، وشركة الخليج العالمية للحفر، وشركة س ل ب، إضافة إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين، لتعزيز الالتزام الجماعي بالسلامة التشغيلية وضمان الأداء الآمن في أنشطة حفر الآبار وإتمام تجهيزاتها. وتضمنت فعاليات القمة كلمات القيادة العليا في شركتي قطر للطاقة للغاز الطبيعي المسال والخليج العالمية للحفر، إلى جانب شلمبرجير، مؤكدةً على المسؤولية المشتركة لجميع الشركاء في تحقيق عمليات آمنة وفعّالة. كما وفرت جلسات النقاش، ودراسات الحالات، والجلسات التفاعلية منصة قيمة لتبادل المعرفة والخبرات في القطاع.

ويُعزى هذا النجاح إلى وضوح الرؤية القيادية، وبرامج التوعية المركّزة، والتدريب المستمر للموظفين، إضافة إلى برامج التدقيق والمراجعة، وتكامل الدعم مع العملاء. وتسعى الشركة دائمًا إلى تبني أحدث التقنيات لتعزيز الأداء، وتقليل أو القضاء على الحاجة إلى دخول الأفراد المناطق الخطرة المحظورة (الحمراء) أثناء عمليات الحفر الحرجة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك استخدام تقنيات المراقبة بالفيديو وإجراءات التعلّم النشط لإدارة هذه المناطق.

تحقيق الكفاءة في ترشيد التكلفة

تواصل شركة الخليج العالمية للحفر التزامها الراسخ بتحسين الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف، وهو مبدأ متأصل في صميم ثقافتها المؤسسية. ومع تعظيم الاستفادة من الأصول المدعومة بعقود طويلة الأمد توفر وضوحًا في الإيرادات وتدعم نمو الأعمال المستدام، أطلقت الشركة برنامجًا استراتيجيًا للتحول يهدف إلى تعزيز الكفاءات وتحقيق وفورات مستدامة في التكاليف.

ويتضمن هذا البرنامج تقييمًا شاملًا لكافة أنشطة الشركة لتحديد مجالات التحسين، والقضاء على أوجه القصور، ورفع مستوى الإنتاجية. ومن خلال تبسيط العمليات، والاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة، وتعزيز التعاون بين الوحدات الوظيفية المختلفة، تسعى الشركة إلى تحسين هيكل التكاليف، وتطوير التوريد الاستراتيجي، مع الحفاظ على أعلى مستويات الأداء.

كما توفر التوسعات الأخيرة في أسطول الشركة ومتانة مركزها المالي منصة صلبة للاستفادة من وفورات الحجم، وتعزيز كفاءة سلسلة التوريد، وتحقيق قيمة مستدامة على المدى الطويل.

استخدام الأصول

حققت شركة الخليج العالمية للحفر خلال عام 2025 معدل تشغيل مذهل بلغ 95% للحفارات العاملة، حيث حافظ أسطولها على زمن تشغيل عالمي المستوى بنسبة 99% بفضل جدول صيانة مخطط بدقة وعناية. كما تعاونت الشركة مع جمعية التصنيف البحري لإجراء مسوحات التجديد الميدانية بالتوازي مع العمليات التشغيلية، مما أسهم في تقليل فترات التوقف عن العمل إلى الحد الأدنى.

الأداء المالي

قدّم قطاع الحفر أداءً قويًا في الإيرادات خلال الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، ويُعزى هذا النمو أساسًا إلى الأداء المتميز للعمليات البحرية. وقد جاء هذا الزخم الإيجابي مدعومًا بشكل رئيسي بالاستحواذ الاستراتيجي على ثلاث منصات حفر من نوع جاك–أب، ما أتاح الدمج الكامل لإيرادات شركتي "جلف دريل" و"جلف جاك–أب"، وعزز بشكل ملموس المركز المالي للقطاع. كما أسهمت عمليات المنصات ذاتية الرفع والبارجة في هذا الاتجاه التصاعدي، مدعومة بتحسّن معدلات تشغيل الحفارات، في حين شهد قطاع الحفر البري زيادةً في الإيرادات نتيجة ارتفاع حركة الحفارات وبعض الإيرادات الإضافية المتعلقة ببعض المشاريع المحددة.

وعلى صعيد الربحية، سجّل القطاع انخفاضًا على أساس سنوي مقارنة بالفترة السابقة، متأثرا بارتفاع تكاليف التمويل، الناتجة عن الحصول على قروض جديدة لتمويل عمليات الاستحواذ على الحفارات. كما ارتفعت المصاريف العامة والإدارية نتيجة الاستعانة بخبراء واستشاريين لدعم المبادرات التشغيلية الرئيسية، إلى جانب غياب مكسب تم تسجيله مرة واحدة العام السابق نتيجة الصفقة مع شركة "سي دريل".

التوقعات

سيتمحور تركيز شركة الخليج العالمية للحفر خلال عام 2026 على الحفاظ على المعدلات المرتفعة لاستخدام الأصول، وتأمين شروط تجارية أقوى، والحفاظ على المرونة المالية، مع تعزيز العلاقات مع العملاء ومواصلة برامج ترشيد التكلفة والتحول التنظيمي لتعزيز الكفاءة والمرونة.

علاوة على ذلك، تخطط الشركة لتوسيع قاعدة أصولها واستكشاف فرص تنويع الأعمال لتوسيع تدفقات الإيرادات. وبفضل سمعتها في العمليات الآمنة والموثوقة ومزايا التوسع داخل قطر، تتمتع شركة الخليج العالمية للحفر بمكانة جيدة تمكنها من مواجهة تقلبات السوق وتقديم قيمة مستدامة لأصحاب المصلحة على الصعيد المحلي والدولي.

قطاع الطيران

الاستراتيجية

تتمحور استراتيجية أعمال قطاع خدمات الطيران حول التوسع في الأسواق المحلية وتعزيز التواجد الدولي، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والقارة الأفريقية. وتشمل الاستراتيجية زيادة حجم الأسطول لتلبية الطلب المتوقع، وتحديث الأسطول الحالي للحفاظ على العملاء من خلال توفير أحدث الطائرات، وتعزيز مستوى أنشطة الصيانة والإصلاح والتجديد.

ويواصل قطاع الطيران تحقيق أداء متميز على مستوى الأعمال بفضل زيادة ساعات الطيران في العمليات المحلية والدولية. فضلًا عن ذلك، استثمرت الشركة في شراء طائرات هليكوبتر حديثة من طراز AW139، تتوافق مع أحدث معايير صناعة النفط والغاز (IOGP 690)، الأمر الذي سيساهم في دعم خدمات النفط والغاز البحرية في الأسواق المحلية والدولية، وسيضمن نمو الشركة واستمرار ميزتها التنافسية في القطاع.

المستجدات على مستوى القطاع

سجلت الشركة خلال العام زيادة في الطلب على طائرات الهليكوبتر التي تدعم خدمات النفط والغاز البحرية في السوق المحلية، مدفوعة بعوامل بناءة على مستوى الاقتصاد الكلي، مع استمرار ظهور المؤشرات الإيجابية على الانتعاش على خلفية محركات الاقتصاد الكلي البناءة. وقد ساهم النمو المسجل في الأسواق الدولية، لا سيما في خدمات النقل الطبي الطارئة ونقل كبار الشخصيات، في تعزيز الإيرادات وتحسين تنوع مصادر الدخل.

ويتم تحصيل إيرادات خدمات الطيران بشكل أساسي من نقل الموظفين من منصات الحفر البحرية وإليها وفيما بينها، وهو ما يمثل قطاعًا كبيرًا في سوق النفط والغاز البحري العالمي. وتواصل الشركات المشغلة في المنطقة تحديث أساطيلها من طائرات الهليكوبتر، بما يسهم في رفع مستويات السلامة والكفاءة التشغيلية وربما يؤدي إلى زيادة الإيرادات من خلال تحقيق وفورات أعلى في التكاليف.

أبرز الإنجازات

نجحت شركة هليكوبتر الخليج في الاستخدام الأمثل لأسطولها المتاح على مدار العام، مع الحفاظ على حضور قوي في الأسواق الدولية وتأمين تمديدات للعديد من العقود القائمة عند وصولها إلى تاريخ الانقضاء. إلى جانب ذلك، واصلت الشركة تقديم خدمات الصيانة للعملاء المحليين والدوليين.

وقد مثّل عام 2025 معلمًا ابتكاريًا بارزًا لشركة هليكوبتر الخليج، مع إطلاق برنامج مراجعة سلامة العمليات الخطية وبرنامج مراجعة سلامة عمليات الصيانة، بما يتوافق مع أعلى معايير رابطة منتجي النفط والغاز الدولية. كما حظيت إدارة الجودة والصحة والسلامة والبيئة في الشركة بجائزة بطل السلامة البحرية لعام ٢٠٢٥ من رابطة Heli Offshore، تقديرًا لالتزامها المستمر بمبادرات السلامة والتعاون في الصناعة.

وفي خطوة استراتيجية جديدة، أعلنت الشركة عن إبرام اتفاقية صيانة رائدة ضمن برنامج TrueChoice™ مع شركة جنرال إلكتريك للطيران، لتغطية أعمال الصيانة والإصلاح والتجديد لستة محركات من طراز CT7 - 2E1 التي تشغّل طائراتها من طراز AW189. وتشمل هذه الصفقة الوصول إلى مخزون المحركات الاحتياطية لدى جنرال إلكتريك لتقليل فترات التوقف عن العمل وتعزيز جاهزية الأسطول التشغيلية. وتعد هذه أول اتفاقية لبرنامج TrueChoice مع مشغل هليكوبتر في منطقة الشرق الأوسط، ما يؤكد تركيز الشركة على السلامة والموثوقية والتميّز التشغيلي في المهام البحرية. كما يقدم البرنامج تقديرات دقيقة لتكاليف الصيانة، وخيارات دفع مرنة، ودعمًا دوريًا قائمًا على البيانات طوال دورة حياة المحرك، مما يعزز التزام الشركة بتقديم خدمات موثوقة ومستدامة في قطاع الطاقة.

وعلاوة على ذلك، حصلت شركة هليكوبتر الخليج على "جائزة المشغل الأفضل في مجال السلامة" من الرابطة الدولية لطائرات الهليكوبتر في مارس 2025، تقديرًا لعملياتها الخالية من الحوادث والمخالفات.

نقاط القوة التنافسية

تتمتع شركة هليكوبتر الخليج بسجل أعمال قوي وسمعة مرموقة بين كبرى شركات النفط والغاز، وقد رسّخت مكانتها في القطاع الدولي لخدمات طائرات الهليكوبتر بفضل حجم أسطولها، وكفاءاتها الفنية، والتزامها الصارم بمعايير السلامة والجودة. تمتلك الشركة أسطول متميز من طائرات الهليكوبتر الحديثة مثل AW139 وAW189، المشهورة بتميزها في عمليات النقل البحري، مما يمنح الشركة مرونة تشغيلية وقدرة فعلية على التحكم في عمليات توريد الطائرات. كما تواصل الشركة تعزيز قدراتها الداخلية في مجالات الصيانة والإصلاح والتجديد، مع استقطاب عملاء خارجيين، وتعزيز الإيرادات من خلال تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات التي تشمل الإصلاح والتجديد ودعم القوى العاملة.

ويضم فريق الشركة متخصصين من ذوي الخبرة والمهارات العالية في مجال الطيران، ما يؤهلها لتقديم حلول مرنة وموثوقة تلبي احتياجات عملائها.

مستجدات التوسع في السوق

نجحت الشركة خلال العام في تمديد عقودها في دولة قطر والأسواق الدولية، فضلًا عن تمكنها من الحصول على عقود جديدة لدعم الأنشطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلى الصعيد المحلي، نجحت الشركة في تمديد عقد نقل كبار الشخصيات.

وتسعى الشركة إلى تطوير عمليات الطيران الأساسية وتعزيز أعمال الصيانة والإصلاح والتجديد، مستهدفةً أسواق قطر ودول مجلس التعاون الخليجي، كما تواصل استكشاف فرص النمو في مختلف الأسواق الدولية، ضمن إطار استراتيجيتها الطموحة للتوسع الدولي.

الإنجازات الرئيسية على مستوى الجودة والصحة والسلامة والبيئة

حافظت شركة هليكوبتر الخليج خلال عام 2025 على سجل ممتاز في السلامة دون تسجيل أي حوادث خطيرة، وهو ما يبرهن على التزامها الصارم بالسلامة والاستدامة البيئية.

وبالنظر لعام 2026، تهدف الشركة إلى الحصول على شهادة الأيزو 14001:2015، بما يعكس التزامها المتواصل والعميق بالمسؤولية البيئية وممارسات التشغيل المستدامة. ومن الجدير بالذكر أنه لم تُسجل خلال عام 2025 أي حرائق، أو حوادث وشيكة الوقوع، أو مخالفات جسيمة.

كما تفخر الشركة ببرنامجها المتكامل للصحة النفسية، الذي وُضع عقب إطلاق سياسات ومبادرات شاملة لدعم الصحة النفسية لجميع الموظفين.

وتواصل شركة هليكوبتر الخليج وشركاتها التابعة تأكيد التزامها الثابت بالجودة، ورضا العملاء والحفاظ على البيئة، والصحة والسلامة المهنية في جميع عملياتها.

تحقيق الكفاءة في ترشيد التكلفة

واصلت الشركة خلال عام 2025 جهودها الرامية إلى ترشيد التكلفة دون المساس بالجودة والسلامة، حيث أجرت رصدًا دقيقًا للنفقات التي يمكن ضبطها من أجل الحفاظ على الربحية وخلق قيمة للمساهمين. وستواصل الشركة مراجعة أسطولها وعملياتها لتحديد الفرص المتاحة لتعزيز جهود خفض التكاليف وتحسين الكفاءة.

استخدام الأصول

شهدت أساطيل الطائرات من طراز AW139 وAW189 نشاطًا مكثفًا ضمن العقود القائمة، فيما أضافت شركة "ردستار للطيران" طائرة جديدة إلى أسطولها من طراز CL605، مما ساهم في تعزيز قدراتها التشغيلية ورفع مستوى جودة الخدمات المقدمة. وبشكل عام، سجلت الشركة نموًا ملموسًا في استغلال ساعات الطيران، لا سيما ضمن وحدات الأعمال في تركيا والمغرب.

هذا وتعمل الشركة بانتظام على تقييم الطلب المتوقع على خدمات طائرات الهليكوبتر، وتعزيز أسطولها للحفاظ على العملاء وضمان امتلاك أسطول أساسي مزود بأحدث التقنيات.

الأداء المالي

حافظ القطاع على إيرادات مستقرة نتيجة الأداء الإيجابي في قطاع الصيانة والإصلاح والتجديد، مدعومًا بزيادة الأنشطة المتعلقة بإصلاح المحركات لطرف ثالث. كما أسهم القطاع الدولي بشكل إيجابي، حيث استفادت الشركة التابعة في تركيا، RSA، من ارتفاع ساعات الطيران وزيادة الإيرادات.

سجل القطاع تراجعًا في صافي الأرباح مقارنة بالعام السابق، نتيجة ضغط هوامش الربح وارتفاع المصروفات. فقد انكمشت هوامش الربح الإجمالية نتيجة ارتفاع التكاليف التشغيلية، في حين ارتفعت المصروفات العامة والإدارية بفعل زيادة أتعاب الاستشارات والمصروفات الإدارية. كما ارتفعت تكاليف التمويل نتيجة ارتفاع الاحتياجات التمويلية لشراء طائرات AW139، بينما انخفضت عوائد التمويل نتيجة تراجع العوائد من النقد والاستثمارات. وعلى الرغم من الأسباب المذكورة أعلاه، فقد تحسّن هامش صافي الربحية قليلًا نتيجة عكس خسائر انخفاض القيمة على الأصول المالية.

وقد ساهم تحسن الإيرادات وتراجع خسائر الصرف الأجنبي جزئيًا في تخفيف هذه الضغوط، إلا أن هذه العوامل لم تكن كافية لمعادلة كامل تأثير التكاليف والضغوط على الهوامش.

التوقعات

استنادًا إلى أسعار النفط الراهنة، وإلى خطط التوسع المعلنة في عدد من الدول ضمن صناعة النفط والغاز — وفي مقدمتها توسعة حقل الشمال في دولة قطر — تظلّ آفاق الطلب على خدمات النفط والغاز البحرية واعدةً وقوية.

قطاع التأمين

الاستراتيجية

تتمحور الاستراتيجية الأساسية لقطاع التأمين حول تعزيز مكانته في خطوط أعمال التأمينات الطبية والعامة، مع توسيع نطاق الاستفادة من سوق التأمين على السيارات عبر زيادة الأقساط وتعزيز قاعدة العملاء في مختلف القطاعات. كما تشمل الاستراتيجية اقتناص الفرص التي تتيحها المشاريع الحكومية لتعزيز مسار النمو وتعظيم العائدات.

ويظل تحقيق النمو — عبر زيادة حجم الأعمال وتحسين هيكل التسعير للعقود الجديدة وتجديد عقود العملاء الحاليين — محورًا أساسيًا لاستراتيجية القطاع، التي تتضمن أيضًا توسيع المحفظة الدولية. وقد شهد العام جهودًا تسويقية موجهة نحو استقطاب أعمال التأمين في قطاع الطاقة بدول أمريكا اللاتينية، ما يمهّد الطريق أمام فرص توسّع واعدة في الأسواق العالمية. وتتضمن الركائز الأخرى للاستراتيجية تطبيق سياسات وإجراءات فعّالة لإدارة المطالبات، وتنويع المحفظة الاستثمارية، وإعادة تخصيص الأصول الاستثمارية بصورة استراتيجية من أجل تعزيز الأرباح الإجمالية وضمان مركز سيولة قوي.

أبرز الإنجازات

تواصل شركة الكوت للتأمين وإعادة التأمين الحفاظ على أعلى نسبة مشاركة في المشاريع المحلية الكبرى في قطاع الطاقة، في تجسيد واضح لقوتها التنافسية وكفاءتها المتميزة مقارنة بسائر شركات التأمين المحلية. وعلى الصعيد الدولي، فقد رسّخت الشركة مكانتها كشركة موثوقة لإعادة التأمين، مما أتاح لها توسيع نطاق محفظتها التأمينية خلال عام 2025 وما بعده.

وفي قطاع التأمين الطبي، حققت الشركة نموًا ملحوظًا من خلال استقطاب عملاء جدد، معززةً بذلك مكانتها كأحد أبرز مزوّدي خدمات التأمين الطبي في قطر.

كما حقق قطاع التأمين على السيارات نتائج إيجابية، مستفيدًا من استجابة قوية من السوق وإبرام عقود رئيسية عزّزت موقعه التنافسي.

أما على صعيد إدارة الاستثمارات، فقد ساهمت الإدارة الحكيمة بشكل إيجابي في تعزيز الأرباح الإجمالية بفضل التوزيع الفعال للأصول، رغم التوترات الإقليمية. ومن جانب آخر، احتفظت الشركة بشهادة الجودة الأيزو 9001- 2015، مع الإبقاء على تصنيفها الائتماني عند A– (وفق ستاندرز آند بورز) مع نظرة مستقبلية مستقرة.

مستجدات التوسع في السوق

تمحورت استراتيجيات التوسع لشركة الكوت بشكل أساسي حول قطاعي الطاقة والتأمين الطبي. فعلى صعيد قطاع الطاقة المحلي، تركزت جهود الشركة في تعزيز نقاط قوتها الحالية من خلال الاحتفاظ بالعقود الرئيسية طويلة الأمد، واستقطاب عملاء جدد، وزيادة الحصص ضمن البروتوكول المحلي المترابط بتقاسم التأمين. وفي الوقت ذاته، تم تحديد النمو الدولي في قطاع الطاقة في مختلف المناطق كأمر بالغ الأهمية لتوسيع المحفظة الدولية. وفي إطار التأمين العام، يجري العمل على استحداث منتجات مبتكرة تستهدف قطاعات التجزئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلًا عن منتجات التأمين في مجال الطيران. ومن خلال توسيع خط تأمين الطيران، ستتمكن شركة الكوت من تعزيز حصتها في السوقين المحلي والإقليمي. أما في قطاع التأمين الطبي، فقد ركّزت الشركة على تعزيز مكانتها عبر توسيع قاعدة العملاء واستقطاب المؤسسات الكبرى، مع العمل المتوازي على توسيع محافظ التأمين للشركات الصغيرة والمتوسطة. فيما سعى قطاع التأمين على السيارات إلى زيادة الحصة السوقية من خلال الاستفادة من علاقات السوق القوية والبيع المتقاطع مع الشركات العاملة في قطاعات الأعمال الأخرى.

وفي السنوات الأخيرة، واصلت شركة الكوت تنفيذ خطط مدروسة لترسيخ انتشارها في السوق عبر التأمين العام، وتوسيع نطاق خدماتها لتلبية احتياجات العملاء محليًا ودوليًا، بينما ركز خط التأمين الطبي على تنفيذ برنامج التأمين الصحي لدولة قطر، تمهيدًا للتحول المرتقب نحو التأمين الإلزامي لجميع المواطنين والوافدين.

تحقيق الكفاءة في ترشيد التكلفة

وجهت الشركة جهودها نحو تحقيق أقصى درجات الكفاءة من حيث التكلفة، بإطلاق برنامج إعادة التأمين لتقليل التعرض للمطالبات التأمينية، بالإضافة إلى تكثيف عمليات التحقق من صحة المطالبات وإجراء عمليات تدقيق لضمان الدقة والانضباط، وإجراء مفاوضات شاملة لاختيار الموردين. وقد أثمرت هذه الإجراءات مجتمعة عن ضبط وترشيد النفقات الناشئة عن المطالبات قياسًا إلى زيادة أقساط التأمين.

الأداء المالي

شهدت إيرادات قطاع التأمين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 نموًا قويًا، مدفوعة بشكل أساسي بالعقود الجديدة التي أبرمتها الشركة مؤخرًا في مجال التأمين الطبي، والتي عززت بشكل كبير الإيرادات مقارنة بالعام الماضي.

كما سجل صافي أرباح القطاع زيادة طفيفة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وتعزى هذه الزيادة بالدرجة الأولى إلى ارتفاع إيرادات التأمين المحققة، والتي قُوبلت جزئيًا بارتفاع في المصاريف العامة والإدارية.

أداء المحفظة الاستثمارية

حقق القطاع دخلًا استثماريًا قويًا من محفظة الاستثمار بفضل التخصيص الفعال للأصول وإدارة دقيقة لمخاطر الائتمان، مع الالتزام التام بالمتطلبات التنظيمية الصادرة عن مصرف قطر المركزي. كما قامت الشركة بإعادة تخصيص أصولها القابلة للاستثمار نحو الدخل الثابت، مستفيدة من ارتفاع أسعار الفائدة. وفيما يتعلق بالأسهم، فقد أبقت الشركة على نهجها الحذر في ظل الصراعات الجيوسياسية الناشئة عن النزاعات الإقليمية، مع الاستمرار في التركيز على حماية متانة المحفظة والحد من المخاطر السلبية.

مستجدات المطالبات المتكبدة

ركّزت الشركة جهودها على تعزيز دقّة وكفاءة إدارة المطالبات التأمينية من خلال عمليات تحقق دقيقة لضمان أعلى مستويات الدقة والموثوقية، إلى جانب التفاوض مع الموردين لتقديم خدمات عالية الجودة بأقل تكلفة ممكنة. وقد تمكن كل من فرعي التأمين العام والطبي من ضبط النفقات المرتبطة بالمطالبات، بما يتماشى مع زيادة أقساط التأمين. وتطبق الشركة أيضًا إجراءات استباقية تقوم على رصد ودراسة أنماط المطالبات الموسمية، بما يسهم في دعم أنشطة الاكتتاب وتخطيط التدفقات النقدية. وفي الوقت ذاته، تواصل الشركة تحسين عملياتها الداخلية وسير العمل بشكل مستمر، بهدف رفع كفاءة التشغيل وتقليل التكاليف المرتبطة بالمطالبات.

التوقعات

تحافظ الشركة على طموحها الراسخ في تحقيق النمو، وقد قوبلت آفاق هذا النمو بترحيب إيجابي من السوق. علاوة على ذلك، تخطط الشركة إلى التوسع الدولي بصورة انتقائية عند توافر الفرص، وزيادة حصتها في السوق المحلية، مع ضمان تقديم خدمة فائقة الجودة لعملائها.

قطاع التموين

الاستراتيجية

تتمحور استراتيجية العمل لقطاع خدمات التموين على تحقيق النمو المستدام وتعزيز الميزة التنافسية من خلال نهج متعدّد الأبعاد. ويشكّل الاحتفاظ بالعملاء محور هذه الاستراتيجية، إذ تُولي الشركة اهتمامًا كبيرًا لبناء علاقات متينة وطويلة الأمد مع العملاء عبر تقديم خدمات عالية الجودة تتجاوز توقّعاتهم باستمرار. وفي موازاة ذلك، وُضعت الشركة هدف زيادة معدّل النجاح في الفوز بالمناقصات على رأس أولويات العمل، وذلك من خلال تطوير عروض العطاءات، وتوظيف رؤى السوق، وتبنّي استراتيجيات تسعير أكثر تنافسية تُمكّن الشركة من الفوز بعقود جديدة. كما تسعى الشركة إلى توسيع حصتها السوقية في مجالات إدارة القوى العاملة والمرافق إلى جانب خدماتها الأساسية في التموين وإدارة المخيمات. ويُعدّ تعظيم معدلات الإشغال في المخيمات هدفًا محوريًا يضمن الاستخدام الأمثل للأصول ويُعزز استقرار الإيرادات. ولتعزيز الربحية، تواصل الشركة تنفيذ مبادرات مستمرة لترشيد التكاليف في مختلف العمليات التشغيلية، مع التركيز على تبسيط الإجراءات، والحدّ من الهدر، ورفع كفاءة الأداء. وإدراكاً لأهمية تنويع قاعدة الأعمال، تتجه الشركة إلى التوسّع خارج نطاق قطاعي النفط والغاز، مستهدفةً قطاعات ناشئة للحد من المخاطر واغتنام فرص نمو جديدة. كما تولي اهتمامًا خاصًا للتعامل مع عملاء من الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر تصميم خدمات ونماذج تسعير تتوافق مع احتياجاتهم الخاصة ومتطلباتهم الفريدة، بما يسهم في توسيع قاعدة العملاء. وأخيرًا، تُنفّذ استراتيجية توسّع جغرافي مدروسة خارج قطر، بهدف دخول الأسواق الإقليمية والدولية عبر الشراكات ومبادرات التعاون المحلية، بما يرسّخ مكانة الشركة على المدى الطويل في بيئة تنافسية متنامية.

مستجدات الاقتصاد الكلي

من المتوقع أن تظل الأسس الاقتصادية الراسخة لدولة قطر قوية ومرنة، مدعومة بمواصلة تنفيذ مشاريع بنية تحتية كبرى، ولا سيما في قطاعي النفط والغاز، وهو ما يُحفز الطلب على خدمات التموين الصناعي، خصوصًا في قطاعات الإنشاءات والطاقة والضيافة. ويُنتظر أن يواصل قطاع التموين أداءه القوي، مدفوعًا بالنمو المستمر في المجالات الحيوية، بما في ذلك الطاقة، والبنية التحتية، والخدمات، وسط عدد من المشروعات الكبرى الجاري تنفيذها أو المخطط لها. ومن أبرز هذه المشاريع: توسعة حقل الشمال الجنوبي، وتطوير حقل الشمال الغربي، ومشروع احتجاز وتخزين ثاني أكسيد الكربون، ومبادرات الطاقة الشمسية في منطقتي دخان ومسيعيد، وجميعها مشاريع توفر فرصًا واعدة للنمو والتوسع المستدام. غير أن الارتفاع العالمي في معدلات التضخم أدى إلى زيادة ملموسة في تكاليف المواد الخام، ما انعكس على هياكل التكاليف لشركات التموين وأدى إلى تآكل هوامش الربح. وإلى جانب ذلك، تسببت الاضطرابات الإقليمية في تعطيل سلاسل الإمداد، مما أثر على توفر المواد وارتفاع أسعارها.

نقاط القوة التنافسية

حافظت مجموعة أمواج على موقعها الريادي في السوق القطري لخدمات التموين الصناعي وإدارة المرافق، وذلك بسيطرتها على حصة كبيرة من القطاع. ويستند نجاح الشركة إلى مجموعة من نقاط القوة الجوهرية، من أبرزها ريادتها في القطاع وسمعتها المتميزة في تقديم خدمات عالية الجودة باستمرار. تمتلك أمواج قوة عاملة ماهرة تتجاوز 11,000 موظف، ما يمنحها الخبرة والقدرة التشغيلية لإدارة المشاريع الكبيرة والمعقدة بكفاءة عالية. كما أن خبرتها الفنية العميقة وتجربتها الطويلة تجعلها المزوّد المفضل للخدمات المتخصصة في التموين وإدارة المرافق. تقدم الشركة حلولًا متكاملة وشاملة تجمع بين خدمات التموين، وإدارة القوى العاملة، وخدمات المرافق، مما يتيح للعملاء تبسيط عملياتهم التشغيلية من خلال شريك واحد موثوق. وتعكس العلاقات القوية مع العملاء، المبنية على شراكات طويلة الأمد عبر مختلف القطاعات، التزام الشركة بتقديم خدمات مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات كل عميل وضمان رضاه. وتضمن الشركة لعملائها خدمات آمنة وفعّالة نتيجة تبنيها لمعايير الجودة الصارمة، وممارسات الصحة والسلامة، والتقنيات المبتكرة. وبفضل الاستقرار المالي القوي، تواصل أمواج الاستثمار في البنية التحتية المتقدمة، وتطوير القوى العاملة، ومبادرات التوسع في السوق. وعلاوة على ذلك، تركز المجموعة بشكل متزايد على الاستدامة، وتقليل البصمة البيئية، والتوافق مع الاتجاهات العالمية وتوقعات العملاء.

أبرز الإنجازات

خلال عام 2025، وهو العام الثاني لإطلاق العمليات عقب استكمال صفقة الاستحواذ التبادلي، عززت مجموعة أمواج مكانتها بوصفها الرائد الوطني لخدمات التموين الصناعي وإدارة المرافق، حيث نجحت في الاحتفاظ بعملائها الرئيسيين وحققت معدل نجاح مرتفع في المناقصات، كما أُمنت عقودًا كبرى مع جهات بارزة. وتجاوزت مستويات رضا العملاء الأهداف السنوية المحددة، وحصلت المجموعة على عدة شهادات تقدير من عملاء مرموقين، وهو ما يعكس التزامها بالتميز في الخدمة والموثوقية التشغيلية.

مستجدات التوسع في السوق

لم يدخر القطاع جهدًا من أجل توسيع قاعدة عملائه من خلال تأمين عقود جديدة في مجالي إدارة المرافق وخدمات التموين. كما نجح في رفع مستويات الإشغال في قطاع الإقامة، لا سيما من خلال المشاريع الكبرى مثل حقل الشمال الغربي وحقل الشمال الجنوبي. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت أنشطة الصيانة الدورية لدى العملاء في زيادة ملحوظة في الإيرادات.

تحقيق الكفاءة في ترشيد التكلفة

حققت مجموعة أمواج خلال عامها الثاني من العمليات بعد صفقة الاستحواذ التبادلي مستويات ملحوظة من الكفاءة في ترشيد التكاليف، مستفيدة من أوجه التعاون والتكامل بين وحداتها المختلفة. كما عملت الشركة على تبسيط هيكلها التنظيمي، وتحسين سياسات التوظيف وكشوف المرتبات، وتعزيز الاستخدام المتبادل للمرافق والموارد. وعلاوة على ذلك، أسهمت عمليات الشراء المركزية في تعزيز القوة الشرائية للشركة، مما أدى إلى تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف.

الإنجازات الرئيسية على مستوى الجودة والصحة والسلامة والبيئة

خلال عام 2025، واصلت الشركة تعزيز نظام إدارة الصحة والسلامة والبيئة من خلال سلسلة من المبادرات والإنجازات المخطط لها. ومن المقرر إجراء عمليات إعادة تقييم شهادات الاعتماد لكل من الأيزو 22000:2018 والأيزو ٤٥٠٠١:٢٠١٨ والأيزو 14001:2015 خلال هذا الشهر، لتغطية كامل نطاق خدمات التموين وإدارة المرافق البرية والبحرية. بالإضافة إلى ذلك، من المخطط إجراء عمليات المراقبة لشهادتي الأيزو 9001:2015 والأيزو 41001:2018 لتأكيد التزامنا بمعايير الجودة وإدارة المرافق.

وقد وصلت تقييمات أداء الشركة في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة مع منصة EcoVadis إلى مرحلتها النهائية، ما يعكس التزام الشركة الراسخ بممارسات مستدامة وشفافة. وإلى جانب ذلك، تم تنفيذ عدة مبادرات رائدة في الصحة والسلامة والبيئة، شملت تعزيز مراقبة سلامة الغذاء، وتطوير برامج الرفاهية للموظفين، وإطلاق حملات توعية شاملة عبر جميع مواقع العمليات. وتجسد هذه الجهود التزام الشركة المتواصل بالحفاظ على الامتثال، والحد من المخاطر، والمساهمة الإيجابية في أولويات الحوكمة البيئية والاجتماعية، مع ضمان تقديم خدمات آمنة ومستدامة وموثوقة.

الأداء المالي

سجّل قطاع التموين زيادة في الإيرادات على أساس سنوي، مصحوبة بارتفاع كبير في حصة صافي الربح. وعلى الرغم من أن قطاع القوى العاملة شهد انخفاضًا في الإيرادات، إلا أن هذا العجز تم تعويضه بفاعلية من خلال الأداء القوي في قطاعي التموين والتجارة. ومن اللافت أن حصة صافي الربح شهدت نموًا قويًا، مما يعكس أثر نمو الإيرادات، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وإدارة التكاليف بشكل أفضل، والتحوّل نحو أنشطة ذات هوامش ربح أعلى. ويُبرز هذا الأداء مرونة القطاع وقدرته على تحقيق ربحية أقوى حتى في ظل التباين في الإيرادات بين خطوط الأعمال المختلفة.

التوقعات

من المتوقع أن يشهد سوق خدمات التموين في دولة قطر نموًا إيجابيًا مستمرًا بفضل مجموعة من المشاريع الكبرى المزمع تنفيذها، مثل توسعة حقل الشمال الجنوبي، ومشروع تطوير حقل الشمال الغربي المرتقب، ومشروع احتجاز وتخزين ثاني أكسيد الكربون، ومبادرات الطاقة الشمسية في دخان ومسيعيد. وتمثل هذه المشاريع فرصًا واعدة لمقدمي الخدمات في مجالات التموين الصناعي والإقامة وإدارة المرافق. وفي الوقت ذاته، تعمل الشركة جاهدة على استكشاف فرص التعاون في الأسواق الدولية، وخصوصًا في المناطق التي تتمتع فيها كيانات مساهميها بحضور راسخ.

وضمن استراتيجيتها الأوسع لتنويع الأعمال، تخطط الشركة أيضًا للتوسع في خدمات التموين الخاصة بها لتشمل قطاعات جديدة، وقطاع الرعاية الصحية وإدارة المرافق. وتهدف هذه المبادرات الاستراتيجية إلى تعزيز العروض الأساسية للشركة، مع تمكينها من الاستفادة من فرص النمو الناشئة في الأسواق المحلية والدولية.

نبذة حول مجموعة الخليج الدولية للخدمات

استعراض عام

تأسست الخليج الدولية للخدمات، وهي شركة مساهمة عامة قطرية مدرجة ببورصة قطر، في ١٢ فبراير ٢٠٠٨ وفقاً لأحكام نظامها الأساسي وأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٢ خاصة المادة (٦٨) منه، ثم قامت الشركة بتوفيق أوضاعها وأحكام النظام الأساسي لها وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ وبما يتوافق مع خصوصية تأسيسها.

ومن خلال شركات المجموعة، تعمل الخليج الدولية للخدمات في أربعة قطاعات مختلفة هي التأمين وإعادة التأمين والحفر والخدمات ذات الصلة وخدمات النقل بالهليكوبتر وخدمات التموين.

مسؤوليات المكتب الرئيسي وهيكل الإدارة

تقدم قطر للطاقة كافة وظائف المكتب الرئيسي للمجموعة من خلال اتفاقية شاملة للخدمات. وتُدار عمليات الشركات التابعة من قِبَل مجالس إدارتها وفرقها الإدارية العليا، كلا فيما يخصه بصورة مستقلة.

هيكل الملكية

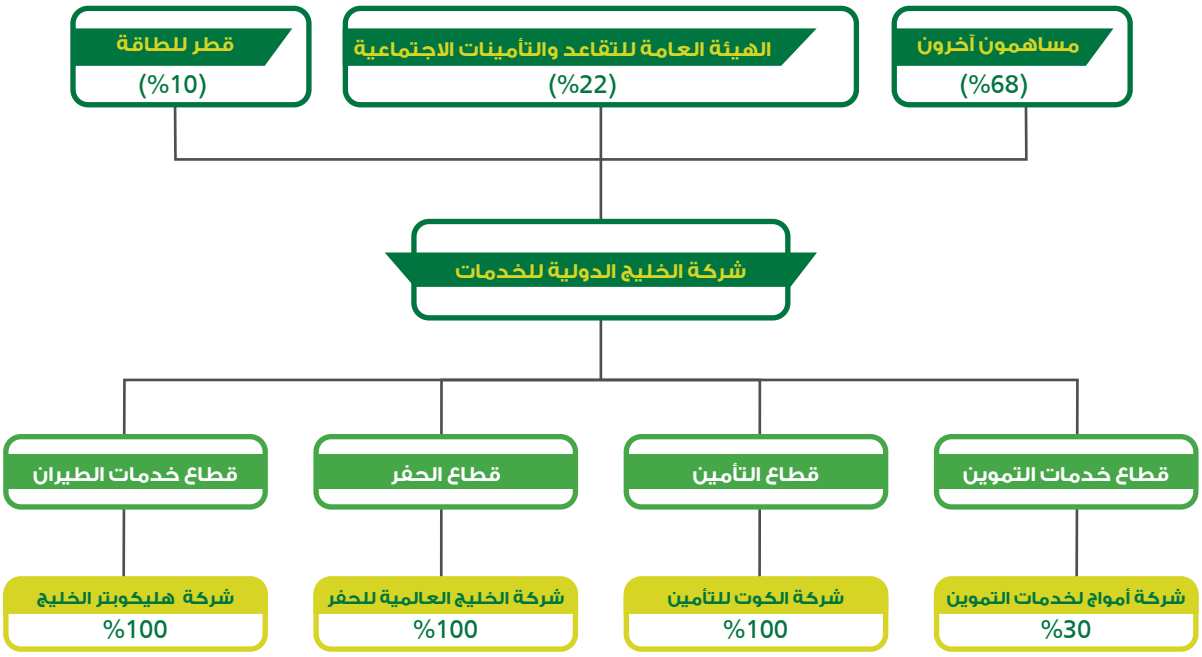

أداء المجموعة لعام 2025

الإيرادات (مليون ريال قطري)
بالطريقة التناسبية بخلاف المعيار الحسابي

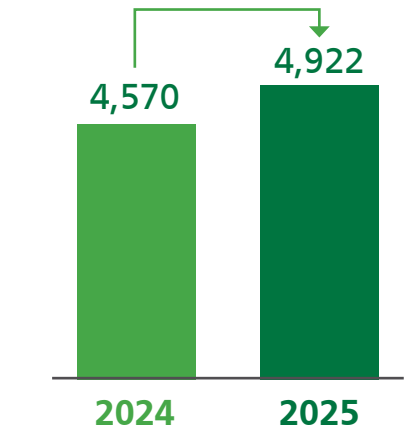

الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب
والإهلاك والاستهلاك (مليون ريال قطري)

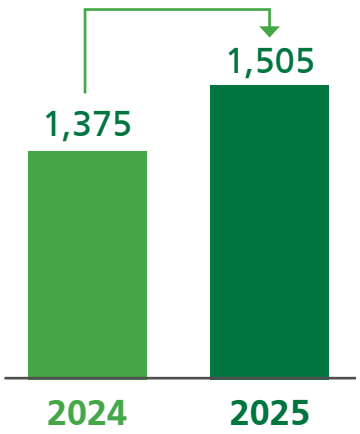

صافي الأرباح (مليون ريال قطري)

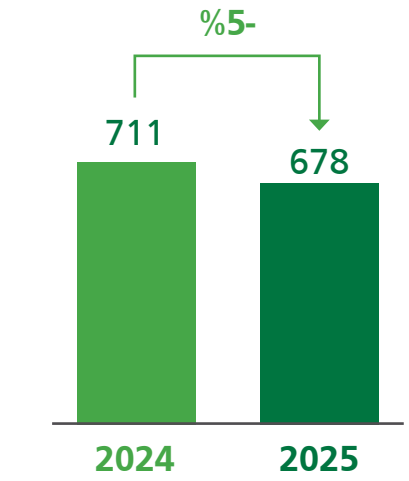

العائد على السهم (ريال قطري)

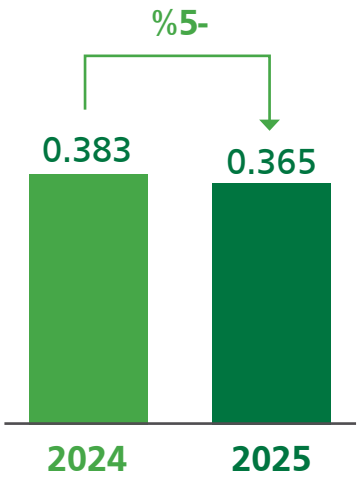

إجمالي الأصول (مليار ريال قطري)

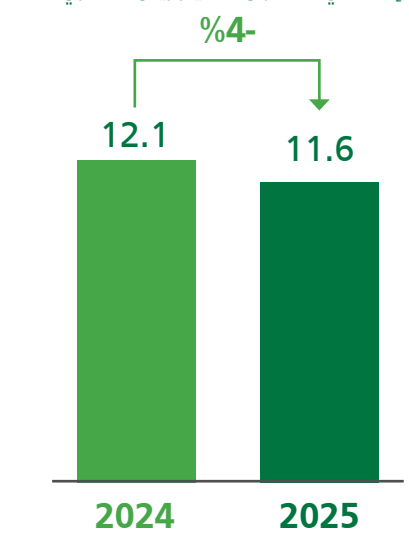

إجمالي الدين (مليون ريال قطري)

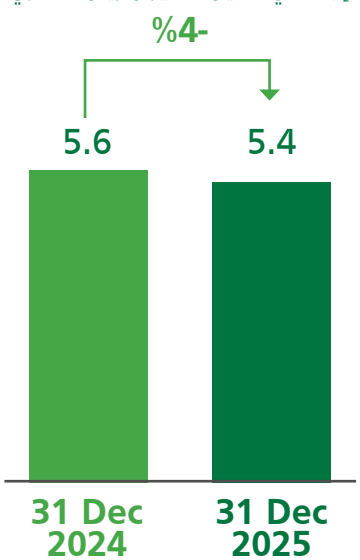

نبذة حول قطاعات أعمال المجموعة

تعمل المجموعة في أربعة قطاعات مختلفة، وهي الحفر والتأمين وخدمات الطيران والتموين.

قطاع الحفر

شركة الخليج العالمية للحفر

تأسست شركة الخليج العالمية للحفر عام 2004، حيث كانت مشروعاً مشتركاً بين قطر للطاقة (60%) وشركة الحفر اليابانية (40%). وبموجب اتفاقية المشروع المشترك المبرمة بينهما، حازت قطر للطاقة على نسبة إضافية من حصة شركة الحفر اليابانية لتصبح حصتها في الخليج العالمية للحفر 69.99%، ثم حولت قطر للطاقة كامل حصتها في الخليج العالمية للحفر إلى شركة الخليج الدولية للخدمات. واعتباراً من ا مايو 2014، اعتمدت شركة الخليج الدولية للخدمات خياراً في اتفاقية المشروع المشترك للحصول على النسبة البالغ قدرها 30% والمتبقية في شركة الخليج العالمية للحفر، وبذلك أصبحت الخليج العالمية للحفر إحدى الشركات التابعة المملوكة بالكامل لشركة الخليج الدولية للخدمات.

وتمتلك حالياً الخليج العالمية للحفر 14 منصة حفر (10 منصات بحرية و٧منصات برية) تُستعمل في عمليات حفر آبار النفط والغاز الطبيعي، كما تمتلك أيضاً بارجة سكنية واحدة ومنصتين بحريتين ذاتيتي الرفع.

أبرمت شركة الخليج العالمية للحفر اتفاقية لمشروع مشترك مع شركة "سي درل"، ألا وهو "جلف درل"، والذي تنقسم ملكيته بين الشركتين بالتساوي، وذلك لدعم تنفيذ عقود الحفر التي تم إرساؤها على شركة الخليج العالمية للحفر لتقديم خدمات الحفر ضمن مشروع توسعة حقل الشمال. وتتضمن العقود توفير خمس منصات حفر بحرية، حيث بدأ بالفعل تشغيل جميع منصات الحفر على مراحل مختلفة خلال عامي 2020 و2021. وفي إطار الاتفاقية، سيحصل المشروع المشترك على منصات الحفر من شركة "سي درل" وشركة أخرى ليست طرفاً في الاتفاقية، وذلك على أساس إيجاري (إيجار تشغيلي)، وسيكون مسؤولاً عن سداد قيمة التشغيل اليومية المتفق عليها إلى الجهات الموفرة لتلك المنصات. ولم تساهم شركة الخليج العالمية للحفر بأي مبلغ رأسمالي في المشروع المشترك الذي تعاقد معها من الباطن على تجهيز وإدارة منصات الحفر لتلبية متطلبات العقد الخاص بتقديم الخدمات.

في عام 2024، استحوذت شركة الخليج العالمية للحفر على الحصة المتبقية البالغة 50% من مشروع "جلف درل" المشترك، إلى جانب الاستحواذ على أسطول منصات حفر بحرية التابع لشركة "سي درل" في دولة قطر والمكوّن من ثلاث منصات حفر بحرية. ونتيجة لذلك، أصبحت شركة "جلف درل" شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة.

الأداء المالي لقطاع الحفر لعام 2025

الإيرادات (مليون ريال قطري)

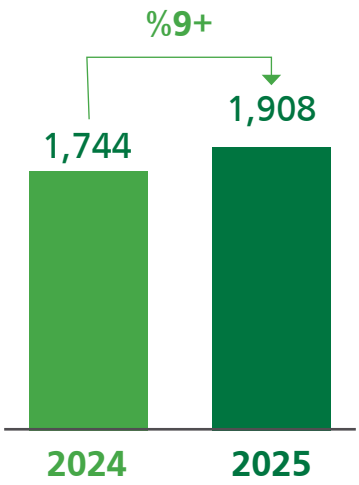

صافي الأرباح (مليون ريال قطري)

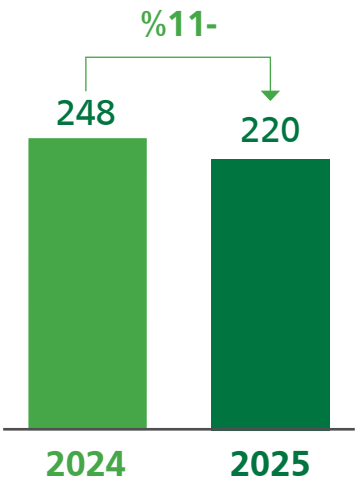

قطاع خدمات الطيران

شركة هليكوبتر الخليج

تأسست الشركة عام 1970 تحت اسم هليكوبتر الخليج المحدودة كشركة تابعة للخطوط الجوية البريطانية، وفيما بعد استحوذت طيران الخليج على هليكوبتر الخليج المحدودة ثم باعتها إلى قطر للطاقة عام 1998. وقد حولت قطر للطاقة كامل حصتها في الشركة إلى المجموعة عام 2008. وتقدم شركة هليكوبتر الخليج خدمات النقل بالهليكوبتر في قطر والخليج وأفريقيا وأوروبا والهند وتركيا.

وتعتبر شركة هليكوبتر الخليج إحدى الشركات الرائدة في مجال تقديم خدمات الطيران التجارية، حيث تدير عمليات في مختلف أنحاء العالم، بدءاً من أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط وصولاً إلى جنوب آسيا، وتمتلك أسطولاً يضم 68 طائرة. وتتمثل أنشطة التشغيل الرئيسية للشركة في مجموعة متنوعة من خدمات النقل بطائرات الهليكوبتر تتضمن خدمات النقل البحرية والبرية، ورفع الأحمال لمسافات قصيرة وبعيدة، والمسح الزلزالي، ونقل كبار الشخصيات، وتلبية متطلبات العقود الخاصة قصيرة الأجل، والتدريب بالمحاكيات وصيانة المكونات.

وتمتلك شركة هليكوبتر الخليج بصورة مباشرة / غير مباشرة حصة في الشركات التالية في مواقع دولية مختلفة :

اسم الشركة	العلاقة	بلد التأسيس	نسبة الملكية	
			2025	2024
اير أوشن ماروك	مشروع مشترك	المغرب	%49	%49
شركة آير اوشن المغرب للطيران كابيتال (سارلاو)	شركة تابعة	المغرب	%100	%100
شركة المها للطيران	شركة تابعة	ليبيا	%100	%100
ريدستار هافيسيليك هزمتليري	شركة تابعة	تركيا	%100	%100
شركة هليكوبتر الخليج للاستثمارات والتأجير	شركة تابعة	المغرب	%100	%100

الأداء المالي لقطاع خدمات الطيران لعام 2025

الإيرادات (مليون ريال قطري)

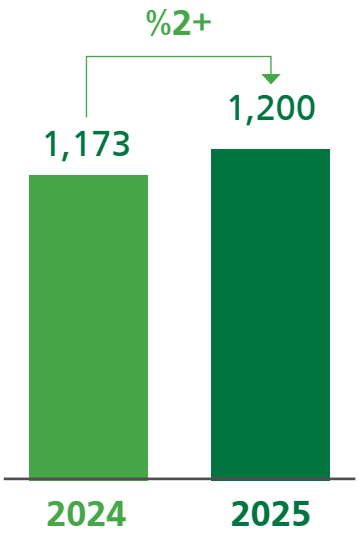

صافي الأرباح (مليون ريال قطري)
(قبل احتساب الضرائب)

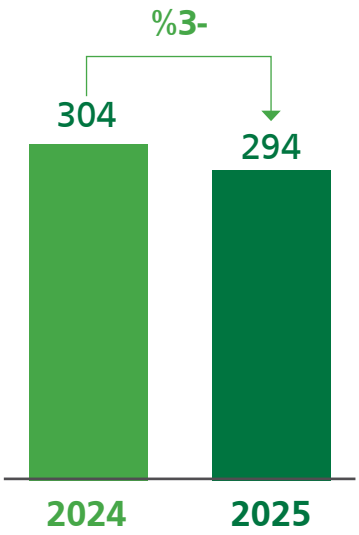

قطاع التأمين

شركة الكوت للتأمين وإعادة التأمين

تأسست شركة الكوت للتأمين وإعادة التأمين عام 2003، وهي حالياً مملوكة بالكامل للخليج الدولية للخدمات. وتغطي خدمات التأمين وإعادة التأمين التي تقدمها الشركة قطاعات الإنشاءات والعمليات والأنشطة البحرية والقطاع الطبي.

الأداء المالي لقطاع التأمين لعام 2025

الإيرادات (مليون ريال قطري)

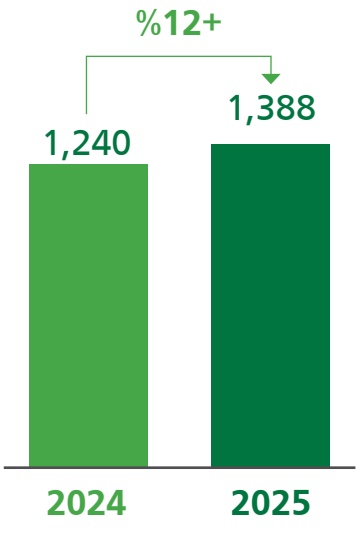

صافي الأرباح (مليون ريال قطري)
(قبل احتساب الضرائب)

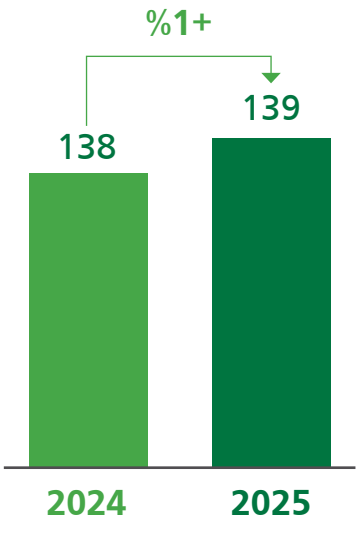

قطاع التموين

شركة أمواج لخدمات التموين المحدودة

تأسست شركة أمواج في عام 2006 كشركة فرعية مملوكة بالكامل لشركة قطر للطاقة، ثم استحوذت عليها شركة الخليج الدولية للخدمات (GIS) في تاريخ ١ يونيو 2012. وإلى جانب هدفها الأساسي المتمثل في تقديم خدمات التموين عالية الجودة، عملت شركة أمواج على تنويع خدماتها التي أصبحت تشمل التنظيف، ومكافحة الآفات، وتوريد القوى العاملة، وإدارة المرافق، وإدارة المخيمات، وتقديم خدمات الطعام للأفراد والشخصيات المهمة. ومع خدمات إدارة المرافق الخفيفة التي تشمل خدمات التنظيف التجارية للأماكن الداخلية والخارجية، تقدّم الشركة لعملائها مجموعة شاملة من الخدمات الفعّالة التي تتضمن خدمات التنظيف، وغسل الملابس، والحراسة. كما أنّ شركة أمواج لخدمات التموين المحدودة توفّر خدمات متميزة ذات جودة عالية في مجال الضيافة للشخصيات المهمة وخدمات ضيافة الشركات لمناسبات خاصة صغيرة أو احتفالات كبيرة رفيعة المستوى، إضافة إلى خدمات التموين في مآدب الأعراس، وغير ذلك من الخدمات.

شهد عام 2023 عملية إدماج جميع أسهم شركة أمواج لخدمات التموين المحدودة مع مساهمة عينية من جانب شركة الشقب أبيلا للخدمات التموينية ("الشقب") وشركة أطياب للخضار والفواكه ("أطياب")، مع تحديد تاريخ ١ يناير 2023 كموعد لبدء الاستفادة الاقتصادية. وتتماشى عملية الاندماج مع الإعلان الذي قمنا به في تاريخ 21 سبتمبر 2023، وموافقة الجمعية العامة غير العادية في تاريخ 13 مارس 2023. حيث قام مجلس الإدارة بتنفيذ عملية الدمج بشكل دقيق، وقام بحل مجلس إدارة أمواج السابق، وعيّن أعضاء مجلس إدارة جُدد من المساهمين المعنيين.

حصة قطاع التموين من الأداء المالي للمجموعة خلال عام 2025

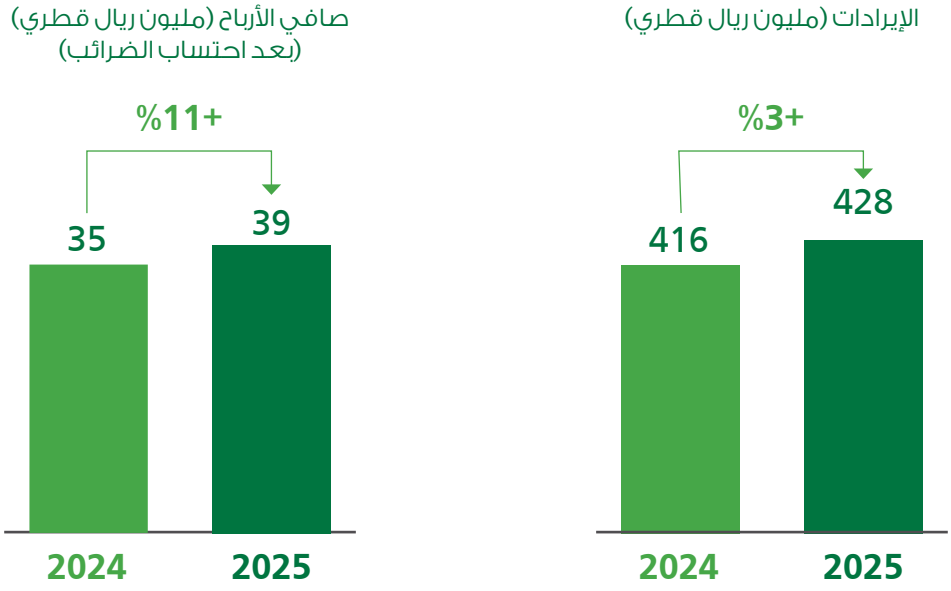

تقرير مدقق الحسابات المستقل

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة مساهمي شركة الخليج الدولية للخدمات ش.م.ع.ق.

تقرير عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

برأينا، إن البيانات المالية الموحدة تُظهر بصورة عادلة ومن كافة النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد لشركة الخليج الدولية للخدمات ش.م.ع.ق.("الشركة") وشركاتها التابعة (معاً "المجموعة") كما في 31 ديسمبر 2025 وأداءها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية.

قمنا بتدقيق ما يلي

البيانات المالية الموحدة للمجموعة التي تتكون من:

- بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2025؛
- بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛ و
- الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة والتي تشمل معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

أساس الرأي

لقد أجرينا عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مبينة بالتفصيل ضمن قسم "مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة" من هذا التقرير.

ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساسٍ لرأينا.

الاستقلالية

نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين كما هي مطبقة على عملية تدقيق البيانات المالية للشركات ذات المصلحة العامة ومتطلبات السلوك الأخلاقي في دولة قطر والمتعلقة بعملية التدقيق التي قمنا بها للبيانات المالية الموحدة. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين ومتطلبات السلوك الأخلاقي في دولة قطر.

منهجنا في التدقيق
نظرة عامة

أمور التدقيق الرئيسية	
	• تقييم موجودات ومطلوبات عقود التأمين • الانخفاض في قيمة الحفارات

كجزء من تصميم عملية التدقيق الخاص بنا، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في البيانات المالية الموحدة. وعلى وجه الخصوص، وضعنا في الحسبان الأحكام الشخصية التي قام بوضعها مجلس الإدارة، على سبيل المثال، ما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الجوهرية التي تتضمن وضع افتراضات وأخذ الأحداث المستقبلية في الاعتبار والتي تعتبر غير مؤكدة بطبيعتها. وكما هو متبع في جميع عمليات التدقيق لدينا، تناولنا أيضاً مخاطر تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية، بما في ذلك من بين أمور أخرى، النظر فيما إذا كان هناك دليل على التحيّز بما يمثل أحد مخاطر التحريف الجوهري نتيجة الاحتيال.

وقد صممنا نطاق التدقيق الذي قمنا به من أجل أداء ما يكفي من عمل لنتمكن من إبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة ككل، آخذين في الاعتبار هيكل المجموعة والعمليات والضوابط المحاسبية والمجال الذي تعمل فيه المجموعة.

أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت ذات أهمية كبيرة في أعمال التدقيق التي قمنا بها على البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي صياغة رأينا في هذا الشأن، ونحن لا نعرب عن رأيٍ منفصل بخصوص هذه الأمور.

أمور التدقيق الرئيسية	كيفية تناولنا لأمور التدقيق الرئيسية خلال التدقيق
تقييم موجودات ومطلوبات عقود التأمين	
تقييم مطلوبات المطالبات المتكبَّدة – المتكبدة ولكن لم يتم الإبلاغ عنها وتعديل المخاطر في 31 ديسمبر 2025، كما هو مبين في الملاحظة 2-25، بلغت التزامات المجموعة تجاه المطالبات المتكبدة، والتي تشمل تقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية وتعديل المخاطر للمخاطر غير المالية، 760 مليون ريال قطري (2024 – 1,116 مليون ريال قطري). تشمل القيمة الحالية للتدفقات النقدية أفضل تقدير للتكلفة النهائية لجميع المطالبات المتكبدة وغير المسوّاة حتى تاريخ التقرير، سواء تم الإبلاغ عنها أم لا، بالإضافة إلى تكاليف معالجة المطالبات ذات الصلة. يُعدّ تقدير المطالبات المتكبدة وغير المُبلغة عنها مجالًا رئيسيًا للتقدير، إذ يتطلب استخدام أساليب اكتوارية معقدة لتقدير التدفقات النقدية التعاقدية المستقبلية وغير المؤكدة. ويتطلب ذلك من الإدارة تطبيق قدر عالي من التقدير في اختيار الأساليب والافتراضات الاكتوارية، بما في ذلك الخسائر النهائية المتوقعة، وأنماط تطور المطالبات، واتجاهات التكرار والشدة، وتأثير القيمة الزمنية للنقود. وتتأثر هذه التقديرات بالتغيرات في الافتراضات، وتعتمد جزئيًا على الخبرة التاريخية التي قد لا تكون ممثلة تمثيلًا كاملًا لتطور المطالبات في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، يُطبَّق تعديل المخاطر غير المالية على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المُقدَّرة، ويعكس التعويض الذي تطلبه المجموعة لتحمُّل عدم اليقين بشأن مقدار وتوقيت هذه التدفقات النقدية الناجمة عن المخاطر غير المالية. ويتطلب تحديد تعديل المخاطر قدرًا كبيرًا من التقدير، بما في ذلك اختيار أسلوب التقييم، ودرجة التنويع المُعتمدة، ومستوى الثقة أو تقبُّل المخاطر المُطبَّق. ونظرًا لارتفاع درجة عدم اليقين في التقدير، واستخدام نماذج اكتوارية معقدة، ومستوى التقدير المطلوب، فقد اعتبرنا تقييم الالتزامات المتعلقة بالمطالبات المُتكبَّدة، ولا سيما مكونات المطالبات غير المُعفى عنها قبل الإشعار وتعديل المخاطر، مسألةً من امور التدقيق الرئيسية.	لقد نفّذنا الإجراءات التالية: • حصلنا على فهم لعملية الإدارة في تقييم المطالبات القائمة واختبرنا ضوابط الرقابة الرئيسية. • تم الحصول على تقييم المطالبات المتكبدة وغير المبلغة الذي أعده المستشارون الاكتواريون الخارجيون للإدارة، إلى جانب الأحكام والافتراضات الأساسية، وتم تقييم كفاءة وقدرات وموضوعية الخبراء بناءً على مؤهلاتهم وخبراتهم واستقلاليتهم. • أجرينا اختبارات أساسية، على أساس عينة، على المطالبات المعلقة وقمنا بمقارنت هذه المبالغ بالوثائق والمستندات المناسبة. • تم اختبار اكتمال ودقة البيانات الأساسية المستخدمة كمدخلات في النماذج الاكتوارية من خلال مطابقة السجلات المحاسبية وغيرها من السجلات. • تم إشراك متخصصينا الاكتواريين في: – تقييم المنهجية التي استخدمها الاستشاريون الخارجيون للإدارة في تقييم المطالبات المتكبدة و غير المبلغة عنها وتعديل المخاطر وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 17؛ – تقييم مدى معقولية الافتراضات الاكتوارية الرئيسية المستخدمة، بما في ذلك تقدير الخسائر النهائية، والتغيرات السنوية، وأنماط تطور المطالبات، ونسب لمطالبات،واتجاهات التكرارو الشدة،ومعدلات الخصم. – إعادة إجراء تقدير مستقل، على أساس عينة، لاحتياطي المطالبات المتكبدة وغير المبلغة للمحافظ الرئيسية، ومقارنة النتائج بالمبالغ المسجلة من قبل الإدارة؛ – إختبار الإفصاحات ذات العلاقة بناءاً على المعايير؛ و – وضع نطاق معقول مستقل لتعديل المخاطر باستخدام بيانات المجموعة ومقارنته بالمبلغ المسجل من قبل الإدارة. • تم تنفيذ إجراءات تحليلية شاملة مستقلة بشأن الالتزامات المتعلقة بالمطالبات المتكبدة؛ و • تم تقييم مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية.

أمور التدقيق الرئيسية	كيفية تناولنا لأمور التدقيق الرئيسية خلال التدقيق
الانخفاض في قيمة الحفارات	
تشمل موجودات المجموعة الممتلكات والمعدات كما في 31 ديسمبر 2025 بقيمة دفترية قدرها 6,811 مليون ريال قطري. ومن هذا المبلغ، بلغت الحفارات 4,700 مليون ريال قطري. يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 "الانخفاض في قيمة الموجودات" تقييم هذه الموجودات لتحديد الانخفاض في قيمتها عند وجود مؤشرات على انخفاض في القيمة. ونظرًا للطبيعة الدورية لأعمال النفط والغاز، هناك خطر محتمل من أن هذه الموجودات قد لا تكوّن تدفقات نقدية واردة تتماشى مع التوقعات والتنبؤات، مما يؤدي إلى انخفاض في القيمة. يتضمن تقييم المجموعة للقيمة الاستخدامية لوحدات تكوين النقد الخاصة بها تقديرًا للأداء المستقبلي للأعمال المعنية. وعلى وجه الخصوص، فإن تحديد القيم الاستخدامية حسّاسٌ للافتراضات الجوهرية للمعدلات اليومية المستقبلية ومعدلات الخصم. ونتيجة لاختبارات الانخفاض في القيمة التي أجريت، لم يُعترف بأي انخفاض في القيمة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025. اعتبرنا أن تقييم المجموعة للانخفاض في القيمة هو مسألة ذات أهمية بالغة بالنسبة لعملية تدقيق السنة الحالية بسبب الأحكام والافتراضات الهامة التي وضعتها الإدارة عند إجراء تقييم للانخفاض في القيمة. يرجى الرجوع إلى الإيضاحات التالية المتمّمة للبيانات المالية الموحدة لمزيد من التفاصيل: الإيضاح 2-4: استخدام الأحكام والتقديرات الإيضاح 6: ممتلكات ومعدات	تضمنت إجراءات التدقيق لدينا ما يلي: • حصلنا على فهم لعملية الأعمال المتعلقة باختبارات الانخفاض في القيمة. • راجعنا تقييم المجموعة لتحديد ما إذا كان هناك أي سبب للانخفاض في القيمة. • حصلنا على نموذج التقييم واختبرنا الدقة الحسابية للنموذج الذي تستخدمه الإدارة. كما قيّمنا مدى ملاءمة منهجية التقييم (نموذج التدفقات النقدية المخصومة) التي طبقتها الإدارة، وذلك بالرجوع إلى متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 36. • قيّمنا مدى موثوقية الموازنات المدرجة في خطط الأعمال (والتي تشكل أساس توقعات التدفقات النقدية) من خلال مقارنة ميزانيات الفترة الحالية بالنتائج الفعلية وتقييم الاختلافات الملحوظة (إن وجدت) مقابل الوثائق والتفسيرات الأساسية التي تم الحصول عليها من الإدارة. كما طابقنا الإيرادات والتكاليف المستخدمة لحساب توقعات التدفقات النقدية بالميزانيات المعتمدة و/أو خطط الأعمال. • استعنا بمتخصصي التقييم الداخلي لدينا لدعمنا في تقييم الافتراضات التي استخدمتها الإدارة، وعلى وجه الخصوص، قاموا باحتساب متوسط التكلفة المرجحة لرأس المال بشكل مستقل. • أجرينا تحليلات الحساسية لتحديد التغيرات في الافتراضات الرئيسية، وهي معدلات الخصم وأسعارالايجار اليومي التي من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض في القيمة، و • قيّمنا مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة الواردة في الإيضاح ٦ حول البيانات المالية الموحدة، ولا سيما إفصاحات الحساسية فيما يتعلق بالتغيرات المحتملة المعقولة في الافتراضات التي قد تؤدي إلى انخفاض في القيمة.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة (باستثناء البيانات المالية الموحدة وتقرير تدقيقنا عليها)، والتي تم تزويدنا بها حتى تاريخ تقرير التدقيق، والتقرير السنوي الكامل والذي نتوقع أن يتم إتاحته لنا بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا عن البيانات المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليها.

تنحصر مسؤولياتنا فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، عندما تكون متاحة، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل جوهري مع البيانات المالية الموحدة أو مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء عملية التدقيق، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل جوهري.

وإذا استنتجنا وجود تحريف جوهري في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك. هذا وليس لدينا ما نسجله في هذا الخصوص.

في حال استنتجنا وجود تحريف جوهري عند اطلاعنا على التقرير السنوي الكامل، فإنه يتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك إلى المسؤولين عن الحوكمة.

مسؤوليات مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بالبيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية ووفقاً لقانون الشركات التجارية القطري رقم (11) لسنة 2015، كما تم تعديله بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021 وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي يراها مجلس الإدارة ضرورية لتتمكن من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

يعتبر مجلس الإدارة، عند إعداد البيانات المالية الموحدة مسؤول عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حسب مقتضى الحال، عن الأمور المرتبطة باستمرارية المنشأة وعن استخدام أساس الاستمرارية المحاسبي ما لم يكن مجلس الإدارة ينوي تصفية المجموعة أو إيقاف أنشطتها، أو لا يوجد أمامه بديل واقعي سوى القيام بذلك.

ويتولى المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من أي تحريف جوهري، سواء كان ناشئاً عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. يمثل التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه لا يعد ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقًا للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكشف دومًا عن أيِّ تحريف جوهري في حال وجوده. تنشأ حالات التحريف من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المعقول توقع أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس الأحكام المهنية ونحافظ على الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما أننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري للبيانات المالية الموحدة، الناشئة سواء من الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أي تحريف جوهري ناشئ عن الاحتيال يعتبر أعلى من ذلك الذي ينشأ عن الخطأ، نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات العلاقة بعملية التدقيق بغرض تصميم إجراءات التدقيق التي تعتبر مناسبة وفقا للظروف، وليس لغرض إبداء الرأي عن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام مجلس إدارة لأساس استمرارية المنشأة المحاسبي، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية فيما يتعلق بقدرة المجموعة على مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها. وفي حال استنتاج وجود شك جوهري، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كانت الإفصاحات غير كافية، نقوم بتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا تستند إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق الخاص بنا. ومع ذلك، فقد تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في أن تتوقف المجموعة عن مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- التخطيط والتنفيذ لعملية التدقيق على المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو أنشطة الأعمال داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن توجيه أعمال التدقيق الخاصة بالمجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. ونبقى وحدنا مسؤولين عن رأي التدقيق الذي توصلنا إليه.

ونقوم بالتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت التدقيق الذي تم التخطيط له واكتشافات التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي قصور جوهري في الرقابة الداخلية التي قمنا بتحديدها خلال أعمال التدقيق.

كما أننا نقدم للمسؤولين عن الحوكمة بياناً بأننا قد التزمنا بمتطلبات المعايير الأخلاقية المناسبة فيما يتعلق بالاستقلالية، وإبلاغهم بجميع العلاقات وغيرها من الأمور التي من المعقول الاعتقاد بأنها تؤثر على استقلاليتنا، وعند الاقتضاء، الإجراءات المتّبعة للتقليل من هذه المخاطر أو الإحتياطات المتّبعة.

ومن بين الأمور التي أبلغناها للمسؤولين عن الحوكمة، نقوم بتحديد تلك الأمور الأكثر أهمية في أعمال التدقيق التي قمنا بها على البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تعد بالتالي أمور التدقيق الرئيسية. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقرير التدقيق الخاص بنا ما لم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن ذه الأمور، أو عندما نقرر، في حالات نادرة للغاية، أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمر ما في تقريرنا لأنه قد يكون من المعقول توقع أن تزيد الآثار العكسية عن المصلحة العامة من جراء الإبلاغ عن هذا الأمر.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

علاوة على ذلك، وفقا لمتطلبات قانون الشركات التجارية القطري رقم (11) لسنة 2015، كما تم تعديله بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021 فإننا نؤكد على:

- أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي رأيناها ضرورية لأغراض عملية التدقيق التي قمنا بها؛
- أن الشركة قامت بإجراء الجرد الفعلي للمخزون في نهاية السنة وفقاً للأصول المرعية؛
- أن الشركة تحتفظ بسجلات محاسبية سليمة وأن البيانات المالية الموحدة تتفق معها؛
- توافق المعلومات المالية المدرجة بتقرير مجلس الإدارة مع دفاتر وسجلات الشركة؛ و
- لم يسترع انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن الشركة قد خالفت أيا من أحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم (11) لسنة 2015، كما تم تعديله بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021 أو نظامها الأساسي بشكل قد يؤثر جوهريا على مركزها المالي الموحد أو نتائج تشغيلها كما في 31 ديسمبر 2025.

عن برايس ووترهاوس كوبرز – فرع قطر
سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم 120155

مارك مينتون
سجل مراقبي الحسابات رقم 364
الدوحة – قطر
3 فبراير 2026

تقرير مدقق الحسابات المستقل

تقرير ممارس عمليات التأكيد المستقل إلى مساهمي شركة الخليج الدولية للخدمات

تقرير حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية كما في 31 ديسمبر 2025

المقدمة

وفقاً لمتطلبات المادة ١١ من نظام حوكمة الشركات المدرجة ("نظام الحوكمة" أو "النظام") الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) رقم (5) لسنة 2025، قمنا بإجراء ارتباط تأكيد معقول بشأن "تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الهامة" لشركة الخليج الدولية للخدمات ("الشركة") كما في 31 ديسمبر 2025 استنادًا إلى الإطار الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي "إطار عمل كوسو"، (مع تضمين المرجع ذي الصلة عند الاقتضاء).

مسؤوليات مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

إن مجلس إدارة الشركة مسؤول عن عرض "تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الهامة"، والذي يشتمل على:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية.
- وصف عملية تحديد العمليات الجوهرية وأنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية.
- تقييم مدى جسامة أوجه القصور في التصميم والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة، إن وجدت، والتي لم يتم معالجتها كما في 31 ديسمبر 2025.

سيعتمد التقييم الوارد في تقرير مجلس الإدارة على العناصر الآتية المدرجة في مصفوفات التحكم في المخاطر المقدمة من إدارة الشركة:

- أهداف أنظمة الرقابة، بما في ذلك تحديد المخاطر التي تحول دون تحقيق أهداف أنظمة الرقابة.
- تصميم وتنفيذ أنظمة الرقابة لتحقيق أهداف أنظمة الرقابة المذكورة.

كما أن مجلس إدارة الشركة مسؤول عن إنشاء أنظمة الرقابة المالية الداخلية والحفاظ عليها بناءً على إطار عمل كوسو.

تتضمن هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ والحفاظ على أنظمة رقابة مالية داخلية كافية بحيث يضمن تشغيلها بفعالية سير العمل بانتظام وكفاءة. وتشتمل الأنظمة على:

- الالتزام بسياسات الشركة.
- حماية موجوداتها.
- منع حالات الاحتيال والأخطاء واكتشافها.
- دقة السجلات المحاسبية واكتمالها.
- إعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب.
- الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها.

مسؤوليات ممارس عمليات التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إبداء استنتاج للتأكيد المعقول استناداً إلى إجراءات التأكيد التي قمنا بها على "تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية" بناءً على إطار عمل كوسو.
وقد نفذنا هذه المهمة وفقاً للمعيار الدولي بشأن مهام التأكيد رقم 3000 (معدَّل) "مهام التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي.

يتطلَّب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بغرض الحصول على تأكيد معقول حول تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية، كما هو وارد في "تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الهامة"، على النحو الوارد في تقرير مجلس الإدارة، من جميع النواحي الجوهرية، لتحقيق أهداف أنظمة الرقابة على النحو المنصوص في وصف العمليات ذات الصلة من جانب الإدارة، استنادًا إلى إطار عمل كوسو.

تعتبر العملية جوهرية في حال وجود تحريف ناتج عن احتيال أو خطأ في مسار المعاملات، أو المبالغ الواردة في البيانات المالية، مما يتوقع معه التأثير بشكل معقول على قرارات مستخدمي البيانات المالية. وتتمثل العمليات التي تم تحديدها على أنها جوهرية في:

1. إدارة الاستثمار.
2. إدارة الخزينة والنقد.
3. المعاملات بين الشركات.
4. إدارة المحاسبة.
5. إقفال معاملات السجلات المالية في نهاية السنة.

تضمنت عملية التقييم أيضًا تقييمًا لتصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل لأنظمة الرقابة على مستوى المنشأة وأنظمة الرقابة العامة لتكنولوجيا المعلومات وأنظمة رقابة التطبيقات.

إن ارتباط التأكيد لإبداء استنتاج تأكيد معقول بشأن "تقرير مجلس الإدارة عن أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية" استناداً إلى إطار عمل كوسو وعلى النحو الوارد في تقرير مجلس الإدارة يتضمن تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة حول العرض العادل للتقرير. تشمل الإجراءات التي قمنا بها حول أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية ما يلي:

- التوصل إلى فهم لأنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية.
- تقييم المخاطر في حال وجود ضعف جوهري.
- فحص وتقييم مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة الداخلية بناءً على المخاطر التي تم تقييمها.

خلال أدائنا لهذه المهمة، توصلنا إلى فهم المكونات التالية لأنظمة الرقابة وقمنا بتقييمها:

- بيئة الرقابة
- تقييم المخاطر
- أنشطة الرقابة
- المعلومات والاتصالات
- أنشطة المراقبة

اعتمدنا في اختيار الإجراءات على أحكامنا الشخصية، بما في ذلك تقييم مخاطر وجود تحريف جوهري لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية، سواءً كان ناتجًا عن احتيال أو خطأ. كما تضمنت إجراءاتنا تقييم مخاطر عدم ملائمة التصميم والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة بالشكل المناسب لتحقيق أهداف أنظمة الرقابة الموضحة في "تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية". اشتملت إجراءاتنا على اختبار الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة التي تعد ضرورية لتقديم تأكيد معقول بأنه قد تم تحقيق أهداف أنظمة الرقابة ذات الصلة.

كما تشمل مهمة التأكيد من هذا النوع تقييم رأي مجلس الإدارة بشأن مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة لتحقيق أهداف أنظمة الرقابة المذكورة في هذا التقرير. وتشمل أيضاً تنفيذ الإجراءات الأخرى التي تعتبر ملائمة بناء على الظروف المحيطة. يُعد مستوى التأكيد المعقول أقل من مستوى التأكيد المطلق.

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير الأساس لاستنتاجنا [المؤهل] بشأن تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية.

استقلاليتنا وإدارة الجودة

التزمنا خلال عملنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين ("قواعد مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين")، التي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم ١، والذي يتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

مفهوم أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

إن أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية لمنشأة ما هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول حول موثوقية التقارير المالية وإعداد التقارير المالية للأغراض الخارجية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولي. تشمل أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية لمنشأة ما تلك السياسات والإجراءات التي:

1) تتعلق بالاحتفاظ بسجلات، بدرجة معقولة من التفصيل، والتي تعكس بشكل دقيق وعادل المعاملات والتصرف في موجودات المنشأة.
2) تقدم تأكيداً معقولاً بأن المعاملات يتم تسجيلها عند الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة بشكل عام، وأن مقبوضات ونفقات المنشأة تتم فقط وفقًا للتصريحات الصادرة عن إدارة المنشأة.
3) تقدم تأكيداً معقولاً فيما يتعلق بمنع أو الكشف في الوقت المناسب عن اقتناء أو استخدام أو تصرف غير مصرح به لموجودات المنشأة مما قد يكون له تأثير جوهري على البيانات المالية.

القيود المتأصلة

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص "تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية" والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظرًا للقيود المتأصلة في أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة لتلك الأنظمة، فقد تحدث تحريفات جوهرية ناتجة عن احتيال أو خطأ وقد لا يتم كشفها، مما قد لا يمنع أو يكشف جميع حالات الاستخدام غير المصرح به للموجودات التي قد تؤثر بشكل جوهري على البيانات المالية. كما أن التقييم التاريخي لتصميم وتنفيذ أنظمة الرقابة الداخلية قد لا يكون ذا صلة بالفترات المستقبلية إذا طرأت تغييرات على الظروف أو إذا تراجع مستوى الالتزام بالسياسات والإجراءات. بالإضافة إلى ذلك، فإن توقعات أي تقييم لأنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للفترات المستقبلية تخضع لمخاطر تتمثل في احتمال أن تصبح الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية غير كافية أو أن تفشل بسبب التغيرات في الظروف، أو قد تتدهور درجة الالتزام بالسياسات أو الإجراءات.

وعلاوة على ذلك، فإن أنشطة الأنظمة المصممة والمعمول بها كما في 31 ديسمبر 2025 والتي يغطيها تقرير التأكيد الخاص بنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور موجودة فيما يتعلق بأنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية قبل التاريخ الذي تم فيه تفعيل هذه الأنظمة.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة (باستثناء "تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية")، والذي تم تزويدنا به حتى تاريخ تقرير التأكيد الماثل، والتقرير السنوي الكامل للشركة، والذي نتوقع أن يتم إتاحته لنا بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا عن "تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية" لا يغطي المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي رأي بأي شكل للتأكيد عليها.

تنحصر مسؤوليتنا، فيما يتعلق بارتباط التأكيد بشأن "تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية"، في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل جوهري مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء تنفيذ الارتباط، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل جوهري.

إذا استنتجنا وجود تحريف جوهري في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، استناداً إلى إجراءاتنا، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك. هذا وليس لدينا ما نسجله في هذا الخصوص.

عندما نقرأ التقرير السنوي الكامل، إذا خلصنا إلى وجود تحريف جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر إلى المسؤولين عن الحوكمة.

الاستنتاج

برأينا، بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قمنا بها، فإن تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة الداخلية للشركة على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية، بناء على إطار عمل كوسو بحسب ما هو موضح في تقرير مجلس الإدارة، قد تم عرضه بصورة عادلة، ومن كافة النواحي الجوهرية كما في 31 ديسمبر 2025.

التأكيد على أمر

نلفت الانتباه إلى أن تقرير التأكيد الماثل يتعلق بشركة الخليج الدولية للخدمات على أساس مستقل فقط ولا يمتد لشركة الخليج الدولية للخدمات وعمليات شركاتها التابعة والشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية ككل. ولا نبدي تقريراً معدلاً في هذا الصدد.

عن برايس وترهاوس كوبرز – فرع قطر
سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم 120155

مارك مينتون
سجل مراقبي الحسابات رقم 364
الدوحة، قطر
3 فبراير 2026

تقرير ممارس عمليات التأكيد المستقل إلى مساهمي شركة الخليج الدولية للخدمات

تقرير الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (5) لسنة 2016 كما في 31 ديسمبر 2025 ("متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية" / "المتطلبات")

المقدمة

وفقاً لمتطلبات المادة (24) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("نظام الحوكمة" أو "النظام") الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016، قمنا بإجراء ارتباط تأكيد محدود بشأن تقييم مجلس الإدارة للالتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية (تقييم مجلس الإدارة) لشركة الخليج الدولية للخدمات ("الشركة") كما في 31 ديسمبر 2025.

مسؤوليات مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

إن مجلس إدارة الشركة مسؤول عن إعداد تقييم مجلس الإدارة – كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركات – والذي يغطي متطلبات المادة رقم (4) من نظام الحوكمة كحد أدنى.كما أن مجلس الإدارة مسؤول عن ضمان التزام الشركة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح ذات الصلة ونظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (5) لسنة 2016، وإعداد تقييم مجلس الإدارة.

كما أن مجلس الإدارة مسؤول عن تحديد مجالات عدم الالتزام والمبررات ذات الصلة، حيثما يتم التخفيف منها.

تتضمن هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ والحفاظ على أنظمة رقابة مالية داخلية كافية بحيث يضمن تشغيلها بفعالية سير العمل بانتظام وكفاءة، بما في ذلك الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها.

مسؤوليات ممارس عمليات التأكيد

تتمثّل مسؤولياتنا في إصدار استنتاج عن التأكيد المحدود حول ما إذا استدعى أمر ما انتباهنا مما يجعلنا نعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة – كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركات – لا يعبّر بصورة عادلة ومن كافة النواحي الجوهرية عن التزام الشركة بقانون الهيئة واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك نظام الحوكمة بناءً على إجراءات التأكيد المحدودة التي قمنا بها.

وقد نفذنا هذه المهمة وفقاً للمعيار الدولي بشأن مهام التأكيد رقم 3000 (معدّل) "مهام التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي. ويتطلّب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بغرض الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا استدعى أمر ما انتباهنا مما يجعلنا نعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة ككل لا يعبّر بصورة عادلة ومن كافة النواحي الجوهرية وفقاً لقانون الهيئة واللوائح ذات الصلة بما في ذلك نظام الحوكمة.

تختلف الإجراءات المنفذة في ارتباط التأكيد المحدود من حيث طبيعتها وتوقيتها، وهي أقل في نطاقها من ارتباط التأكيد المعقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي تم الحصول عليه في ارتباط التأكيد المحدود أقل بكثير من التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه لو تم تنفيذ ارتباط التأكيد المعقول. ولم نقم بتنفيذ إجراءات لتحديد الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن تنفيذها إذا كان هذا ارتباط تأكيد معقول.

يتضمن ارتباط التأكيد المحدود تقييم مخاطر التحريف الجوهري لتقييم مجلس الإدارة، سواء كانت مستحقة لاحتيال أو خطأ والاستجابة للمخاطر المقدرة حسب الضرورة في الظروف. إن ارتباط التأكيد المحدود هو أقل بكثير في نطاقه من ارتباط التأكيد المعقول فيما يتعلق بكل من إجراءات تقييم المخاطر، بما في ذلك فهم أنظمة الرقابة الداخلية، والإجراءات التي يتم تنفيذها استجابة للمخاطر التي تم تقييمها. وبناء على ذلك، فإننا لا نبدي استنتاج تأكيد معقول بشأن ما إذا كان تقييم مجلس الإدارة، ككل، قد تم عرضه بصورة عادلة، ومن كافة النواحي الجوهرية، وفقا لقانون الهيئة واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك نظام الحوكمة.

استندت الإجراءات التي قمنا بتنفيذها إلى حكمنا المهني وشملت الاستفسارات ومراقبة العمليات المنفذة وفحص المستندات وتقييم مدى ملاءمة سياسات التقرير للشركة والاتفاق مع السجلات الأساسية.

نظراً لظروف الارتباط، قمنا خلال تنفيذ الإجراءات أعلاه بما يلي:

- استفسرنا من الإدارة لفهم العمليات المتّبعة لتحديد متطلبات قانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك نظام الحوكمة، والإجراءات المتّبعة من قبل الإدارة للالتزام بهذه المتطلبات والمنهجية المتبعة من قبل الإدارة لتقييم الالتزام بهذه المتطلبات.
- نظرنا في الإفصاحات من خلال مقارنة محتويات تقييم مجلس الإدارة مع متطلبات المادة (4) من نظام الحوكمة.
- طابقنا المحتويات ذات الصلة بتقييم مجلس الإدارة مع السجلات الأساسية التي تحتفظ بها الشركة.
- أجرينا اختبار تحقيقي محدود على أساس انتقائي، عند الضرورة، وذلك لتقييم تقييم مجلس الإدارة؛ واطلعنا على الأدلة التي جمعتها الإدارة؛ وقيمنا ما إذا تم الإفصاح عن أي مخالفات لمتطلبات الهيئة، إن وجدت، من قبل مجلس الإدارة، من كافة النواحي الجوهرية.

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدودة لدينا تقييم الجوانب النوعية أو فعالية الإجراءات التي تعتمدها الإدارة للالتزام بالمتطلبات. لذلك، فإننا لا نقدم أي تأكيد حول ما إذا كانت الإجراءات التي اعتمدتها الإدارة تعمل بفعالية لتحقيق أهداف قانون الهيئة واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك نظام الحوكمة.

استقلاليتنا وإدارة الجودة

التزمنا خلال عملنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين ("قواعد مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين")، التي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم ١، والذي يتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

القيود المتأصلة

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الكيانات لتطبيق متطلبات الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين القائمين بتنفيذ تلك الإجراءات وتفسيرهم للهدف منها وتقييمهم لما لمدى فعالية تطبيق إجراءات الالتزام، مع الإشارة إلى أنه في بعض الحالات لا يتم الاحتفاظ بسجل التدقيق. كما تجدر الملاحظة إلى أن تصميم إجراءات الالتزام يعتمد على أفضل الممارسات التي تختلف من منشأة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى، ولا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها.

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص تقييم مجلس الإدارة والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظرًا للقيود المتأصلة في أنظمة الرقابة الداخلية على الالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة لتلك الأنظمة، فقد تحدث تحريفات جوهرية ناتجة عن الخطأ أو الاحتيال وقد لا يتم اكتشافها.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة (باستثناء تقرير "تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بمتطلبات الهيئة")، والذي تم تزويدنا به حتى تاريخ تقرير التأكيد الماثل، والتقرير السنوي الكامل للشركة، والذي نتوقع أن يتم إتاحته لنا بعد ذلك التاريخ.

إن استنتاجاتنا عن تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة، كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركات" لا يغطي المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليه.

تنحصر مسؤوليتنا، فيما يتعلق بارتباط التأكيد بشأن "تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة" كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركات، في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل جوهري مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء تنفيذ الارتباط، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل جوهري.

إذا استنتجنا وجود تحريف جوهري في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، استناداً إلى إجراءاتنا، فنحن مطالبون بإعداد تقرير بذلك. هذا وليس لدينا ما نسجله في هذا الخصوص.

في حال استنتجنا وجود تحريف جوهري عند اطلاعنا على التقرير السنوي الكامل، فإنه يتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك إلى المسؤولين عن الحوكمة.

التأكيد على أمور

دون تعديل استنتاجنا، نلفت الانتباه إلى القسم رقم (2) من تقييم مجلس الإدارة كما يذكر أن أصدرت الهيئة نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية وفقاً لقرار هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2025 ("النظام الجديد")، الذي دخل حيز التنفيذ اعتباراً من 17 أغسطس 2025، وألغى قرار مجلس إدارة الهيئة السابق رقم (5) لسنة 2016 بشأن إصدار نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية. ويمنح النظام الجديد الشركات مدة سنة واحدة من تاريخ النفاذ للامتثال لأحكامه.

إن نطاق عملنا للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 يقتصر على تقديم استنتاج تأكيد محدود بشأن التزام الشركة بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016، كما هو مطبق في المادة رقم (2) من قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2025. كما نؤكد أن نطاق عملنا لا يمتد إلى تقييم جاهزية الشركة للالتزام بمتطلبات النظام الجديد.

بالإضافة، دون تعديل استنتاجنا، نلفت الانتباه إلى الأمور المذكورة في القسمين 3-1 و3-2 ضمن تقييم مجلس الإدارة للالتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية كما ورد في تقرير حوكمة الشركات:

- يتكون مجلس الإدارة، وفقًا للنظام الأساسي المعدل للشركة، من سبعة (7) أعضاء، يتم تعيين ثلاثة (3) منهم من قبل المساهم الخاص "شركة قطر للطاقة". ويجب انتخاب أربعة (4) أعضاء من المساهمين المؤهلين للحصول على عضوية المجلس ممن يستوفون شروط الأهلية الواردة في النظام الأساسي للشركة والتي تضمن اختيار أعضاء مؤهلين، وذلك بالاقتراع السري من قبل الجمعية العمومية. ولا يجوز للمساهم الخاص المشاركة في عملية التصويت.
- يتكون مجلس إدارة الشركة من عضو مستقل واحد فقط.

الاستنتاج

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والموضحة في هذا التقرير، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة لا يعرض بصورة عادلة، ومن كافة النواحي الجوهرية، التزام الشركة بقانون الهيئة واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك نظام الحوكمة كما في 31 ديسمبر 2025.

عن برايس ووترهاوس كوبرز – فرع قطر
سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم 120155

مارك مينتون
سجل مراقبي الحسابات رقم 364
الدوحة، قطر
3 فبراير 2026

AL KHOR

AL-JASSRA

البيانات المالية الموحدة

البيانات المالية الموحدة

بيان المركز المالي الموحد

كما في 31 ديسمبر

(جميع المبالغ بآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك)

	الإيضاح	2025	2024
الموجودات			
الموجودات غير المتداولة			
ممتلكات ومعدات	6	**6,810,842**	6,872,089
موجودات حق الانتفاع	8	**29,294**	153,246
موجودات العقود	13	**27,333**	13,104
شركات مستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية	10	**439,768**	394,761
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	11	**567,177**	349,445
		7,874,414	7,782,645
الموجودات المتداولة			
مخزون	12	**518,404**	439,097
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	11	**470,855**	482,467
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	11	**48,380**	99,225
ذمم مدينة تجارية وأخرى	13	**923,970**	1,025,773
موجودات أخرى	18	**218,397**	200,014
موجودات عقود إعادة التأمين	1-2-25	**507,953**	837,643
استثمارات قصيرة الأجل	14	**439,455**	467,217
أرصدة أخرى لدى البنوك	1-15	**38,711**	42,079
نقد وشبه النقد	15	**546,802**	731,012
		3,712,927	4,324,527
إجمالي الموجودات		**11,587,341**	12,107,172
حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق الملكية			
رأس المال	16	**1,858,409**	1,858,409
احتياطي قانوني	17(أ)	**465,368**	431,797
احتياطي عام	17(ب)	**74,516**	74,516
احتياطي تحويل العملات الأجنبية	17(ج)	**24,024**	10,100
احتياطي القيمة العادلة	17(د)	**2,373**	(12,054)
أرباح مدورة		**2,189,413**	1,870,485
إجمالي حقوق الملكية		**4,614,103**	4,233,253

يستمر بيان المركز المالي الموحد في الصفحة التالية.

بيان المركز المالي الموحد (تتمة)

كما في 31 ديسمبر

(جميع المبالغ بآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك)

	الإيضاح	2025	2024
المطلوبات			
المطلوبات غير المتداولة			
مطلوبات الإيجار	9	**19,859**	54,928
قروض واقتراضات	19	**5,037,008**	5,265,850
مطلوبات العقود	22	**2,730**	15,289
مطلوبات الضريبة المؤجلة		**32,331**	19,192
مخصص تكاليف إيقاف العمل		**3,966**	3,966
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	20	**84,901**	76,615
		5,180,795	5,435,840
المطلوبات المتداولة			
مطلوبات الإيجار	9	**14,170**	96,064
توزيعات أرباح مستحقة الدفع	23	**38,711**	42,077
قروض واقتراضات	19	**358,614**	348,554
ذمم دائنة تجارية وأخرى	21	**503,841**	605,150
مطلوبات عقود التأمين	2-25	**852,088**	1,276,410
مطلوبات العقود	22	**25,019**	69,824
		1,792,443	2,438,079
إجمالي المطلوبات		**6,973,238**	7,873,919
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات		**11,587,341**	12,107,172

اعتمد مجلس إدارة المجموعة هذه البيانات المالية الموحدة ووقّع عليها نيابة عنهم بتاريخ 03 فبراير 2026:

خالد بن خليفة آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

سعد راشد المهندي
نائب رئيس مجلس الإدارة

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر

(جميع المبالغ بآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك)

	الإيضاح	2025	2024
إيرادات من العقود مع العملاء	1-25	**3,108,513**	2,917,325
تكلفة المبيعات	26	**(2,249,107)**	(2,071,716)
مجمل الربح من العمليات غير التأمينية		**859,406**	845,609
إيرادات التأمين	2-25	**1,384,768**	1,236,307
مصروفات خدمة التأمين	2-25	**(769,147)**	(853,672)
صافي المصروفات من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها	2-25	**(492,077)**	(296,983)
نتائج خدمة التأمين		**123,544**	85,652
مجمل الربح وصافي نتائج خدمات التأمين		**982,950**	931,261
مصروفات التمويل من عقود التأمين الصادرة		**(43,779)**	(42,277)
إيرادات التمويل من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها		**37,668**	63,177
صافي إيرادات تمويل التأمين		**(6,111)**	20,900
إيرادات أخرى	27	**30,262**	49,660
خسائر أخرى	28	**(13,501)**	(43,072)
مصروفات عمومية وإدارية	29	**(250,679)**	(198,961)
صافي الأرباح من الاستثمارات في أوراق الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر المعاد تصنيفها إلى الربح أو الخسارة عند الاستبعاد		**(187)**	35
صافي ربح القيمة العادلة على الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		**35,021**	15,671
صافي الربح النقدي الناشئ من التضخم المفرط		**20,936**	21,765
عكس خسارة الانخفاض في القيمة على الموجودات المالية	13	**22,404**	102
الربح التشغيلي		**821,095**	797,361
إيرادات التمويل	1-34	**56,202**	73,137
تكاليف التمويل	2-34	**(226,558)**	(199,784)
تكاليف التمويل – بالصافي		**(170,356)**	(126,647)
حصة من صافي أرباح الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية	10	**54,448**	58,671
الربح قبل ضريبة الدخل		**705,187**	729,385
مصروف ضريبة الدخل	30	**(27,231)**	(18,180)
الربح للسنة من العمليات المستمرة		**677,956**	711,205
خسارة من العمليات المتوقفة (العائدة إلى مساهمي الشركة)	7	**-**	(205)
ربح السنة		**677,956**	711,000

يستمر بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الموحد في الصفحة التالية.

	الإيضاح	2025	2024
ربح السنة العائد إلى:			
مساهمي الشركة		**677,956**	711,000
حصص غير مسيطرة		**-**	-
		677,956	711,000
ربحية السهم			
ربحية السهم الأساسية والمخفضة من العمليات المستمرة العائدة إلى مساهمي الشركة		**0.365**	0.383
ربحية السهم الأساسية والمخفضة من العمليات المتوقفة العائدة إلى مساهمي الشركة		**-**	(0.000)
ربحية السهم الأساسية والمخفضة من الربح العائد إلى مساهمي الشركة	31	**0.365**	0.383
الدخل الشامل الآخر			
البنود التي يتم تصنيفها أو قد يعاد تصنيفها ضمن الربح أو الخسارة			
تغيرات في القيمة العادلة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		**14,241**	6,390
صافي الأدوات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر المعاد تصنيفها إلى الربح أو الخسارة		**186**	(35)
استرداد الضرائب من الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية		**7,421**	6,532
فروق الصرف في عمليات تحويل العملات الأجنبية، بما في ذلك تأثير التضخم المفرط		**13,924**	33,218
الدخل الشامل الآخر للسنة		**35,772**	46,105
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**713,728**	757,105
ينشأ إجمالي الدخل الشامل للفترة العائد إلى مساهمي الشركة مما يلي:			
عمليات مستمرة		**713,728**	757,310
عمليات متوقفة		**-**	(205)
		713,728	757,105

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر

(جميع المبالغ بآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك)

العائدة إلى مالكي الشركة

	رأس المال	الاحتياطي القانوني	الاحتياطي العام	
الرصيد في ١ يناير 2024 (معدل)	**1,858,409**	**394,367**	**74,516**	
إجمالي الدخل الشامل:				
ربح السنة	-	-	-	
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	
استردادات الضرائب	-	-	-	
اشتراكات الصندوق الاجتماعي	-	-	-	
تحويل إلى احتياطي قانوني	-	37,430	-	
المعاملات مع مساهمي الشركة:	-	-	-	
توزيعات أرباح معلنة	-	-	-	
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	**1,858,409**	**431,797**	**74,516**	
الرصيد في ١ يناير 2025	**1,858,409**	**431,797**	**74,516**	
إجمالي الدخل الشامل:				
ربح السنة	-	-	-	
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	
استردادات الضرائب	-	-	-	
اشتراكات الصندوق الاجتماعي	-	-	-	
تحويل إلى احتياطي قانوني	-	33,571	-	
المعاملات مع مساهمي الشركة:				
توزيعات أرباح معلنة	-	-	-	
الرصيد في 31 ديسمبر 2025	**1,858,409**	**465,368**	**74,516**	

	احتياطي تحويل العملات الأجنبية	احتياطي القيمة العادلة	الأرباح المدورة	الإجمالي	حصص غير مسيطرة	إجمالي حقوق الملكية
	(23,118)	**(18,409)**	**1,486,920**	**3,772,685**	**(482)**	**3,772,203**
	-	-	711,000	711,000	-	711,000
	33,218	6,355	-	39,573	-	39,573
	33,218	6,355	711,000	750,573	-	750,573
	-	-	6,532	6,532	-	6,532
	-	-	(17,775)	(17,775)	-	(17,775)
	-	-	(37,430)	-	-	-
	-	-	-	-	482	482
	-	-	(278,762)	(278,762)	-	(278,762)
	10,100	**(12,054)**	**1,870,485**	**4,233,253**	**-**	**4,233,253**
	10,100	**(12,054)**	**1,870,485**	**4,233,253**	**-**	**4,233,253**
	-	-	677,956	677,956	-	677,956
	13,924	14,427	-	28,351	-	28,351
	13,924	14,427	677,956	706,307	-	706,307
	-	-	7,421	7,421	-	7,421
	-	-	(16,949)	(16,949)	-	(16,949)
	-	-	(33,571)	-	-	-
	-	-	(315,929)	(315,929)	-	(315,929)
	24,024	**2,373**	**2,189,413**	**4,614,103**	**-**	**4,614,103**

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر

(جميع المبالغ بآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك)

	الإيضاح	2025	2024
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
ربح قبل ضريبة الدخل			
عمليات مستمرة		**705,187**	729,385
عمليات متوقفة		**-**	(205)
تعديلات على:			
استهلاك ممتلكات ومعدات	6	**503,536**	436,637
خسارة من بيع وشطب ممتلكات ومعدات		**-**	1,915
استهلاك موجودات حق الانتفاع	8	**95,992**	65,242
حصة الأرباح من الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية	10	**(54,449)**	(65,202)
ربح من تسوية العلاقات القائمة مسبقاً		**-**	(11,103)
خسارة من استبعاد شركة تابعة	7	**-**	205
تخفيض المخزون بسبب مخزون بطيء الحركة ومتقادم	12	**17,154**	(925)
شطب ممتلكات ومعدات		**-**	1,848
(عكس)/ تحميل خسارة الانخفاض في القيمة على الموجودات المالية	13	**(22,404)**	102
إطفاء الموجودات غير الملموسة المتعلقة بالشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية		**2,487**	2,486
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	20	**18,233**	17,680
صافي الربح في القيمة العادلة على الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		**(35,021)**	(801)
صافي الخسارة من بيع استثمارات مالية		**187**	304
ربح من استبعاد الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية		**-**	(7,984)
إيرادات توزيعات الأرباح	10	**(18,702)**	(8,515)
منافع ضريبة الدخل المعترف بها بموجب مذكرة تفاهم	27	**(2,824)**	-
إيرادات التمويل	1-34	**(56,202)**	(73,137)
تكاليف التمويل – عقود الإيجار	9	**6,428**	6,799
تكاليف التمويل – قروض واقتراضات	19	**216,690**	192,985
تكاليف التمويل – إيقاف العمل		**-**	3,966
صافي الربح النقدي الناشئ من التضخم المفرط		**(20,936)**	(21,765)
الربح التشغيلي قبل التغيرات في رأس المال العامل		**1,355,357**	**1,271,767**
التغيرات في رأس المال العامل:			
زيادة في المخزون		**(96,461)**	(88,488)
زيادة في الموجودات الأخرى		**(18,383)**	(50,398)
زيادة في موجودات العقود		**(14,229)**	-
نقص في الذمم المدينة التجارية والأخرى		**124,174**	(111,810)
نقص في موجودات عقود إعادة التأمين		**329,690**	(61,977)
نقص في الذمم الدائنة التجارية والأخرى		**(98,025)**	(69,902)
(زيادة) / نقص في مطلوبات عقود التأمين		**(424,322)**	24,534
(زيادة) / نقص في مطلوبات العقود		**(57,364)**	82,383
التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية		**1,100,470**	996,109

يستمر بيان التدفقات النقدية الموحد في الصفحة التالية.

مساهمة اجتماعية ورياضية مدفوعة		(17,775)	(9,790)
مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين	20	(9,947)	(21,733)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية		**1,072,748**	**964,586**
الأنشطة الاستثمارية			
استحواذ على ممتلكات ومعدات	6	(418,237)	(1,699,712)
استحواذ على الحصص المتبقية من الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية		-	(43,690)
صافي حركات رأس المال العامل للشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية		-	94,677
استحواذ على استثمارات مالية		(404,908)	(205,039)
صافي الحركة في استثمارات قصيرة الأجل		27,762	251,576
صافي الحركة في الحسابات البنكية الأخرى		3,368	-
إيرادات التمويل المستلمة	1-34	56,202	73,137
متحصلات من بيع واستحقاق استثمارات مالية		297,867	126,560
توزيعات أرباح من الشركة المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية	10	18,702	14,549
متحصلات من بيع شركة تابعة		-	730
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثماريّة		(419,244)	(1,387,212)
الأنشطة التمويلية			
عناصر مدفوعات الإيجار الأساسية		(87,392)	(56,391)
متحصلات من قروض واقتراضات	19	92,513	1,228,041
سداد قروض واقتراضات	19	(311,295)	(61,622)
تكاليف التمويل المدفوعة – عقود الإيجار	9	(6,428)	(6,800)
تكاليف التمويل المدفوعة – قروض واقتراضات	19	(216,690)	(192,985)
توزيعات أرباح مدفوعة			
		(319,295)	(278,762)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناتجة من الأنشطة التمويلية		(848,587)	631,481
صافي التغير في النقد وشبه النقد		(195,083)	208,855
أثر الحركات في أسعار الصرف على النقد المحتفظ به		10,873	(7,950)
النقد وشبه النقد في ا يناير		731,012	530,107
النقد وشبه النقد في 31 ديسمبر	15	546,802	731,012

إن الإيضاحات حول البيانات المالية الموحد تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية، و يمكن الاطلاع عليها من خلال الموقع الإليكتروني للشركة: www.gis.com.qa أو يمكنكم مسح رمز QR ضوئياً باستخدام كاميرا هاتفكم الذكي للحصول علي البيانات المالية بالكامل.

تقرير حوكمة الشركة 2025

تقرير حوكمة الشركة

1. تمهيد

شركة الخليج الدولية للخدمات وهي شركة مساهمة عامة قطرية مدرجة ببورصة قطر (يشار إليها فيما بعد بكلمة "الشركة") تم تأسيسها في 2008/2/12 وفقاً لأحكام نظامها الأساسي وأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ٥ لسنة 2002 خاصة المادة (٦٨) منه، ثم قامت الشركة بتوفيق أوضاعها وأحكام النظام الأساسي لها وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة 2015 وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021 وبما يتوافق مع خصوصية تأسيسها.

ومع الأخذ في الاعتبار كون قطر للطاقة مؤسس شركة الخليج الدولية للخدمات، مالك السهم الممتاز والمساهم في رأسمال الشركة بنسبة 10%، توفر قطر للطاقة كافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما، وما يترتب على ذلك من تطبيق الشركة لبعض القواعد والإجراءات المعمول بها في قطر للطاقة كمقدم خدمات. وفي إطار حرص مجلس إدارة الشركة على تطبيق مبادئ الحوكمة وأفضل الممارسات المتعارف عليها، قامت الشركة من خلال التعاقد مع أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة بإعداد إطار الحوكمة بشكل كامل ومستقل للشركة حيث تمت الموافقة عليه من قِبَل مجلس إدارة الشركة باجتماعه الأول لعام 2013 بتاريخ 2013/2/25 ومراجعته كلما تطلب الأمر سعياً الى تحقيق الغايات المرجوة منه.

2. نطاق تطبيق الحوكمة والالتزام بمبادئها

من منطلق إيمان مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات بأهمية وضرورة ترسيخ مبادئ الإدارة الرشيدة بما يعزز القيمة المضافة لمساهمي الشركة، حُرصت الشركة على التقيد بأحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن الهيئة بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016 بما يتماشى مع أحكام تأسيسها. ومع صدور نظام حوكمة الشركات المدرجة الجديد الصادر بتاريخ 2025/08/17 عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (5) لسنة 2025، يعمل مجلس الإدارة – وفقاً للمدة البينية المنصوص عليها بكتاب الهيئة الصادر بتاريخ 2025/08/27 – على تطبيق أحكام الحوكمة الواردة بالنظام الجديد وتوفيق أوضاعها بما يساعد في تطبيق تلك الأحكام وبما يتماشى مع أحكام تأسيسها.

ومن منطلق مسؤوليته الشاملة عن أداء الشركة، حدد المجلس مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا، ويعمل على تحقيق العدالة والمساواة بين أصحاب المصالح من خلال توفير إطاراً يساعد في توجيه إدارة الشركة الى كيفية ادارة وتجنب تضارب المصالح وعدم التمييز بينهم وتمكينهم من ممارسة حقوقهم والتمتع بها فضلاً عن إعلاء قيم حماية الأقلية، الرقابة المنتجة وإدارة المخاطر، وتعزيز الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لأصحاب المصالح في الوقت المناسب وبالكيفية التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم والقيام بأعمالهم بشكل صحيح، وإعلاء قيم المسؤولية الاجتماعية للشركة، وتقديم المصلحة العامة للشركة وأصحاب المصالح على المصلحة الخاصة، وأداء الواجبات والمهام والوظائف بحسن نية ونزاهة وشرف وإخلاص وتحمل المسؤولية الناشئة عنها أمام أصحاب المصالح والمجتمع.

ويحرص مجلس الإدارة دوماً على وجود إطار تنظيمي على مستوى شركة الخليج الدولية للخدمات يتوافق مع الإطار القانوني والمؤسسي للشركات المساهمة المدرجة وبما يتماشى مع أحكام تأسيسها من خلال مراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة بالشركة كلما تطلب الأمر، كما يحرص على تطوير قواعد السلوك المهني التي تجسد قيم الشركة والمبادئ الأخلاقية بما يعزز من إرساء مبادئ الشفافية وإعلاء قيم الرقابة الذاتية والنزاهة، وتحمل المسؤولية والاقرار بها.

من ناحية أخرى، تحرص قطر للطاقة – بصفتها مقدم خدمات المكتب الرئيسي – على تدريب وتوعية موظفيها المعنيين فيما يتعلق بإدارة المخاطر، الرقابة الذاتية، قواعد السلوك المهني، مكافحة الرشوة والفساد، تضارب المصالح، تصنيف وأمن المعلومات وغيرها بما يهدف الى تحقيق الغاية من متطلبات الحوكمة.

ومع الأخذ في الاعتبار أحكام نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، تحرص الشركة على الالتزام بأحكام نظام الحوكمة وتوفيق أوضاعها مستندياً بما يتسنى معه تطبيق تلك الأحكام وبما يتماشى مع أحكام تأسيسها.

3. مجلس إدارة الشركة

3-1 هيكل مجلس الإدارة

قامت قطر للطاقة وهي مؤسسة عامة قطرية تأسست بموجب مرسوم بقانون رقم (10) لسنة 1974 بتأسيس شركة الخليج الدولية للخدمات كشركة أم لمجموعة من الشركات المتخصصة في تقديم الخدمات الداعمة لقطاعي النفط والغاز ما بين عمليات الحفر البرية والبحرية، النقل بالهليكوبتر، البوارج السكنية، التأمين وإعادة التأمين فضلاً عن خدمات التموين. ثم قامت بطرحها للاكتتاب العام ومن ثم الادراج ببورصة قطر وذلك بهدف توفير فرص استثمارية للمواطنين القطريين ومشاركتهم في عوائد تلك الأنشطة، وتحقيق أقصى استفادة ممكنة لهم من خلال طرح الشركة بسعر مخفض عن التقديرات العادلة لقيمته، وحصولهم على نصيبهم من نتائج الأعمال سنوياً بواقع نسب مساهمتهم.

هذا، ومن منطلق خصوصية تأسيس ونشاط شركة الخليج الدولية للخدمات والوضع الإستراتيجي لأنشطتها خاصة على مستوى قطاعي الحفر والطيران بالهليكوبتر، والدور المنوط بقطر للطاقة والذي تتخطى أطره الجانب التجاري والمالي لتنصرف الى استراتيجيات سياسية او اقتصادية تمس المصلحة العامة، كان من الأهمية لدعم إدارة الأصول على النحو الواجب وبما يعزز استدامتها ومن تحقيق قيمة مضافة لمساهمي الشركة، أن تحتفظ قطر للطاقة باعتبارها مؤسس الشركة بمزايا خاصة – من خلال امتلاكها للسهم الممتاز – وذلك بحسب أحكام المادة رقم (77) من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 5 لسنة 2002 آنذاك، والتي لا زالت سارية ضمن أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 2015 وتعديلاته بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، أيضاً بحسب المادة رقم (152) والتي يجوز وفقاً لها أن ينص نظام الشركة على تقرير بعض الامتيازات لفئة من الأسهم على أن تتساوى الأسهم من الفئة ذاتها في الحقوق والمميزات والقيود. ولا يجوز تعديل الحقوق، أو المميزات، أو القيود المتعلقة بفئة من الأسهم إلا بقرار من الجمعية العامة غير العادية، وبموافقة ثلثي حاملي فئة الأسهم التي يتعلق بها التعديل. ويصدر بضوابط وشروط الأسهم الممتازة وقواعد وإجراءات تحويلها إلى أسهم عادية واستهلاكها من قبل الشركة قرار من وزير التجارة والصناعة.

فشركة الخليج الدولية للخدمات – كأحد شركات قطر للطاقة – تُعد جزءاً لا يتجزأ من سلسلة العمليات المتكاملة لقطر للطاقة، والتي تبدأ بعمليات استخراج النفط والغاز، مروراً بعمليات المعالجة، وانتهاءً بتوفير اللقيم وغاز الوقود لشركات الصناعات التحويلية، وذلك ضمن خطة سنوية متكاملة للإنتاج. وتعتمد هذه المنظومة بشكل دقيق على فرضيات العرض والطلب السنوي ضمن شبكة الإنتاج والاستهلاك المحلي، وأي إخلال بهذا الترتيب من شأنه أن يترتب عليه أضرار جسيمة بالمصالح الاستراتيجية للدولة، إضافة إلى عرقلة عمليات الإنتاج وإيصال المنتجات إلى المستهلكين في السوق المحلي.

كما تجدر الإشارة إلى أن شركة الخليج الدولية للخدمات تقع ضمن منطقة امتياز قطر للطاقة، وهي ملتزمة بتطبيق معايير قطر للطاقة، لا سيما فيما يتعلق بالأمن والسلامة، إضافة إلى الالتزام بأجندات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة. فضلًا عن ذلك، تعتمد الشركة بدرجة كبيرة على الخدمات المقدمة في المناطق الصناعية، والتي لا يمكن الاستغناء عنها أو إيجاد بدائل مكافئة لها.

إن هذا الترابط الحيوي يبرز بوضوح مدى تداخل العمليات بين القطاعات الاستراتيجية في قطر للطاقة، ويؤكد على مشاركة المصالح وتواؤمها بما يحقق أعلى منفعة ممكنة لجميع هذه القطاعات.

في إطار ذلك، وبحكم العديد من العوامل والتي تشير في مدلولها إلى الارتباط الوثيق للأداء المالي والتشغيلي للشركة بقطر للطاقة، ومن ثم ضرورة مواءمة استراتيجية ورؤية كل منهما، كان من الأهمية احتفاظ قطر للطاقة (بصفتها المساهم الخاص من خلال امتلاكها للسهم الممتاز) بالحق في تعيين ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة والعمل على تحقيق أهدافها وغاياتها، وفيما يلي بيان تلك العوامل:

- قطر للطاقة هي مؤسس الشركة ومالك السهم الممتاز والمساهم في رأسمال الشركة بنسبة 10%
- الوضع الاستراتيجي لأنشطة الشركة وخاصة على مستوى قطاعي الحفر والطيران بالهليكوبتر.
- توفير قطر للطاقة للدعم الفني والتقني لأنشطة المجموعة.
- تقديم قطر للطاقة لكافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية خدمات شاملة. ويتم توفير تلك الخدمات متى وكيفما تطلب لدعم عمليات الخليج الدولية للخدمات.

وبناء على ما سبق، يتشكل مجلس إدارة الشركة وفقاً لنظامها الأساسي المُعَدّل من عدد (7) أعضاء، يتم تعيين ثلاثة أعضاء منهم (3) من قبل المساهم الخاص "قطر للطاقة"، بينما يتم انتخاب أربعة أعضاء (4) من المساهمين المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة الذين تتوافر فيهم شروط الترشح المنصوص عليها بالنظام الأساسي للشركة والتي من شأنها أن تكفل اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين (على غير ما جاء ببعض متطلبات نظام الحوكمة) من خلال الانتخاب بالاقتراع السري من قبل الجمعية العامة على ألا يشارك المساهم الخاص في عملية الاقتراع، ويتم التصويت وفقاً للقواعد والنظم الخاصة المعمول بها.

باستثناء الأمور التي يقرر أحكام النظام الأساسي للشركة أن يتم البت فيها من قِبَل المساهمين، يتمتع مجلس إدارة الشركة بأوسع الصلاحيات الضرورية للعمل على تحقيق أغراض الشركة، ويحق لمجلس الإدارة أن يفوض أي من صلاحياته إلى أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو أكثر.

3-2 تشكيل مجلس الإدارة

يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد أو لفترات أقل (لا تقل عن سنة (1) واحدة). خلال عام 2024، قامت الشركة بفتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة – وذلك لشغل (4) مقاعد لمدة (3) سنوات (2024-2027) – للمساهمين من الأفراد والشركات المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة والذين تتوافر فيهم شروط الترشح المنصوص عليها بالمادة (23) من النظام الأساسي للشركة الخاصة بأهلية أعضاء مجلس الإدارة. والتي تتضمن:

1. يشترط في عضو مجلس الإدارة المرشح أن يكون مالكاً لعدد من الأسهم لا يقل عن مليون سهم من أسهم رأس مال الشركة تخصص لضمان حقوق الشركة والمساهمين والدائنين والغير عن المسؤولية التي قد تقع على أعضاء مجلس الإدارة. ويجب إيداع هذه الأسهم خلال أسبوع من تاريخ بدء العضوية ويستمر ايداعها مع عدم قابليتها للتداول أو الرهن أو الحجز إلى أن تنتهي مدة العضوية ويصدق على ميزانية آخر سنة مالية قام فيها العضو بأعماله، وإذا لم يقدم العضو الضمان على الوجه المذكور بطلت عضويته.

2. عند الترشح، لكل مساهم يستوفي شروط الترشح المنصوص عليها بالمادة رقم (٢٣) التقدم لترشيح ممثل واحد فقط عنه بصرف النظر عن نسبة ما يملكه من أسهم، ولأغراض هذه المادة يعتبر الشخص المعنوي والشركات التابعة له و/أو الأفراد تحت سيطرته شخصاً واحداً.

3. باستثناء الأعضاء المعينين من قبل المساهم الخاص، لا يجوز لأي شخص سواء بصفته الشخصية او بصفته ممثلًا لأحد الأشخاص الاعتباريين أن يكون عضواً بمجلس الإدارة إذا أصبح بتوليه ذلك المنصب:

   1) عضواً في مجلس إدارة شركتين تزاولان أنشطة تجارية مشابهة لأنشطة الشركة أو الشركات التابعة لها، أو

   2) عضواً في مجلس إدارة أكثر من ثلاث شركات مساهمة قطرية.

   3) رئيسا او نائبا في مجلس إدارة أكثر من شركتين مساهمتين قطريتين.

   وتبطل عضوية من يخالف ذلك وعليه أن يرد إلى الشركة ما قبضه منها.

4. لتحديد ما إذا كان شخص ما مناسب ليتم تعيينه كعضو مجلس إدارة مستقل، في هذه الحالة سيعتمد تحديد مفهوم عضو مجلس الإدارة المستقل على القواعد والأنظمة المطبقة في السوق المالية القطري. وعلى هذا العضو المستقل ألا يكون تحت تأثير أي عامل قد يحد من قدرته على النظر في أمور الشركة ومناقشتها واتخاذ قرار بشأنها بتجرد وموضوعية.

وعليه، وفي ضوء استيفائهم لشروط الترشح، تم خلال اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2023/12/31 والذي عُقد بتاريخ 2024/3/10 تعيين السادة التالي بيانهم لشغل الأربعة مقاعد من عضوية مجلس إدارة الشركة لمدة (3) سنوات (2024-2027) وذلك اعتباراً من 2024/03/11 وهم:

1. السيد /علي جابر حمد المري، ممثلًا عن الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية (شركات/غير مستقل/غير تنفيذي).

2. الشيخ/ جاسم بن عبد الله آل ثاني، ممثلًا عن جهاز قطر للاستثمار (شركات/غير مستقل/غير تنفيذي).

3. السيد/ سعد راشد المهندي، ممثلًا عن شركة وقود لفحص المركبات "فاحص" (شركات/غير مستقل/غير تنفيذي).

4. السيد/ محمد ناصر الهاجري، ممثلًا عن شركة الكهرباء والماء القطرية (شركات/مستقل/غير تنفيذي).

من ناحية أخرى، ووفقاً للمادة (22) والمادة (40) من النظام الأساسي لشركة الخليج الدولية للخدمات، قامت قطر للطاقة بصفتها المساهم الخاص في رأسمال الشركة – بموجب القرار رقم (٠١) لعام ٢٠٢٤ الصادر بتاريخ 2024/03/11 – بتسمية ممثليها في مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ 2024/03/11، وهم على النحو التالي:

1. الشيخ/ خالد بن خليفة آل ثاني، رئيساً لمجلس الإدارة.
2. الدكتور/ محمد يوسف الملا، عضواً.
3. السيد/ محمد إبراهيم المهندي، عضواً.

مع ملاحظة الآتي:

- تم انتخاب السيد/ نائب رئيس مجلس الإدارة من بين الأعضاء المنتخبين بالاقتراع السري من قبل أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين.
- تم تحديد الأعضاء المستقلين في التشكيل الحالي من الأعضاء المعينين بالانتخاب بناء على التعريف الوارد لتعريف العضو المستقل ومحددات اعتبار العضو ما إذا كان عضواً مستقلاً أم لا وما ينافي استقلاليته الواردة بأحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة بالسوق الرئيسية الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016.
- لا يُعد أي من الأعضاء المعينين من قبل المساهم الخاص "قطر للطاقة" عضواً مستقلاً نظراً لكونهم ممثلين لشخص اعتباري يملك أكثر من 5% من رأسمال الشركة وفقاً لأحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة بالسوق الرئيسية الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة 2016.
- لا يتضمن تشكيل مجلس إدارة الشركة أعضاء تنفيذيين حيث توفر قطر للطاقة كافة المهام التنفيذية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما.
- لا يتضمن تشكيل مجلس إدارة الشركة سوى عضو مستقل واحد وذلك نظراً لنتائج العملية الانتخابية وإفادة الهيئة بشأن القائمة النهائية لأسماء المرشحين لعضوية المجلس للدورة (2024–2027) وصفة ترشح كل عضو.

لاحقاً، قامت قطر للطاقة بتعيين السيد/عيسى مطر الكواري، عضواً ممثلاً عنها بمجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات، بدلاً من السيد/ محمد ابراهيم المهندي وذلك اعتباراً من تاريخ 2025/03/09.

ووفقاً لتشكيل المجلس والمهام والمسؤوليات المنوط بها حسب ميثاق المجلس ودليل الصلاحيات والنظام الأساسي للشركة، لا يتحكم عضو أو أكثر في إصدار القرارات حيث تصدر القرارات بالأغلبية البسيطة لأعضاء مجلس الادارة الحاضرين ورئيس مجلس إدارة الشركة والذين يحق لهم التصويت في الاجتماع، ويكون لكل عضو حاضر صوت واحد. وتحرص قطر للطاقة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة بما يسهم في تأدية مهامهم بصورة فعالة، بحيث تتوافر بشكل جماعي المعرفة والخبرة المناسبة لكافة أنشطة الشركة والتخطيط الاستراتيجي والحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية وغيرها من الخبرات لما فيها مصلحة الشركة ويسهم في تحقيق أهدافها وغاياتها. بالإضافة الى ذلك، ومن خلال برنامج تعريفي يتم ارشاد وتوجيه وتعريف أعضاء مجلس الإدارة المعينين حديثاً بأنشطة الشركة وأدائها وهيكلها التنظيمي بما فيه مجلس الإدارة واللجان التابعة وواجبات الأعضاء ومسؤولياتهم وما الى ذلك.

من ناحية أخرى، تحرص قطر للطاقة على عقد برامج تدريبية وتوعوية لممثليها في الشركات التابعة لتعزيز مساهمتهم الفعالة ويساعد في تحقيق أعلى مستويات الأداء لمجالس الإدارة واتباع أفضل ممارسات الحوكمة. هذا ويتم الإفصاح في حينه بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به (مرفق السير الذاتية لأعضاء مجلس إدارة الشركة).

3–3 المهام الرئيسية ومسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل المجلس المسؤولية الشاملة عن أداء الشركة بما في ذلك تحديد الأهداف ووضع السياسات والاستراتيجيات والهيكل التنظيمي وهيكل المخاطر وإطار الحوكمة والقيم المؤسسية. ويكون المجلس مسؤولاً عن الاشراف على سلامة تطبيقها بالإضافة الى الاشراف على أداء الإدارة التنفيذية. ويتحمل المجلس المسؤولية المهنية والقانونية تجاه المساهمين وجميع أصحاب المصالح والمتمثلة في واجبات الأمانة والإخلاص والموضوعية والتفاني بما يسهم في تحقيق أهداف الشركة وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

من منطلق ذلك، فقد أعد مجلس إدارة الشركة ضمن إطار الحوكمة ميثاقا لمجلسه وفقاً لممارسات الحوكمة المتعارف عليها إدراكاً منه بدوره كأحد أهم ركائز الحوكمة وتطبيقها على مستوى الشركة، والمسؤول أمام مساهمي الشركة عن بذل العناية اللازمة في إدارة الشركة وبما يسهم في إرساء مبادئ الإدارة الرشيدة على كافة المستويات، وبما يعمل على تحقيق مصلحة الشركة ومساهميها وأصحاب المصالح ومن ثم النفع العام. يحدد الميثاق بالتفصيل مهام المجلس ومسؤولياته وواجبات أعضاؤه التي يجب التقيد بها. ويحرص على مراجعة الميثاق في حال أية تعديلات من قبَل الجهات الرقابية ذات الصلة. من ناحية أخرى، أعد مجلس الادارة ضمن إطار الحوكمة التوصيف الوظيفي لأعضاء مجلس الادارة كل على حدة وعلى حسب تصنيفه وكذلك الدور المنوط به في أي من لجان المجلس. أيضاً تم إعداد التوصيف التوظيفي لأمين سر مجلس الادارة.

وفي إطار حرص مجلس إدارة الشركة على تحديد مهامه ومسؤولياته، قامت الشركة، استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/13، بتعديل المادة رقم 27 من النظام الأساسي لها "مهام أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولية عنها"، والذي مفاده أن يقوم المجلس بإعداد ميثاق يسمى "ميثاق المجلس" يحدد فيه مهام المجلس وحقوق وواجبات الرئيس والأعضاء ومسؤولياتهم. وتتحدد مهام ومسؤوليات المجلس وفقاً لأحكام القانون ونظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

وطبقاً لميثاق المجلس – متوافر على الموقع الإلكتروني للشركة – يضطلع المجلس بمهام منها التوجيه الاستراتيجي للشركة في إطار رؤيتها ورسالتها من خلال اعتماد التوجيهات الاستراتيجية والأهداف الرئيسية للشركة وخطط العمل والإشراف على تنفيذها، وضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والإشراف عليها، تعيين الإدارة التنفيذية العليا للشركة واعتماد التخطيط لتعاقبها، وضع آلية للتعامل والتعاون مع مقدمي الخدمات المالية والتحليل المالي والتصنيف الائتماني وغيرهم من مقدمي الخدمات الآخرين، الإشراف والعمل على ملاءمة أنظمة الرقابة الداخلية لإدارة المخاطر وإجراء مراجعة دورية لإجراءات الرقابة الداخلية للشركة بصورة أساسية من خلال لجنة التدقيق. كما يحرص مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات وبما يتماشى مع العقد التأسيسي للشركة ونظامها الأساسي على وضع نظام حوكمة للشركة يتفق مع أحكام نظام الهيئة والإشراف على كافة جوانبه ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة، ومراجعة سياسات وإجراءات الشركة بما يهدف معه التقيد بالقوانين واللوائح ذات الصلة.

ويحق للمجلس تفويض بعض من صلاحياته إلى لجان المجلس ولجان خاصة في الشركة. ويتم تشكيل تلك اللجان الخاصة بهدف إجراء عمليات محددة، وتمارس عملها وفقاً لتعليمات منصوص عليها. أيضاً وفقاً لدليل صلاحيات الشركة، يحدد المجلس الصلاحيات التي يفوضها للإدارة التنفيذية، واجراءات اتخاذ القرار كما يحدد الموضوعات التي يحتفظ بصلاحية البت فيها. وفي جميع الأحوال، يبقى المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها وعن أعمال تلك اللجان.

من ناحية أخرى تم التضمين باللوائح الداخلية للشركة والتي من بينها ميثاق المجلس أن على المجلس العمل على التزام الشركة بنظامها الأساسي والقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك لوائح هيئة قطر للأسواق المالية، أيضاً بعدم جواز قيام المجلس بأية إجراءات أو معاملات لا تتوافق مع القوانين واللوائح ذات الصلة ووجوب الموافقة عليها من قبل السلطات المختصة والتي من بينها الجمعية العامة للشركة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، فإن كافة أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بالتضامن والانفراد عن أي عمل احتيالي أو سوء استخدام الصلاحيات أو الأخطاء الناجمة عن الإهمال في الإدارة أو مخالفات النظام الأساسي أو القانون.

3-4 رئيس مجلس إدارة الشركة

رئيس مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن حسن سير عمل مجلس الإدارة وإدارة الشركة بطريقة مناسبة وفعالة، بما في ذلك حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الكاملة والصحيحة في الوقت المناسب. ولقد تم إعداد التوصيف الوظيفي (مهام ومسؤوليات) لرئيس مجلس الإدارة ضمن إطار الحوكمة للشركة بحيث يشتمل على المهام بشكل تفصيلي سواء كانت استراتيجية أو تشغيلية أو إدارية، وبحيث أن تتوافق هذه المهام مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي، ألا وهو توفير التوجيه الاستراتيجي للشركة وبما يسهم في حماية حقوق المساهمين وفي تحقيق الشركة لرؤيتها وأهدافها الاستراتيجية.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يمثل رئيس مجلس الادارة الشركة قبل الغير، أيضا يحل نائب رئيس مجلس الادارة في بعض المهام محل الرئيس عند غيابه.

هـذا، وفـي إطـار توفيـق الشـركة لأوضاعهـا بمـا يتفـق مـع أحـكام قانـون الشـركات التجاريـة وتعديلاتـه الصـادرة بموجـب القانـون رقـم ٨ لسـنة 2021، قامـت الشـركة اسـتناداً إلـى موافقـة اجتمـاع الجمعيـة العامـة غيـر العاديـة للشـركة والـذي عُقـد بتاريـخ 2022/3/13، بتعديـل المـادة رقـم 41 مـن النظـام الأساسـي لهـا "دور رئيـس أو نائـب رئيـس مجلـس الإدارة"، والـذي مفـاده أن رئيـس مجلـس الإدارة يمثـل الشـركة قبـل الغيـر وأمـام القضـاء ويعتبـر توقيعـه علـى أنـه موافقـة مـن مجلـس الإدارة علـى أي تعامـل يتعلـق هـذا التوقيـع بـه. وعليـه أن يُنفـذ قـرارات المجلـس وأن يتقيـد بتوصياتـه، ويجـوز لـه أن يُفـوض غيـره مـن أعضـاء مجلـس الإدارة أو أحـد أعضـاء الإدارة التنفيذيـة العليـا فـي بعـض صلاحيـاته، ويجـب أن يـكون التفويـض مُحـدد المـدة والموضـوع. ينفـرد بصفتـه كرئيـس مجلـس الادارة بسـلطة تعييـن أو اسـتبدال ممثلـي الشـركة فـي مجالـس إدارة الشـركات التابعـة، ولا يحـق لـه تفويـض أحـد الأعضـاء فـي هـذه السـلطة. يتـرأس اجتماعـات الجمعيـة العامـة الرئيـس أو نائـب الرئيـس (إن وجـد) فـي حالـة غيـاب الرئيـس، أو فـي حالـة غيـاب الاثنيـن أي عضـو مجلـس إدارة يعينـه أعضـاء مجلـس الإدارة رئيـساً.

رئيـس مجلـس إدارة الشـركة ليـس عضـواً فـي أيّ مـن لجـان المجلـس المنصـوص عليهـا فـي نظـام الحوكمـة، كمـا أنـه لا يشـغل أي منصـب تنفيـذي بالشـركة. وفـي هـذا الصـدد تحـرص إدارة الشـركة علـى الآتـي:

- ألا يكـون لشـخص واحـد فـي الشـركة السـلطة المطلقـة أو التأثيـر فـي اتخـاذ القـرارات وذلـك عنـد إعـداد دليـل صلاحيـات وإجـراءات الشـركة واللوائـح ذات الصلـة.
- تشـكيل لجـان تابعـة للمجلـس ولجـان خاصـة لا يشـغل رئيـس مجلـس الإدارة أي عضويـة فـي أي منهـا. مـع وضـع دليـل صلاحيـات واختصاصـات للجـان يسـهم فـي تأديـة عملهـا بصـورة فعالـة وملاءمـة عضويتهـا وتوافـق صلاحياتهـا واختصاصاتهـا مـع الممارسـات المثلـى للحوكمـة.
- الفصـل فيمـا بيـن مهـام ومسـؤوليات كل مـن رئيـس مجلـس إدارة الشـركة وبقيـة أعضـاء مجلـس الإدارة، وكذلـك أعضـاء الإدارة التنفيذيـة للشـركة.

3-5 أعضاء مجلس الإدارة

يحـرص أعضـاء مجلـس إدارة الشـركة علـى بـذل العنايـة اللازمـة واسـتغلال مهاراتهـم وخبراتهـم المتنوعـة فـي إدارة الشـركة والتقيـد باللوائـح والقوانيـن ذات الصلـة، بمـا فيهـا ميثـاق مجلـس الإدارة وميثـاق السـلوك المهنـي والعمـل وفـقاً للمبـادئ الأخلاقيـة المتمثلـة فـي النزاهـة والاحتـرام والموضوعيـة والمسـاءلة والتميـز والاسـتدامة والسـرية وبمـا يسـهم فـي إعلاء مصلحـة الشـركة والمسـاهمين وسـائر أصحـاب المصالـح وتقديمهـا علـى المصلحـة الشـخصية. يلتـزم الأعضـاء وفقـا للنظـام الأساسـي للشـركة وسياسـة تعـارض المصالـح بالإفصـاح عـن أيـة علاقـات ماليـة وتجاريـة والدعـاوى القضائيـة التـي قـد تؤثـر سـلباً علـى القيـام بالمهـام والوظائـف الموكلـة إليهـم.

هـذا، وقـد أفصـح السـادة أعضـاء مجلـس الإدارة بعـدم وجـود أيـة علاقـات ماليـة أو تجاريـة أو دعـاوى قضائيـة خلال عـام 2025 والتـي مـن شـأنها التأثيـر سـلباً علـى القيـام بالمهـام والوظائـف الموكلـة إليهـم، كمـا لا توجـد أيـة مناصـب يشـغلها أقـارب حتـى الدرجـة الثانيـة لـكل مـن أعضـاء مجلـس الإدارة فـي الشـركة شـخصيا أو بصفتهـم.

3-6 اجتماعات مجلس الإدارة

ينعقـد مجلـس الإدارة لتسـيير أعمـال الشـركة ويقـوم بتنظيـم اجتماعاتـه بـأي شـكل آخـر كمـا يـراه مناسـباً. وفـقاً لأحـكام المـادة رقـم (30-1) مـن النظـام الأساسـي للشـركة، يعقـد مجلـس الادارة سـتة (6) اجتماعـات علـى الأقـل خلال السـنة الماليـة للشـركة، ولا يجـوز أن تنقضـي ثلاثـة (3) أشـهر دون عقـد اجتمـاع للمجلـس. أيـضاً نصـاب اجتمـاع مجلـس الادارة لا يكـون صحيحـاً إلا بحضـور خمسـة (5) أعضـاء مجلـس ادارة (الموجوديـن أو الممثليـن مـن قبـل وكيـل) علـى الأقـل، علـى أن يكـون مـن بينهـم رئيـس مجلـس إدارة الشـركة. ووفـقاً للنظـام الأساسـي المحـدث للشـركة، فقـد تـم اسـتيفاء الحـد الأدنـى لعـدد مـرات انعقـاد مجلـس الإدارة (٦ اجتماعـات) خلال عـام 2025. وفيمـا يلـي بيـان بتواريـخ الاجتماعات/القـرارات خلال عـام 2025:

اجتماع	التاريخ	اجتماع	التاريخ
1	2025/02/04	5	2025/09/22
2	2025/04/30	6	2025/10/12
3	2025/07/06	7	2025/10/30
4	2025/08/14	8	2025/12/11

يُدعى المجلس – وفقاً لميثاق المجلس وكذلك النظام الأساسي للشركة – إلى الاجتماع بناءً على طلب رئيس مجلس الإدارة أو نائب الرئيس في غياب الرئيس أو من أي عضوين في المجلس أو من أي عضو مجلس إدارة مفوض حسب الأصول من قِبَل رئيس مجلس الإدارة. وتُقدم الدعوات وجدول الأعمال إلى الأعضاء قبل أسبوع على الأقل من تاريخ عقد الاجتماع. وفي حال توجيه الدعوة خلال فترة تقل عن (7) أيام، يعتبر اجتماع مجلس الادارة أنه قد تم عقده بشكل صحيح في حال عدم الاعتراض من قبل أي من الأعضاء ووافق على الحضور.

هذا، وقد قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/13، بتعديل المادة رقم 35 من النظام الأساسي لها "الموضوعات غير المدرجة على جدول الأعمال"، والذي مفاده أنه لا يجوز اقتراح قرار على مجلس الإدارة في أي اجتماع ما لم يكن الموضوع مدرج على جدول أعمال هذا الاجتماع أو يوافق عضوين في مجلس الإدارة على الأقل (أو من ينوب عن هذين العضوين) على طلب إضافة بند أو أكثر الى جدول الأعمال من أي من أعضاء مجلس الإدارة.

وطبقا للنظام الأساسي للشركة، يجوز للعضو الغائب أن ينيب عنه كتابة أحد أعضاء المجلس لتمثيله في الحضور والتصويت، على أنه لا يجوز أن يمثل العضو الواحد أكثر من عضو مجلس إدارة. وفي حال تغيب عضو مجلس الإدارة عن حضور ثلاث اجتماعات متتالية، أو أربع اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله المجلس اعُتبر المنصب شاغراً.

وحرصاً على مشاركة كافة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعاته، يحق لعضو مجلس الإدارة المشاركة في اجتماع المجلس بأي وسيلة مؤمنة من وسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها، تُمكن المُشارك من الاستماع والمشاركة الفعالة في أعمال المجلس وإصدار القرارات. ويعتبر العضو المشارك بتلك الطريقة حاضراً شخصياً في الاجتماع ويجب اعتباره ضمن النصاب ويحق له التصويت. يقوم أمين سر المجلس بتسجيل حضور أعضاء مجلس الإدارة، هذا ولم يتغيب أي عضو عن الاجتماعات التي عقدت خلال العام لعذر غير مقبول.

3–7 قرارات المجلس

طبقا للنظام الأساسي ولوائح الشركة، تصدر قرارات المجلس بأغلبية أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين ورئيس مجلس إدارة الشركة في اجتماع لمجلس الإدارة تم عقده وفقاً للنصاب القانوني. يُحرر محضر لكل اجتماع، يحدد فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين ما دار بالاجتماع، ويوقع من رئيس الاجتماع وكافة الأعضاء الحاضرين وأمين السر، وللعضو الذي لم يوافق على أي قرار اتخذه المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع.

فيما يتعلق بإصدار القرارات الخطية بالتمرير، يجوز للمجلس في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال، إصدار قرارات خطية بالتمرير بشرط تحقق الموافقة كتابة على تلك القرارات من جميع أعضائه، ويعتبر القرار نافذاً وفعالاً لكافة الأغراض كما لو كان قرار تم اعتماده في اجتماع لمجلس الإدارة. وفي جميع الأحوال يجب أن يعرض القرار الخطي في الاجتماع التالي للمجلس، لتضمينه بمحضر اجتماعه.

3–8 أمين سر المجلس

طبقاً للنظام الأساسي للشركة، يصدر مجلس الادارة أو المساهم الخاص قراراً بتعيين أمين سر المجلس للفترة ووفق الشروط التي يقررها، ويجوز له أن يلغي هذا التعيين. ويقرر مجلس الإدارة مهام أمين السر وحدود صلاحياته بالإضافة إلى تحديد أتعابه السنوية.

تم إدراج نطاق مهام أمين سر المجلس تفصيلياً ضمن التوصيف الوظيفي الخاص به بإطار حوكمة بالشركة والتي تتوافق مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي من حيث تقديم كافة الخدمات الإدارية الشاملة والدعم لأعضاء المجلس، مع العمل على حفظ وثائق المجلس والتنسيق فيما بين الأعضاء بالشكل والوقت المناسبين.

وتتضمن مهامه – وفقاً لميثاق المجلس والتوصيف الوظيفي للمنصب – الترتيب اللوجيستي لاجتماعات المجلس، تحرير وقيد محاضر اجتماعات المجلس وقراراته مع تسجيل أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، الحفظ الآمن لوثائق المجلس ومحاضر اجتماعاته وقراراته وتقاريره ومكاتباته، توزيع جدول أعمال اجتماعات المجلس ودعوات الحضور والوثائق اللازمة الأخرى، التنسيق الكامل فيما بين أعضاء مجلس الإدارة وبين المجلس وأصحاب المصالح ذات الصلة، تمكين الأعضاء من الوصول السريع الى جميع وثائق ومستندات الشركة وكذلك المعلومات والبيانات الخاصة بها. كذلك، حفظ النماذج الرسمية والمراسلات والوثائق الرسمية وقوائم بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وعضويتهم واستيفاء المتطلبات الرسمية الأخرى. وينهض أمين السر أيضاً بمسؤولية تزويد أعضاء مجلس الإدارة الجدد بمواد التهيئة المبدئية وجدولة الجلسات التعريفية.

ويتمتع أمين سر المجلس الحالي بخبرة تتعدى 22 عاماً في المجال القانوني، هذا فضلًا عن خبرته الممتدة في تولي شؤون شركة عامة مدرجة أسهمها في السوق المالية.

يجوز لأمين السر وفقاً لما يراه مناسباً وبعد موافقة الرئيس تفويض نائب له بأي من واجباته أو صلاحياته أو سلطاته التقديرية، ولا يحق للنائب تفويضها إلى شخص آخر.

3-9 لجان المجلس

وفقاً لتطبيقات الحوكمة، قام مجلس الإدارة بتشكيل بعض اللجان المنبثقة عنه، وكذلك بعض اللجان الخاصة وتفويضها بعض الصلاحيات لإجراء عمليات محددة وبغرض تسيير نشاط الشركة مع بقاء المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها. كما أن رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أي من لجان المجلس المشكلة أو اللجان الخاصة، كما يقوم المجلس بمراجعة وتقييم أعمال اللجان بشكل سنوي.

فيما يلي بيان بوضع الشركة تجاه تشكيل اللجان المنبثقة عن المجلس:

3-9-1 لجنة التدقيق

تُعد لجنة التدقيق من اللجان الرئيسية التي يجب على المجلس تشكيلها وضمان استقلاليتها. قامت الشركة بتشكيل لجنة التدقيق بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (5) باجتماعه الرابع لعام 2010 والتشكيل الحالي تم بموجب القرار رقم (8) لاجتماع مجلس الإدارة الخامس لعام 2024م بشأن إعادة تشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارة. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء بمجلس الإدارة برئاسة أحد أعضاء المجلس المستقلين، جميعهم من الأعضاء المعينين بالانتخاب ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة بما يسهم في تأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذا في الاعتبار أن رئيس لجنة التدقيق لا يتولى رئاسة لجنة أخرى، ولا يشغل عضوية أي لجان أخرى.

تم تعديل النظام الأساسي – استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2018/5/2 – وذلك بإضافة تعريف وآلية تحديد العضو المستقل، وبناء على التعديل المشار اليه، لتحديد ما إذا كان شخص ما مناسب ليتم تعيينه كعضو مجلس إدارة مستقل، في هذه الحالة سيعتمد تحديد مفهوم عضو مجلس الإدارة المستقل على القواعد والأنظمة المطبقة في السوق المالية القطري.

وبتطبيق التعريف الوارد بنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، أيضا بناء على إفادة الهيئة بشأن القائمة النهائية لأسماء السادة المرشحين لعضوية المجلس، فإن رئيس اللجنة هو العضو المستقل باللجنة.

تم إعداد دليل اختصاصات لجنة التدقيق ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، والذي تم إعداده وفقا لمتطلبات الحوكمة، وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. ويتضمن نطاق مهامها النواحي المالية والتدقيق الداخلي والخارجي والضوابط الرقابية والامتثال وإدارة المخاطر وأي نواح أخرى مرتبطة باختصاصات اللجنة.

تقوم اللجنة برفع تقاريرها بشكل دوري إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قِبَل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد خاصة فيما يتعلق بمراجعة واعتماد البيانات المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية، وكذلك تقارير التدقيق الداخلي والخارجي ونظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

على مستوى 2025، فقد قامت اللجنة من خلال اجتماعاتها بدراسة العديد من الموضوعات، وتم الآتي:

1. اعتماد تقرير المدقق الخارجي بشأن البيانات المالية المُوحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.
2. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
3. المصادقة على تعيين المدقق الخارجي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م وتحديد أتعابه.
4. المصادقة على تقرير حوكمة الشركة لعام 2024.
5. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2025 والمصادقة عليها.
6. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2025 والمصادقة عليها.
7. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2025 والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
8. النظر في أسس التعديل لبعض البنود المحاسبية بالبيانات المالية لعام 2023، والرد على هيئة قطر للأسواق المالية بشأن استفساراتها ذات الصلة.

9. مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي من قبل المدقق الداخلي، من حيث الموازنة التقديرية المعدلة وعدد أيام العمل اللازمة لأداء المهام، معايير تقييم المخاطر وخطة التدقيق التي تشمل الشركة وشركاتها التابعة، الاستنتاجات والتوصيات والإجراءات التصحيحية واجراءات المتابعة ذات الصلة.

10. مراجعة الجدول الزمني لأنشطة لجنة التدقيق الخاصة بإقفال العام المالي المنتهي في 2025/12/31.

وطبقاً لدليل اختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويحرر سكرتير لجنة التدقيق محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. هذا وخلال عام 2025 فقد اجتمعت لجنة التدقيق للشركة عدد (5) اجتماعات، لم يتغيب أي من أعضاء اللجنة عن تلك الاجتماعات.

تضم اللجنة حالياً ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة التالي بيانهم:

اسم العضو	المهام	بيان
السيد/ محمد ناصر الهاجري	رئيساً	مستقل
الشيخ/ جاسم عبد اللّه محمد جبر آل ثاني	عضواً	غير مستقل
السيد/ علي جابر المري	عضواً	غير مستقل

3-9-2 لجنة الترشيحات والمكافآت

تُعد لجنة الترشيحات والمكافآت من اللجان الرئيسية التي يجب على المجلس تشكيلها. قامت الشركة بتشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (3) لعام 2017 والتشكيل الحالي بموجب القرار رقم (8) لاجتماع مجلس الإدارة الخامس لعام 2024م بشأن إعادة تشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارة. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة أحد أعضاء مجلس الإدارة وعضوية اثنين ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة بما يسهم في تأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذاً في الاعتبار أن رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت لا يتولى رئاسة لجنة أخرى من لجان المجلس، كما لا يمثل رئيس لجنة التدقيق عضواً بها.

تم إعداد دليل اختصاصات لجنة الترشيحات والمكافآت وفقاً لمتطلبات الحوكمة وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. يتضمن نطاق مهامها تحديد السياسة العامة لمنح المكافآت في الشركة سنوياً، أخذاً في الاعتبار متطلبات الجهات الرقابية ذات الصلة، حيث تقوم اللجنة بتحديد أسس منح المكافآت والبدلات لأعضاء مجلس الإدارة، وكذلك تقديم مقترحات بشأن مكافآت مجلس إدارة الشركات التابعة.

تأخذ اللجنة بعين الاعتبار مسؤوليات ونطاق مهام أعضاء مجلس الإدارة وكذلك أداء الشركة، أيضا المقارنة مع أفضل الممارسات المتبعة من قِبَل الشركات المثيلة والمدرجة ببورصة قطر عند تحديد المكافآت المقترحة.

من ناحية أخرى، يتضمن نطاق مهام اللجنة وضع أسس ومعايير للاستعانة بها في تحديد الأشخاص المؤهلين وانتخاب المرشحين لشغل عضوية مجلس الإدارة من قبل المساهمين باجتماع الجمعية العامة، تلقي طلبات الترشح لعضوية مجلس الإدارة، ورفع قائمة المرشحين للعضوية الى المجلس متضمنه توصياتها في هذا الشأن.

خلال عام 2024، قامت الشركة بفتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة – وذلك لشغل (4) مقاعد لمدة (3) سنوات (2024–2027) – للمساهمين من الأفراد والشركات المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة والذين تتوافر فيهم شروط الترشح المنصوص عليها بالمادة (23) من النظام الأساسي للشركة الخاصة بأهلية أعضاء مجلس الإدارة. وقد قامت اللجنة باجتماعاتها الثلاث خلال عام 2024 بالآتي:

1. مراجعة متطلبات تشكيل مجلس إدارة الشركة وشروط الترشح لعضوية مجلس الإدارة وفقاً للنظام الأساسي للشركة.

2. مراجعة الجدول الزمني لإدارة الانتخابات لشغل عضوية مجلس إدارة الشركة لدورته القادمة (2024–2027).

3. اعتماد الإطار المستندي لإجراءات انتخابات عضوية مجلس الإدارة والتي تشمل (أ) نماذج الترشح والمستندات المطلوبة والاقرارات ذات الصلة للمساهمين الأفراد والشركات ممن لديهم الرغبة في الترشح، (ب) مقترح إعلان شركة الخليج الدولية للخدمات بشأن فتح باب الترشح ودعوة المساهمين الراغبين بالترشح للتقدم وفقاً للشروط المنصوص عليها.

4. فرز طلبات المتقدمين للترشح والتي تم استلامها خلال فترة الترشح لشغل أربعة مقاعد من عضوية مجلس الإدارة لمدة (3) ثلاث سنوات (2024–2027)، أخذا في الاعتبار شروط الترشح واستيفاء المتطلبات ذات الصلة.

5. في ضوء استيفاء المتقدمين لشروط الترشح، التوصية بالقائمة النهائية لأسماء السادة المرشحين الذين تقدموا بأوراق ترشيحهم وتم قبولهم من قبل اللجنة.

6. موافاة الجهات الرقابية ذات الصلة بالقائمة النهائية لأسماء السادة المرشحين وفقاً للإجراءات ذات الصلة، أيضاً الافصاح عنها من خلال الموقع الاليكتروني لكل من بورصة قطر والشركة.

7. عرض القائمة على اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2023/12/31 والذي عقد بتاريخ 2024/3/10 لإجراء الانتخاب وفقاً للوائح والتشريعات ذات الصلة ومن ثم التعيين.

كما تقوم اللجنة بمراجعة التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة والذي يتضمن تحليلاً شاملاً لأداء المجلس والاقتراحات ذات الصلة، أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي تهدف الى تحقيق مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل وتلبي توقعاتهم، ثم تقوم اللجنة برفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قبل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد.

على مستوى 2025، فقد عقدت اللجنة اجتماع واحد بتاريخ 2025/02/02م وقامت خلاله بدراسة العديد من الموضوعات، وتم الآتي:

1. مراجعة التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31م، حيث قام أعضاء مجلس الإدارة بإجراء تقييمات إيجابية على مستويات مختلفة مثل الاستقلالية، والموضوعية، والمعرفة والخبرة، والعمل الجماعي، والقيادة، والأهداف، والمساهمات، والمشاركة، والمدخلات.

2. عرض مستجدات إشعار هيئة قطر للأسواق المالية بالإنذار والجزاء المالي نتيجة لعدم امتثال الشركة لشرط اعفاء العضو المستقل من امتلاك أسهم ضمان عضوية مجلس الإدارة أثناء العملية الانتخابية خلال عام 2024م.

3. اقتراح مكافآت أعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31م.

4. مراجعة مبالغ المكافآت المقترحة لأعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة، أخذاً في الاعتبار تحديدها بناء على مستويات الأداء المالي والتشغيلي للشركات وبما يمكن معه الوصول الى تقدير عادل بشأن المكافآت المقترحة لأي منها وتزامن منهجيتها.

وطبقا لدليل اختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويحرر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. تنعقد اللجنة قبل اجتماع مجلس ادارة الشركة الخاص بمناقشة البيانات المالية الختامية لرفع التوصية الخاصة بالمكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الادارة للعرض على اجتماع الجمعية العامة للموافقة.

مكافآت مجلس الإدارة

قامت الشركة بإعداد سياسة لبدلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتقوم بمراجعتها بشكل دوري. وتأخذ هذه السياسة في اعتبارها جزءاً ثابتاً مقابل عضوية مجلس الإدارة وحضور جلسات مجلس الإدارة، وجزءاً متغيراً "مكافأة" يرتبط بالأداء العام للشركة ومدى تحقيقها للأهداف الموضوعة على المدى المتوسط وطويل الأجل، على ألا يتجاوز اجمالي الجزءين – في جميع الأحوال – الحد الأقصى "السقف" المنصوص عليه بالسياسة والمقرر من قبل قطر للطاقة. كما تم إدراج المبادئ الأساسية لها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يتم اعتماد المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس إدارة الشركة من قبل الجمعية العامة للشركة.

هذا، وفي إطار توفيق الشركة لأوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/13، بتعديل المادة رقم 44 من النظام الأساسي لها " مكافآت أعضاء مجلس الإدارة "، والذي مفاده أن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، يتم تحديدها وفقاً للقانون واللوائح المعمول بها ويتم إقرارها بموجب قرار من الجمعية العامة. ويجوز حصول أعضاء مجلس الإدارة على مبلغ مقطوع في حالة عدم تحقيق الشركة أرباحاً، رهناً بموافقة الجمعية العامة للشركة.

تلتزم الشركة في سياستها بالحدود المنصوص عليها بالمادة رقم (119) من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١١ السنة 2015، وكذلك ما ورد بكتاب الهيئة المؤرخ في 2023/6/11 بشأن طريقة تحديد مكافآت أعضاء مجلس الادارة حيث لا تزيد نسبة تلك المكافآت على (5%) من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطيات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح لا يقل عن (5%) من رأس مال الشركة المدفوع على المساهمين.

تم اجتماع لجنة المكافآت بتاريخ 2025/02/02م للنظر في المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في 2024/12/31م، والتي تُقدر على النحو التالي:

صفة العضو	المبلغ بالريال القطري
رئيس مجلس الادارة	700,000
نائب رئيس مجلس الادارة	600,000
عضو مجلس الإدارة	500,000

وهو ما تمت التوصية به وإقراره من قبل اجتماع الجمعية العامة لشركة الخليج الدولية للخدمات والتي عُقدت بتاريخ 2025/02/27م وذلك بإجمالي مبلغ 3,800,000 ريال قطري لكافة أعضاء مجلس الإدارة. أما فيما يتعلق باللجان التابعة لمجلس الادارة، فلا يتم صرف أية مكافآت مقابل عضويتها. بينما يتم صرف بدل حضور اجتماعات وذلك لأعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت فقط وذلك بواقع 10,000 ريال قطري للاجتماع بحد أقصى ثلاث اجتماعات في العام.

بخلاف ذلك، خلال عام 2025 لا توجد أية مزايا عينية أو نقدية مُقدمة لأيٍّ من أعضاء مجلس الإدارة، كما لا توجد أية قروض نقدية أو اعتمادات أو ضمانات قدمتها الشركة لرئيس أو أعضاء المجلس خلال السنة المالية محل التقرير.

مكافآت الإدارة العليا

كافة المهام المالية والإدارية وغيرها من مهام المكتب الرئيسي يتم توفيرها من قِبَل قطر للطاقة من خلال مواردها البشرية بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة مع الشركة، وعليه لا يتضمن الهيكل الوظيفي للشركة أية مناصب تنفيذية عليا.

وفيما يلي بيان بتشكيل لجنة المكافآت:

اسم العضو	المهام	بيان
الدكتور/محمد يوسف الملا	رئيساً	غير مستقل
السيد/ علي جابر المري	عضواً	غير مستقل
السيد/ عبدالله يعقوب الحاي	عضواً	غير مستقل

كافة أعضاء اللجنة من أعضاء مجلس إدارة الشركة ما عدا السيد/عبدالله يعقوب الحاي، والذي يشغل منصب مدير إدارة شؤون الشركات المخصخصة بقطر للطاقة، ويتمتع بالخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة بما يسهم في تأدية مهامه وممارسة اختصاصات اللجنة بصورة فعالة.

3-10 تقييم أداء المجلس

يُجري مجلس الإدارة سنوياً عملية تقييم ذاتي لأدائه وأداء جميع اللجان في إطار حرصه على الإدارة الرشيدة والوفاء بالتزاماته فضلاً عن حرصه على تعزيز الإنتاجية وتبادل الخبرات. ويتم التقييم أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي تأخذ في اعتبارها مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل والعمل على تلبية توقعاتهم وهي:

1. الاستقلالية والحيادية في طرح الآراء والأفكار مع الابتعاد عن تضارب المصالح.
2. المعرفة والخبرة التي يتمتع بها الأعضاء ومدى توائمها مع نشاط الشركة.
3. الالتزام والمشاركات والعمل الجماعي في المجلس ولجانه التابعة.
4. دور المجلس ومدى تحقيقه للأهداف الموضوعة بما في ذلك نتائج الأعمال وتحقيق إستراتيجية الشركة.

5. التعامل فيما بين المجلس من ناحية ولجانه التابعة والإدارة التنفيذية للشركة من ناحية أخرى.

6. آليات اتخاذ القرار ومدى دقة وكفاية المعلومات اللازمة.

7. تقديم آراء ومقترحات وتوصيات بناءة وأفكار مستقبلية لمصلحة الشركة.

قامت لجنة المكافآت باجتماعها الأول لعام 2025 المنعقد بتاريخ 2025/02/02م بمراجعة التقييمات الذاتية لأعضاء المجلس عن العام المالي المنتهي في 2024/12/31م، حيث قام أعضاء مجلس الإدارة بإجراء تقييمات إيجابية على مستويات مختلفة، مثل الاستقلالية، والموضوعية، والمعرفة والخبرة، والعمل الجماعي، والقيادة، والأهداف، والمساهمات، والمشاركة والمدخلات. ثم تم رفع نتائج التقييم الى مجلس ادارة الشركة الأول لعام 2025م المنعقد بتاريخ 2025/02/04م.

من المقرر أن تراجع لجنة المكافآت في اجتماعها الأول لعام 2026م التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الادارة عن عام 2025م في ظل محددات التقييم الواردة بنظام الحوكمة، وسترفع توصياتها في هذا الشأن ضمن تقريرها الى اجتماع مجلس الإدارة.

خلال العام 2025م، فإن مجلس الإدارة حرص على القيام بالمهام الموكلة إليه واتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة ضمن الصلاحيات المخول له القيام بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة، لا توجد أية تظلمات او شكاوى من قبل أعضاء المجلس، وأية مقترحات يتم مناقشتها خلال اجتماعات مجلس الادارة ومن ثم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة ذات الصلة سواء كانت تصحيحية أو تعزيزية. يسعى مجلس الإدارة دوماً نحو القيام بالتزاماته ومهامه بفعالية وكفاءة.

4. أعمال الرقابة بالشركة

تعد الرقابة الداخلية نظام متكامل من السياسات والإجراءات التي تضعها الإدارة بهدف تحقيق اهداف الشركة بكفاءة وفعالية، وحماية أصولها، وتعزيز دقة وموثوقية البيانات المالية، وبما يسهم في الالتزام بالقوانين واللوائح الداخلية والخارجية. وفي سبيل ذلك، يحرص المجلس على وجود إطار مناسب وفعال لنظام الرقابة الداخلية، تحديد السياسات والمسؤوليات، الاشراف والمتابعة المستمرة، تقييم المخاطر، تعزيز ثقافة الرقابة والامتثال. كما تقوم لجنة التدقيق بمراجعة مدى فعاليته وكفايته.

وعليه، قامت الشركة بإعداد نظام رقابة داخلي يتضمن وضع الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية والسياسات والإجراءات التشغيلية المتعلقة بإدارة المخاطر، والتدقيق الداخلي والخارجي، ورقابة التزام الشركة بالضوابط واللوائح ذات الصلة مع تعزيز الرقابة الذاتية والمسؤولية والمساءلة.

ويتم وضع وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية، والاشراف عليه من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة لمناقشة الملاحظات المتعلقة بالرقابة الداخلية. ويقوم المدقق الداخلي بإصدار تقاريره في هذا الصدد بشكل دوري.

وفي إطار حرص الشركة على تطبيق أفضل المعايير في إعداد نظم الرقابة الداخلية، تأخذ الإدارة الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (2013) في اعتبارها كإطار مرجعي عند إعداد نظام الرقابة الداخلي للشركة. ويشمل الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (2013) مكونات مترابطة فيما بينها، هي البيئة الرقابية وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصالات والرصد.

وتعد الرقابة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من حوكمة الشركة، والتي تشمل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين على كل المستويات التنظيمية. وتتضمن أساليب وعمليات بهدف دعم:

1. حماية أصول الشركة.

2. موثوقية وصحة التقارير المالية.

3. الامتثال للتشريعات المعمول بها والمبادئ التوجيهية.

4. تحقيق الأهداف والتحسين المستمر للفاعلية التشغيلية.

إن الهدف الخاص عند إعداد التقارير المالية للشركة هو أن تكون متوافقة مع أعلى المعايير المهنية وأن تكون كاملة وعادلة ودقيقة ومفهومة.

إضافة إلى ذلك، فإن وجود إطار مرجعي مثل كوسو (COSO) سيمكن الإدارة من إنشاء نظام رقابة داخلية والمحافظة عليه، وبما يتسنى معه لمدقق حسابات الشركة من الرجوع إليه كإطار مرجعي للقيام بالمهام والمسؤوليات الموكل بها وفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن مجلس إدارة الهيئة، خاصة فيما يتعلق بتقييم مدى ملاءمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها في الشركة.

وعليه، تعمل الشركة على ما يلي:

1. وضع ضوابط داخلية كافية وفعالة لإعداد التقارير المالية والمحافظة عليها للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.
2. تقييم وتقدير مدى كفاية وفاعلية الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.

وفي سبيل هذا الغرض، قامت الإدارة بإعداد إطار لتقييم الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة "ICoFR" استناداً إلى البيانات المالية المستقلة للشركة لعام 2024. وقد اتبع نهجاً تنازلياً في تصميم الإطار واختباره، حيث يتم البدء على مستوى البيانات المالية وبفهم لكافة المخاطر الخاصة بالضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية.

وقد تم تقييم المخاطر لأنشطة الأعمال استناداً إلى البيانات المالية المستقلة للشركة لعام 2024. وتضمن تقييم المخاطر تطبيق مستوى التأثير "Materiality" على البيانات المالية المستقلة للشركة لعام 2024 (أخذاً في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) استناداً إلى مدخلات المدقق الخارجي وأفضل الممارسات من أجل تحديد الحسابات والإفصاحات الهامة وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة داخل الشركة بهدف تحديد الضوابط والتقييم والاختبار.

ويوجه هذا النهج الانتباه إلى الحسابات والإفصاحات والتأكيدات التي تشير بصورة منطقية لاحتمالية وجود أخطاء مؤثرة في البيانات المالية والإفصاحات ذات الصلة. ثم يتم فهم المخاطر في عمليات الشركة ذات الصلة بالحسابات الهامة التي تم تحديدها والإفصاحات والتأكيدات استناداً إلى تقييم المخاطر ثم اختبار تلك الضوابط التي تتناول بشكل كافٍ المخاطر المُقَدَّرَة للأخطاء في كل تأكيد ذي صلة. ويمكن شرح تلك العملية بالتفاصيل على النحو التالي:

تقييم المخاطر:

1. تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المؤثرة في البيانات المالية.
2. تحديد مستوى التأثير "Materiality level" (أخذاً في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) ومدخلات التدقيق الخارجي والعوامل الأخرى ذات الصلة بتحديد أوجه الضعف المؤثرة.
3. تحديد فئات المعاملات وأرصدة الحسابات الهامة والإفصاحات وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة استناداً إلى مستوى التأثير المحدد. وتتضمن تأكيدات البيانات المالية الوجود أو الحدوث، والاكتمال، والتقييم أو التخصيص، والحقوق والالتزامات، والإفصاحات.

عملية التتبع:

عقب إجراء عملية تقييم المخاطر، يتم تحديد الضوابط الداخلية المعنية التي تخفف من حدة الأخطاء الجوهرية في أنشطة الأعمال المطبقة من خلال عمليات التتبع، وذلك بمراجعة السياسات والإجراءات المتبعة ومناقشة الإدارة ومسؤولي العمليات وفهم خط سير المعاملات.

وتصنف هذه الضوابط كالتالي:

1. الضوابط على مستوى الكيان – متوفرة في الشركة وتتضمن تدابير من قِبَل الإدارة لإعداد الموظفين لإدارة المخاطر بصور كافية من خلال رفع مستوى الوعي وتوفير المعرفة والأدوات الملاءمة وصقل المهارات.
2. الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات – تلك الضوابط على الأنظمة والبنية التحتية العامة لتكنولوجيا المعلومات بالشركة.
3. ضوابط أنشطة الأعمال – يدوية وآلية وهي جزء لا يتجزأ من أنشطة الأعمال المطبقة على المعاملات المالية. وقد تتغير هذه الضوابط بمرور الوقت نتيجة التغييرات في أنشطة أعمال الشركة.

تتضمن هذه العملية تتبع المعاملة بدءاً من إنشائها ومرورها بعمليات الشركة، بما في ذلك أنظمة المعلومات، إلى أن يتم تقييدها في السجلات المالية للشركة، باستخدام نفس الإجراءات وتكنولوجيا المعلومات التي يستخدمها موظفو الشركة.

وعادة ما تتضمن عملية التتبع مجموعة من الاستفسارات والرصد والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار الضوابط الداخلية

بعد تقييم المخاطر وتحديد الضوابط، يتم إجراء اختبارات الضوابط على كل ضابط من الضوابط المحددة لتقييم ما إن كان قد تم تصميمه بالشكل الكافي وأنه يعمل بشكل فعال أم غير ذلك. ويتضمن اختبار الضوابط ثلاث مكونات: اختبار فاعلية التصميم واختبار فاعلية التشغيل والرصد المستمر.

اختبار الضوابط – اختبار فاعلية التصميم:

يشمل اختبار فاعلية تصميم الضوابط تحديد ما إن كانت ضوابط الشركة – حال تشغيلها على النحو المنصوص عليه من قِبَل الأشخاص الذين يملكون الصلاحية والكفاءة اللازمة لأداء الضابط بشكل فعال – تسهم في تلبية أهداف الشركة بشأن الرقابة، والمساعدة في منع أو الكشف بصورة فاعلة الأخطاء أو الاحتيال الذي يمكن أن يسفر عن حدوث أخطاء جوهرية في البيانات المالية، مما نستنتج معه ما إذا كان لدى الشركة نظاماً داخلياً كافياً للضوابط على إعداد التقارير المالية أم غير ذلك.

ويتضمن اختبار التصميم مزيجاً من الاستفسارات بشأن الموظفين المناسبين، ورصد عمليات الشركة، والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار فاعلية التشغيل:

يتضمن اختبار فاعلية تشغيل الضوابط الحصول على أدلة حول ما إذا الضابط يعمل وفقاً لتصميمه خلال فترة إعداد التقارير المالية ذات الصلة. لكل ضابط يخضع لاختبار فاعلية التشغيل، فإن الدليل اللازم لاستنتاج ما إن كان الضابط فعال يعتمد على الخطر ذو الصلة بالضابط المقيم استناداً إلى عوامل مثل طبيعة الخطأ وحجمه، والذي يهدف هذا الضابط إلى منعه، ويعتمد كذلك على تاريخ حدوث الأخطاء، ووتيرة تشغيل الضابط، وفاعلية الضوابط على مستوى الكيان، وكفاءة الموظفين الذين يقومون بتشغيل الضابط، وطبيعة الضابط، أي آلي أو يدوي.

تقييم أوجه القصور المحددة:

يحدث "القصور" في الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية عندما لا يتيح تصميم أو تشغيل أحد الضوابط للإدارة أو الموظفين في السياق المعتاد لأداء المهام الموكلة إليهم إمكانية منع الأخطاء أو اكتشافها في الوقت المناسب. وينبغي تقييم مدى خطورة كل وجه من أوجه القصور في الضابط لتحديد ما إن كانت تعتبر – سواء بشكل مستقل أو ضمنياً – أوجه قصور أو نقاط ضعف جوهرية كما في تاريخ الميزانية العمومية.

تأخذ إدارة الشركة في الاعتبار أن القصور أو الضعف الجوهري في الضوابط الداخلية لإعداد البيانات المالية يزداد معه احتمالية أن يتعذر منع أو اكتشاف الخطأ في البيانات المالية السنوية أو المرحلية للشركة في الوقت المناسب، وهو ما يعتبر أمراً هاماً بما فيه الكفاية ليستحق اهتمام المسؤولين عن الإدارة والحوكمة.

يحدث القصور في التصميم عند: (أ) غياب ضابط ضروري لتحقيق الهدف الرقابي أو (ب) تصميم أحد الضوابط القائمة بشكل غير صحيح بمستوى لا يحقق الهدف الرقابي حتى وإن تم تشغيله وفقاً لتصميمه.

يحدث القصور في فاعلية التشغيل عندما لا يعمل أحد الضوابط المصممة بشكل صحيح وفقاً لتصميمه، أو عندما لا يمتلك الشخص الذي يقوم بتشغيل الضابط السلطة أو الكفاءة اللازمة لتشغيل الضابط بفاعلية.

المعالجة واختبارها:

تأخذ الشركة في اعتبارها معالجة أية مسائل أو أوجه قصور تتعلق بفاعلية تصميم أو تشغيل ضوابط محددة. وفور إعداد أو تصويب الضابط، ينبغي منحه وقت تشغيل كاف للتحقق من فاعلية تشغيله. ويتوقف مقدار الوقت اللازم لتطبيق الضابط وتشغيله بفاعلية على طبيعته ومعدل تشغيله.

وبناءً على عملية تقييم الإطار الحالي للضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة واختبار التصميم وفاعلية التشغيل، ترى الإدارة أن الشركة قامت بإعداد إطار رقابة داخلي ملائم ويعمل على استيفاء متطلبات الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية. إضافة إلى ذلك، ترى إدارة الشركة أن الإطار الذي تم وضعه يعتبر ملائماً ليشكل الأساس للامتثال لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية في هذا الصدد.

نبين فيما يلي العناصر الرئيسية لإطار الرقابة الداخلية المتبع في الشركة:

4-1 إدارة المخاطر

يتم العمل في ذلك الشأن بالقواعد واللوائح المعمول بها بقطر للطاقة كمقدم خدمات للشركة بناء على اتفاقية الخدمات المبرمة، إلا أن مجلس الإدارة يحرص على الحفاظ على إطار ملائم لإدارة المخاطر على مستوى الشركة، إذ أن إدارة المخاطر تشكل جزءاً أساسياً من حوكمة الشركة، وهو الأمر الذي يأمله المساهمون من مجلس الإدارة.

يهدف هذا الإطار الى وضع عملية متكاملة لإدارة المخاطر على نحو مستمر، بدءاً من تحديد المخاطر وتقييمها وقياسها وإدارتها، وصولاً إلى رصدها على النحو التالي:

- تشمل عملية تحديد المخاطر وتقييمها تحديد وتقييم كل المخاطر التي تواجهها الشركة بالكامل والتي تم تصنيفها الى أربعة أقسام رئيسية هي: مخاطر استراتيجية، تشغيلية، مالية، وامتثال. ولكل شكل من أشكال المخاطر لابد أن تتوافر الإجراءات التي تتضمن معالجته بصورة فاعلة، هذا إضافة إلى مجموعة من المؤشرات لرصد التغيرات في هيكل المخاطر والمشهد العام لها. أيضاً تتم محاكاة عملية ظهور المخاطر في عدة سيناريوهات، وذلك لإعداد سبل العلاج الملاءمة وتقييم أثرها التراكمي على أداء الشركة.

- ثم يتم قياس المخاطر استناداً إلى الأثر واحتمالية الحدوث.

- تدار المخاطر مع احتمالية زيادة أو نقص أو بقاء مستواها بصورة تتسق مع مستوى المخاطر المحدد الذي تقبله الشركة. وتأخذ الشركة في اعتبارها أثناء المعالجة أن المخاطر لها دورة حياة، أي مراحل ما قبل وأثناء وبعد حدوث المخاطر. كما تعمل الشركة على توفير الحماية وإعداد اللوائح والإجراءات التشغيلية والضوابط الرقابية التي تتماشى مع الممارسات المثلى وتساعد في تقليل المخاطر ذات الصلة والتخفيف من آثارها.

- ثم يتم رصد المخاطر لضمان سرعة تحديد أية مشاكل ذات صلة ومعالجتها بالمستوى الإداري الملائم.

4-2 التدقيق

4-2-1 التدقيق الداخلي

تقوم الشركة بشكل دوري بإجراء مناقصة لاختيار أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة المستقلة لتقديم خدمات التدقيق الداخلي للشركة وفقاً لإجراءات التناقص، ويتم العرض على لجنة المناقصات المُشكلة، والتي بدورها ترفع توصياتها إلى لجنة التدقيق بشأن اختيار الاستشاري المناسب في ضوء العروض الفنية والتجارية المقدمة.

خلال عام 2022، تم طرح مناقصة لتعيين أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة بغرض تقديم خدمات التدقيق الداخلي "كمقدم خدمات"، أيضاً التدقيق على الشركات التابعة تبعاً لتعليمات لجنة التدقيق وخطة التدقيق الموضوعة. هذا، وقد صادقت اللجنة بقرارها رقم (2) لعام 2022 – بعد الاطلاع على ومراجعة الإجراءات الخاصة بطرح المناقصة واجراء التقييمات ذات الصلة – على تعيين أحد المكاتب الاستشارية واسناده مهام المدقق الداخلي للشركة لمدة خمس سنوات اعتباراً من الأول من يناير عام 2023.

يشمل نطاق المدقق الداخلي الذي يتم تعيينه اجراء تقييم المخاطر على مستوى الشركة والشركات التابعة، ومن ثم تحديد خطة التدقيق الملاءمة، الحصول على موافقة لجنة التدقيق، اجراء عمليات التدقيق وفقاً للخطة المعتمدة، تقديم تقاريره الى لجنة التدقيق بشكل دوري فضلاً عن متابعة تنفيذ الملاحظات المعلقة وخطط الإدارة التصحيحية ذات الصلة.

المدقق الداخلي لديه صلاحية الوصول إلى كافة أنشطة الشركة، حيث يتم توفير كافة البيانات متى وكيفما تم الطلب. ويقوم المدقق الداخلي بالتحقق من إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية وإدارة المخاطر، مراجعة تطّور عوامل المخاطر في الشركة ومدى ملاءمة وفاعلية الأنظمة المعمول بها في مواجهة المخاطر ذات الصلة. كما يُقَيّم مدى التزام الشركة بتطبيق نظام الرقابة الداخلية، والتقيد بالقوانين واللوائح ذات الصلة بما فيها التزام الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الإدراج والإفصاح في السوق المالي.

يعد المدقق الداخلي تقارير التدقيق الداخلي على مستوى الشركة والشركات التابعة حسب خطة التدقيق المعتمدة ووفقا للمعايير العالمية للتدقيق الداخلي، ويرفع جميع التقارير والتوصيات بشكل دوري كل ثلاثة أشهر إلى لجنة التدقيق، ومن ثم إلى مجلس إدارة الشركة ضمن التقرير الدوري للجنة التدقيق. بشكل عام، يتضمن التقرير نتائج تقييم المخاطر والأنظمة المعمول بها في الشركة، إجراءات الرقابة وإدارة المخاطر، مستجدات التدقيق من حيث نتائج التدقيق، تقييم أداء الشركة بشأن تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية وبما يساعد في الالتزام والامتثال للوائح الجهات الرقابية، المتابعة والوضع الحالي لخطط الإدارة التنفيذية نحو اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة أية نقاط ضعف في إجراءات الرقابة الداخلية وأية مهام أخرى وفقاً لتوصيات لجنة التدقيق ذات الصلة. تستلم الإدارة التنفيذية نسخة من التقرير لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية وفقا لتعليمات لجنة التدقيق.

خلال عام 2025، أجرى المدقق الداخلي 6 عمليات تدقيق بالإضافة الى عمليتي تدقيق متابعة بشأن تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات السابق ابداءها من عمليات التدقيق السابقة للشركة وشركاتها التابعة.

يشمل نطاق التدقيق الداخلي، والذي يستند الى تقييم المخاطر، العديد من المجالات عبر الشركات غطت العمليات البرية، العمليات البحرية، اتفاقيات المشاريع المشتركة وعقود العملاء، المشتريات، الصيانة، ادارة استمرارية صلاحية الطيران ، العمليات التجارية، سلسلة التوريد، المالية والخزانة، الاستثمارات، عمليات التوحيد المحاسبي، العلاقات العامة وعلاقات المستثمرين، التقارير الإدارية، إدارة البيانات والسجلات، تخصيص التكاليف، الموارد البشرية، الرواتب، تكنولوجيا المعلومات، الصحة والسلامة والبيئة ، إعادة التأمين، التأمين الطبي وتأمين الحياة، الامتثال وما الى ذلك. بالإضافة الى ذلك، قام المدقق الداخلي بإجراء تقييم للمخاطر ووضع خطة تدقيق خلال الربع الأخير من عام 2025.

4-2-2 التدقيق الخارجي

يقوم مدقق الحسابات بتقديم خدمات التأكيد على أن البيانات المالية قد تم إعدادها بطريقة صحيحة وعادلة طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية – معايير المحاسبة ووفق متطلبات معايير التدقيق الدولية، ويقوم برفع تقاريره بشأن الملاحظات المالية الرئيسية والضوابط الرقابية المالية المتبعة. ووفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، يشمل نطاق مهام المدقق الخارجي تقييم مدى ملاءمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها بالشركة بما فيها الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية، أيضا مدى التزام الشركة بنظامها الأساسي وخضوعها لأحكام القانون وتشريعات الهيئة ذات الصلة بما فيها أحكام نظام الحوكمة للشركات المدرجة.

في إطار توفيق أوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/13، بتعديل المادة رقم 57 من النظام الأساسي " المدققون"، والذي مفاده أن مجلس الإدارة يوصي بتعيين مدققي حسابات الشركة الذين يجب أن يكونوا شركة محاسبة مستقلة ومعترف بها دولياً ومسجلة لممارسة العمل في دولة قطر، ويتم تعيينهم سنوياً لمدة سنة (1) واحدة من قبل الجمعية العامة. لا يجوز تعيين مدققي حسابات لأكثر من ثلاث (3) مدد متعاقبة ما لم تقرر الجمعية العامة خلاف ذلك. يقدم مجلس الإدارة إلى مدققي الحسابات كافة المعلومات التي يطلبونها لإعداد تقاريرهم خلال شهرين (2) من نهاية السنة المالية للشركة. يحق للمدققين الاطلاع بشكل كامل على دفاتر وسجلات الشركة ويلتزم مدققو الحسابات بتقديم تقرير عن حسابات الشركة قبل موعد اجتماع مجلس الادارة واجتماع الجمعية العامة المعنيين وفقا للقواعد واللوائح المعمول بها. يحضر مدققو الحسابات الجمعية العامة السنوية (التي تنعقد خلال أربعة (4) أشهر من نهاية السنة المالية للشركة) ويقدموا تقريرهم بخصوص حسابات الشركة أمام هذه الجمعية العمومية السنوية.

تقوم لجنة التدقيق بمراجعة وفحص عروض مدققي الحسابات المسجلين بجدول المدققين الخارجيين لدى الهيئة، وترفع إلى المجلس توصية باختيار أحد مدققي الحسابات لتعيينه، وفور اعتماد المجلس التوصية يتم إدراجها بجدول أعمال اجتماع الجمعية العامة للشركة. تعين الجمعية العامة مدقق حسابات لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة بحد أقصى خمس سنوات متصلة.

ينص العقد فيما بين الشركة ومدقق الحسابات بضرورة التزام موظفيه بالحفاظ على سرية معلومات الشركة.

قامت الشركة خلال عام 2022 بطرح مناقصة لتقديم خدمات التدقيق الخارجي للشركة. هذا، وقد صادقت لجنة التدقيق بقرارها الثالث لعام 2022 – بعد الاطلاع على توصية اللجنة – المُشكلة وفقاً لإجراءات المناقصات الخاصة بالشركة – ومراجعة الإجراءات الخاصة بطرح المناقصة واجراء التقييمات ذات الصلة – على تعيين أحد المكاتب الاستشارية المستقلة كمدقق خارجي للشركة لمدة خمس سنوات (2023–2027) – رهناً بموافقة الجمعية العامة في كل عام – اعتباراً من السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م.

هذا، وقد تم عرض التوصية بالتعيين المقترح على اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي للشركة لإقرارها. وعليه، فقد وافقت الجمعية العامة للشركة في اجتماعها عن عام 2024 والتي عقدت بتاريخ 2025/02/27 على تعيين السادة "PwC" مدققاً خارجياً للشركة عن عام 2025 مقابل أتعاب سنوية قدرها 209,891 ريال قطري، شاملة مهام التدقيق الخارجي والمهام الاضافية وفقاً لتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية الخاصة بتقييم الضوابط الداخلية على عملية اعداد البيانات المالية بالإضافة الى تقيد الشركة بنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة ورسوم إضافية بشأن نظام الإفصاح الالكتروني باستخدام لغة XBRL لعام 2025.

خلال عام 2025، حضر مدقق الحسابات "PwC" اجتماع الجمعية العامة للشركة عن العام المالي المنتهي في 2024/12/31 والتي عُقدت بتاريخ 2025/02/27، وقام بتقديم تقرير التأكيد المستقل حول: (أ) تدقيق البيانات المالية الموحدة، (ب) بيان مجلس الإدارة عن مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية، وكذلك (ج) التقرير الصادر عن مجلس الإدارة حول الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية.

أما فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في 2025/12/31، قدم مدقق الحسابات الخارجي بعض الخدمات الخارجة عن نطاق التدقيق المطلوبة بموجب اللوائح المعمول بها. من المقرر حضور مدقق الحسابات الخارجي، برايس وتر هاوس "PwC" اجتماع الجمعية العامة للشركة عن عام 2025 المزمع عقده بتاريخ 2026/02/26، وسيقوم بتقديم تقرير التأكيد المستقل لمساهمي شركة الخليج الدولية للخدمات حول:

أ. تدقيق البيانات المالية الموحدة حيث أفاد بالرأي أن البيانات المالية الموحدة والمرفقة بتقريره تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للشركة وشركاتها التابعة (معا "المجموعة") كما في 31 ديسمبر 2025 وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية.

ب. حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية كما في 31 ديسمبر 2025 حيث أفاد برأيه، واستناداً الى نتائج اجراءات التأكيد المعقول التي قام بها، فإن تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة الداخلية للشركة على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية، بناء على إطار عمل كوسو، بحسب ما هو موضح في تقرير مجلس الإدارة، قد تم عرضه بصورة عادلة ومن كافة النواحي الجوهرية كما في 31 ديسمبر 2025. منوهاً بأن نطاق تقرير التأكيد هذا يتعلق بشركة الخليج الدولية للخدمات على أساس مستقل فقط ولا يمتد لشركة الخليج الدولية للخدمات وعمليات شركاتها التابعة والشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية ككل. ولم يبد تقريراً معدلاً في هذا الصدد.

ج. حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن الهيئة حيث أفاد بأنه بناء على إجراءات التأكيد المحدود التي قام بها والموضحة بتقريره، لم يلفت انتباهه ما يجعله يعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة لا يعرض بصورة عادلة، ومن كافة النواحي الجوهرية، التزام الشركة بقانون الهيئة قطر واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك نظام الحوكمة كما في 31 ديسمبر 2025.

التقارير الكاملة لمدقق الحسابات الخارجي المشار اليها بعاليه والتي تتضمن مسؤوليات مجلس الإدارة والمدقق الخارجي، القيود المتأصلة، النطاق ومحدداته، المعايير، النتائج وأسس الاستنتاج/الرأي قد تم نشرها ضمن التقرير السنوي للشركة المتوافر على موقعها الإلكتروني (www.gis.com.qa).

3-4 التقيد بالضوابط

يحرص مجلس إدارة الخليج الدولية للخدمات على الامتثال إلى اللوائح التنظيمية المعمول بها وبما يتماشى مع أحكام تأسيسها، بما في ذلك متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية بشأن الشركات المدرجة في البورصة. كما يولي مجلس الإدارة أهمية لإعداد وتنفيذ هيكل حوكمة يستند إلى الممارسات الرائدة والمعايير والمتطلبات التنظيمية بشأن الحوكمة وبما يتماشى مع خصوصية تأسيسها.

حالات الاختلاف/عدم الامتثال لأحكام محددة من أحكام نظام الحوكمة تمت الإشارة إليها في هذا التقرير مع ذكر الأسباب التي تكمن وراء الاختلاف/عدم الامتثال والتي يعود أسبابها الى خصوصية تأسيس الشركة أو نتائج العملية الانتخابية لعضوية المجلس للدورة (2024-2027). وتحرص الشركة على الامتثال لأحكام قرارت هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة المعمول بها والتي تشمل نظام الحوكمة.

تشمل مسؤولية قسم الامتثال مساعدة مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وإدارة الشركة في الامتثال إلى قواعد الحوكمة، فضلاً عن إدارة ومراقبة المخاطر من خلال العمل على وجود السياسات والإجراءات التشغيلية ذات الصلة بغرض حماية الشركة كشركة مدرجة من التعرض لمخاطر عدم الامتثال.

يرصد قسم الامتثال على نحو مستمر التغيرات التي تدخل على تشريعات الحوكمة وممارساتها الرائدة، ويعمل على إبقاء إدارة الشركة على علم بشكل دائم بالتغيرات ذات الصلة بالممارسات/اللوائح التنظيمية المعنية بالحوكمة.

حيثما يكون لزاماً على الشركة أن تحدث هيكلها الخاص بالحوكمة نتيجة دخول تغييرات على اللوائح التنظيمية والممارسات الرائدة في مجال حوكمة الشركات، يعمل مسؤولي الامتثال على إعداد وتقديم مقترحات بشأن التغييرات في إطار الحوكمة إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.

وفي هذا الصدد، جاري مراجعة إطار الحوكمة الخاص بالشركة بهدف تعزيز امتثال الشركة لأحكام نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة فضلاً عن القرارات واللوائح ذات الصلة المعمول بها، أيضاً وضع آلية لمراجعة امتثال الشركة وتعزيز عملية المراجعة الذاتية للشركة لإدارة المخاطر. تهدف تلك الآلية بشكل عام الى ما يلي:

- تقديم ضمان معقول عن مدى تقيد الشركة للقوانين واللوائح المعمول بها ذات الصلة،
- الكشف عن حالات عدم الامتثال سواء كان عرضياً أو متعمداً،
- اتخاذ ما يلزم من اجراءات تأديبية وفقاً للوائح الشركة في حال وجود أي سلوك غير متوافق،
- اتخاذ ما يلزم من اجراءات تصحيحية لعلاج آثار عدم الامتثال،
- وضع المقترحات الخاصة بتجنب عدم الامتثال في المستقبل

على مستوى الشركات التابعة والتي هي ليست بموضوع التقرير، فإن كل شركة من شركات المجموعة على وعي تام بأهمية إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة والتي منها الشفافية والمساءلة والمسؤولية لدعم مسؤوليتها إزاء تحقيق الأهداف والغايات الاستراتيجية والاستقرار المالي والنزاهة ومن ثم تعزيز التميز التشغيلي.

يتم إدارة تلك الشركات بشكل مستقل من قِبَل مجلس إدارة يتمتع بالصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة وممارسة مهامه بما يتفق مع مسئوليته الائتمانية وبما يسهم في حماية حقوق كافة المساهمين على اختلاف مستوياتهم. أيضا كل شركة لديها أنظمة وضوابط رقابة داخلية بما فيها انظمة ادارة المخاطر يتم الاشراف عليها من قبل مجلس ادارة الشركة ولجانه ولجان تنفيذية أخرى ذات الصلة مثل لجان التدقيق، لجان ادارة المخاطر المؤسسية، لجان الحوكمة والامتثال. الأمر الذي ينعكس بدوره بشكل ايجابي على خلق بيئة رقابية تتزامن مع أفضل المعايير والممارسات المتبعة.

من ناحية أخرى، يحرص مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات بشكل دوري على مناقشة الأداء المالي والتشغيلي لمجموعة شركاتها، أيضاً تحرص الشركة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة – الممثلين لها في الشركات التابعة – ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة بما يسهم في تأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة التابعة وتحقيق أهدافها وغاياتها. وبتعيين كل منهم، عندئذ يصبح كل عضو في مجلس الإدارة مسؤولاً مسؤولية تامة تجاه الشركة التي يشغل مقعداً في مجلس إدارتها، ويكون في موقع المساءلة عن قرارته امام شركة الخليج الدولية للخدمات باعتبارها المساهم في اجتماع الجمعية العامة للشركة، الأمر الذي يرفع من مستوى الاستقلالية عن جهة التعيين وعدم التدخل في الادارة.

5. الإفصاح والشفافية

5–1 الإفصاح

تحرص الشركة على الالتزام بمتطلبات الإفصاح بما فيها (أ) التقارير الماليّة وإيضاحاتها المتممة من خلال الإفصاح عنها للجهات الرقابية، نشرها بالصحف المحلية فضلاً عن الموقع الإلكتروني للشركة (www.gis.com.qa)، (ب) عدد الأسهم التي يمتلكها رئيس مجلس الإدارة وأعضاءه، (ج) كبار المساهمين أو المساهمين المسيطرين بالشركة. كما تحرص الشركة على الإفصاح عن المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء المجلس ولجانه وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية، وما إذا كان أياً منهم عضواً في مجلس إدارة شركة أخرى مدرجة أو بالإدارة التنفيذية العليا لها أو عضواً بأي من لجان مجلس إدارتها.

من ناحية أخرى، تفصح الشركة عن مدى التزامها بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والادراج في السوق، من بينها الإفصاح عن المعلومات الجوهرية وما إذا كان هناك أي نزاع أو خصومة تكون الشركة طرفاً فيها بما فيها التحكيم والدعاوى القضائية.

خلال عام 2024 وبموجب قرار لجنة المحاسبة في المخالفة المنسوبة لشركة الخليج الدولية للخدمات فقد تم انذار الشركة وفرض جزاء مالي قدره مليون ريال قطري لمخالفة الشركة لأحكام البند رقم (3) من المادة (5) من قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016 بإصدار نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية. هذا وقد قامت الشركة بالتظلم من قرار اللجنة المشار اليه وجاري اتخاذ الإجراءات القانونية ذات الصلة.

بخلاف ذلك، لا توجد تسويات لأي دعاوى سواء كانت فعلية أو قيد النظر أو هُدد بها، خلال هذه الفترة ضد الشركة، كما لا توجد مطالبات وتقييمات غير مؤكدة تعتبرها الإدارة محتملة التأكيد.

تأتي عملية الإفصاح بالشركة وفقاً لإجراءات خاصة معتمدة من قِبَل إدارة الشركة، أيضاً تتضمن تلك الإجراءات كيفية التعامل مع الشائعات نفياً أو إثباتاً، وكيفية الإفصاح بشكل واضح ومكتوب وبما لا يتعارض مع تشريعات الهيئة ذات الصلة.

يحرص المجلس على اتخاذ التدابير الملاءمة لإجراء جميع عمليات الإفصاح وفقاً لتعليمات وقواعد الجهات الرقابية ذات الصلة، كذلك توفير معلومات صحيحة وغير مضللة ودقيقة بالكم والكيف المناسبين، وبما يمكن كافة مساهمي الشركة من العلم بها بشكل منصف واتخاذ قرارهم بشكل صحيح.

5-2 تضارب المصالح وإعلاء مصلحة الشركة

يحرص أعضاء مجلس الإدارة على الالتزام بواجب الولاء والإخلاص للشركة، وبضرورة بذل كل الجهود الممكنة لتجنب الدخول في معاملات قد تؤدي الى تضارب في المصالح وألا يحصل هو أو أي من ذوي الصلة به على شروط تفضيلية. يُدرك مجلس الإدارة بأن مخاطر تضارب المصالح قد تنشأ من كون أحد أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية "طرف ذو علاقة"، أو اطلاع الموظفين و/أو مقدمي الخدمات وأي طرف من ذوي المصالح على المعلومات الخاصة بالشركة. ومن أجل ذلك، قامت الشركة باعتماد سياسة بشأن تضارب المصالح ضمن إطار الحوكمة الخاص بها، بهدف تمييز تلك الحالات بقدر الإمكان ومنع فقدان الموضوعية من خلال الالتزام باتباع السلوك المهني الملائم الموثوق وإرساء مبادئ الشفافية والإنصاف والإفصاح.

علاوة على ذلك، يحرص المجلس على استقلالية قرارات الأعضاء عند تقييم المعاملات والاتفاقيات التي يكون لأعضاء المجلس أو المسؤولين مصالح أو ينتج عنها تعارض مصالح. يُطلب من الأعضاء الإفصاح عن أي تعارض مصالح، إن وجد، في معاملات أو اتفاقيات الشركة من خلال إقرارات سنوية لتضارب المصالح يقدمها كل عضو ويتم مراجعتها من قبل المجلس.

وبشكل عام، يتحتم على أي طرف ذو علاقة بقدر المستطاع تجنب المواقف التي قد يحدث فيها أو يسفر عنها تضارب في المصالح أو يوشك على الحدوث، وينبغي أن تصب القرارات ذات العلاقة في تحقيق مصلحة الشركة.

إضافة الى ذلك، يدرك أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الشركة و/أو مقدمي الخدمات أن كل المعلومات ذات الصلة بالخليج الدولية للخدمات وشركاتها التابعة وعملائها هي معلومات سرية تستخدم لأغراض الشركة فقط. ويندرج استغلال مثل هذه المعلومات في أغراض شخصية أو عائلية أو تحقيق فوائد أخرى ضمن السلوكيات غير الأخلاقية المنافية للقانون.

5-2-1 تعاملات الأطراف ذات العلاقة

قامت الشركة بإعداد سياسة تتعلق بتعاملات الأطراف ذات العلاقة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، تأخذ في اعتبارها ما يلي:

- مراجعة تلك التعاملات إن وجدت من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ومجلس الإدارة بهدف الامتثال للوائح ذات الصلة.
- العمل على أن تكون شروط وأحكام كل التعاملات، سواء مع أي طرف ذو علاقة أو لصالحه، لا تتجاوز نطاق المبادئ التوجيهية المستخدمة في تعريف أنواع تعاملات الأطراف ذات العلاقة وكفاية الوثائق اللازمة والمستويات الملاءمة لسلطة الاعتماد.
- العمل على تنفيذ المعاملة بشفافية والإفصاح عنها إلى مساهمي الشركة على نحو كافٍ.
- التسعير بصورة تتسق مع الممارسات المعترف بها في الأسواق أو على أساس ملائم، وألا يكون ذو طبيعة تفضيلية.
- التوثيق الكافي، وأن يتخذ هذا التوثيق شكل اتفاقية خدمات أو اتفاقية بيع وشراء أو اتفاقية قرض إلى آخره، حسبما يكون ملائماً، وأن تتسق شروط وأحكام هذه الاتفاقيات مع ممارسات السوق.

يحرص المجلس على الالتزام بمبادئ نظام الحوكمة من حيث الإفصاح عن أية تعاملات وصفقات تبرمها الشركة مع أي "طرف ذي علاقة"، ويكون للأخير فيها مصلحة قد تتعارض مع مصلحة الشركة. وبشكل عام، في حال وجود أية تعاملات مع أطراف ذات علاقة، فإنه يتم الإفصاح عن تفاصيل تلك التعاملات ضمن الإيضاحات المتممة للبيانات المالية المُوحدة لشركة الخليج الدولية للخدمات، والتي يتم نشرها في الصحف المحلية وعلى الموقع الإلكتروني للشركة.

وفي جميع الأحوال، يعمل مجلس الإدارة على أن تصب كافة العلاقات التي تقيمها الشركة مع الغير في مصلحة الشركة، وكذلك يجب أن تكون جميع الصفقات التي تبرمها وفقاً لأسعار السوق وعلى أساس تجاريّ بحت، ويجب ألّا تتضمن شروطاً تخالف مصلحة الشركة.

خلال عام **2025**، شملت تعاملات الأطراف ذات العلاقة على مستوى شركة الخليج الدولية للخدمات (أساس مستقل):

- المصروفات السنوية لقطر للطاقة والتي يتم سدادها مقابل توفيرها لكافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما.
- مبالغ أعباء ضريبة الدخل المستلمة من الشركات التابعة/ المشروع المشترك.
- توزيعات الأرباح السنوية والتي تم إقرارها من قبل اجتماع الجمعية العامة للشركات التابعة/ المشروع المشترك.
- مبالغ الإيجارات المستلمة من احدى الشركات التابعة عن الفيلات السكنية المؤجرة لموظفيها.
- التسهيلات الائتمانية المقدمة الى احدى الشركات التابعة المملوكة بالكامل لشركة الخليج الدولية للخدمات لتغطية احتياجات رأس المال العامل.
- معاملات الصرف الأجنبي فيما بين شركة الخليج الدولية للخدمات وشركاتها التابعة/ المشروع المشترك والتي تتم في إطار إدارة النقد واحتياجات رأس المال العامل علماً بأن تلك المعاملات قد تمت وفقاً لأسعار الصرف المعلنة.

لمزيد من التفاصيل عن تعاملات الأطراف ذات العلاقة التي تبرمها الشركة، يمكن الرجوع الى الإيضاحات المتممة للبيانات المالية للسنة المالية المنتهية في **2025/12/31**.

2-2-5 الإفصاح عن عمليات التداول

اعتمدت الشركة قواعد وضوابط وإجراءات تسهم في الحد من إمكانية إساءة استخدام البيانات والمعلومات الجوهرية وتنظيم تعاملات الأشخاص المطلعين في الشركة على سهم الشركة. وتأخذ هذه القواعد والإجراءات في الاعتبار تعريف الشخص المطلع سواء كان بشكل دائم بحكم وظيفته أو بشكل مؤقت بحكم قيامه بمهام خاصة بالشركة، هذا الشخص المطلع بحكم مهامه لديه إمكانية الوصول إلى بيانات جوهرية خاصة بالشركة من شأنها التأثير إيجاباً أو سلباً على القرار الاستثماري للمتعاملين على سهم الشركة بالسوق المالية القطرية.

ويتم إبلاغ جهة الإيداع ببيانات المطلعين بما فيها أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لحظر تعاملاتهم طبقاً لقواعد السوق المعمول بها في هذا الشأن، والافصاح عن أية تداولات على أسهم الشركة من قبل السوق.

بشكل عام، يحظر على المطلع الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من استخدام معلومات داخلية للشركة لم يتم الإفصاح عنها بعد. ويعد التداول على أسهم الشركة بناءً على تلك المعلومات، بصرف النظر عن مدى كبر أو صغر عملية التداول، انتهاكاً للمعايير الأخلاقية وسياسات الشركة. إضافة إلى ذلك، يحظر على المطلع مساعدة أي شخص آخر على التداول في أسهم الشركة، وذلك بالكشف له عن معلومات داخلية.

هذا، وفي ضوء قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (2) لسنة **2024** الخاص بإصدار ضوابط تداول الأشخاص المطلعين، قامت الشركة بإعداد إطار كامل لضوابط المطلعين وفقاً لقرار الهيئة المشار اليه بهدف التقيد به، ويتم مراجعته مع كافة الأطراف ذات الصلة خاصة على مستوى النواحي القانونية.

6. حقوق أصحاب المصالح

6-1 المساواة بين المساهمين في الحقوق

المساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة.

ويتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية الإجراءات اللازمة لممارسة جميع المساهمين لحقوقهم، وبوجه خاص حق التصرف في الأسهم، وحق الحصول على النصيب المقرر من أرباح الأسهم، وحق حضور الجمعية العامة والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها، وحق الوصول إلى المعلومات وطلبها بما لا يضر بمصالح الشركة.

قامت الشركة بتعديل النظام الأساسي لها من خلال اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عقد بتاريخ **2018/3/5**، بإضافة الحكم الخاص بحق المساهمين في التصرف في الأسهم، والذي يفيد بأنه في حال وصول مساهم أو مجموعة من المساهمين إلى اتفاقية بيع الأسهم في الشركة بما يساوي أو يتجاوز خمسين بالمائة (**50%**) من رأس المال السوقي للشركة، لا تكون هذه الاتفاقية واجبة النفاذ ما لم يتم إعطاء المساهمين الباقين الفرصة لممارسة حقوق الارتباط بالبيع.

هـذا، وفـي إطـار توفيـق الشـركة لأوضاعهـا بمـا يتفـق مـع أحـكام قانـون الشـركات التجاريـة وتعديلاتـه الصـادرة بموجـب القانـون رقـم 8 لسـنة 2021، قامـت الشـركة اسـتناداً إلـى موافقـة اجتمـاع الجمعيـة العامـة غيـر العاديـة للشـركة والـذي عُقـد بتاريـخ 2022/3/13، بتعديـل المـادة رقـم 13 مـن النظـام الأساسـي لهـا "الحقـوق المرتبطـة بالأسـهم"، والـذي مفـاده أن يتسـاوى المسـاهمون مـن الفئـة ذاتهـا ولهـم كافـة الحقـوق والمميـزات والقيـود المترتبـة علـى ملكيـة السـهم، يمنـح كل سـهم (عـدا السـهم الممتـاز) لمالكـه حقـوقاً متسـاوية فـي أصـول الشـركة وتوزيعـات المسـاهمين بالإضافـة إلـى حـق التصويـت علـى أسـاس صـوت واحـد لـكل سـهم. حقـوق مالكـي الأسـهم (عـدا السـهم الممتـاز) تخضـع لحقـوق حامـل السـهم الممتـاز المشـار إليهـا فـي النظـام الأساسـي للشـركة.

6-2 سجلات المساهمين

إدارة سـجل المسـاهمين تتـم وفـقاً للقواعـد والإجـراءات المعمـول بهـا فـي السـوق الماليـة القطريـة، حيـث يتـم إمسـاك سـجلات المسـاهمين وتحديثهـا مـن قِبَـل جهـة الإيـداع. وبموجـب الاتفاقيـة المبرمـة بيـن شـركة الخليـج الدوليـة للخدمـات وجهـة الإيـداع، تتولـى الأخيـرة مهـام وصلاحيـات تسـجيل وحفـظ وإيـداع الأوراق الماليـة، وإجـراء التقـاص والتسـوية وإثبـات التعامـل فـي الأوراق الماليـة مـن عمليـات شـراء وبيـع وانتقـال الملكيـة والتسـجيل والرهـن والحجـز فـي السـجلات الخاصـة بذلـك.

6-3 حق المساهمين في الحصول على المعلومات

يتضمـن النظـام الأساسـي للشـركة ولوائحهـا الداخليـة إجـراءات وصـول المسـاهم إلـى المعلومـات التـي يمكـن الإفصـاح عنهـا وتمكنـه مـن ممارسـة حقوقـه كاملـة بمـا لا يخـل بحقـوق المسـاهمين الآخريـن أو يضـر بمصالـح الشـركة.

ويحـرص مجلـس إدارة الشـركة وموظفيهـا علـى إقامـة علاقـات بنـاءة والتواصـل المسـتمر مـع المسـاهمين والمسـتثمرين بمـا يسـاعدهم فـي اتخـاذ القـرار الاسـتثماري المناسـب مـن خلال:

أ. الإفصـاح بنزاهـة وشـفافية عـن معلومـات الشـركة بالكـم والكيـف المناسـبين وفـقاً للقوانيـن واللوائـح التنظيميـة المعمـول بهـا.

ب. نشـر تقريـر تحليلـي بشـكل ربـع سـنوي يتضمـن تفاصيـل وتحليـل للأداء المالـي والتشـغيلي للشـركة.

ج. نشـر عـرض توضيحـي وعقـد مؤتمـر افتراضـي بشـكل ربـع سـنوي يدعـى اليـه المسـتثمرين لمناقشـة الأداء المالـي والتشـغيلي للشـركة.

د. تخصيـص فريـق مختـص لمقابلـة المسـاهمين بشـكل مسـتمر لمناقشـة اسـتفساراتهم بشـأن الأداء المالـي والتشـغيلي للشـركة.

ه. حضور الفعاليات والمؤتمرات.

و. تحديـث موقعهـا الإلكترونـي (www.gis.com.qa) بمـا يواكـب أسـاليب العـرض الحديثـة ويخـدم مسـاهميها وكافـة الأطـراف ذات العلاقـة. يتضمـن الموقـع قسـم خـاص بعلاقـات المسـتثمرين يتـم مـن خلالـه نشـر كافـة المعلومـات التـي تخضـع لالتزامـات الافصاحـات الفوريـة والدوريـة مـن تقاريـر ماليـة وبيانـات صحفيـة وتقاريـر الحوكمـة ومتطلباتهـا.

ز. إقامة شراكات قوية مع الصحف والوسائل الإعلامية الأخرى والمحافظة عليها.

مـن ناحيـة أخـرى، تتـم موافـاة البورصـة وهيئـة قطـر للأسـواق الماليـة ببيانـات مسـؤول الاتصـال. كمـا تـم تخصيـص عنـوان بريـد إلكترونـي رسـمي للشـركة (gis@qp.com.qa) يتلقـى مـن خلالـه أيـة اسـتفسـارات أو طلبـات للسـادة مسـاهمي الشـركة. تحـرص الشـركة علـى اسـتبيان آراء ومتابعـة تقييمـات واقتراحـات مسـاهميها والمسـتثمرين مـن المؤسسـات الماليـة والمتداوليـن بالسـوق المالـي والتواصـل معهـم بشـكل دوري.

ويحـرص ممثلـو الشـركة علـى أن تكـون كل المعلومـات المُقدمـة إلـى المساهمين/المسـتثمرين مـن بيـن المعلومـات المصـرح بإصدارهـا للعمـوم، ولا يسـمح بتقديـم معلومـات سـرية أو تفضيـل مسـاهم علـى آخـر.

هذا، وقد قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/13، بتعديل المادة رقم 60 من النظام الأساسي لها " الاطلاع على دفاتر الحسابات "، والذي مفاده أن يتم الاحتفاظ بدفاتر حسابات الشركة في مكتبها الرئيسي. مع الالتزام بالسرية والقيود التي يوافق عليها مجلس الإدارة من وقت لآخر، يحق للمساهمين ومدققي حسابات كل منهم وأعضاء مجلس الإدارة الاطلاع على دفاتر الحسابات وكافة المعلومات التي تمكنهم من ممارسة حقوقهم كاملة بما لا يخل بحقوق سائر المساهمين أو يضر بمصالح الشركة. بشرط أنه قبل إجراء أية مراجعة لدفاتر أو سجلات الشركة، يلتزم المساهمون أولاً ببذل أقصى ما في وسعهم للحصول على المعلومات المطلوب الحصول عليها من خلال هذه المراجعة بالاستفسار عنها من مدققي حسابات الشركة.

6-4 حقوق المساهمين فيما يتعلق بالجمعية العامة

6-4-1 الحضور والدعوة

تنظر الجمعية العامة السنوية وتصادق على تقرير مجلس الإدارة على نشاط الشركة والأداء المالي خلال السنة المالية، وتقرير مدقق الحسابات، والبيانات المالية للشركة، وتقرير الحوكمة، ومقترح مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح، وإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وتحديد مكافآتهم، وتعيين مدققي الحسابات وتحديد أتعابهم.

في إطار توفيق أوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021 ومع الأخذ في الاعتبار تعليمات هيئة قطر للأسواق المالية الخاصة بتنظيم حقوق المساهمين المتعلقة باجتماع الجمعية العامة، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/13، بتعديل المواد التالية من النظام الأساسي للشركة:

أ. المادة رقم 46 من النظام الأساسي " الجمعية العامة السنوية"، والذي مفاده أن الجمعية العامة تُعقد بموجب دعوة من مجلس الإدارة وتعقد مرة واحدة على الأقل كل سنة (في التاريخ والمكان الذي يحدده مجلس الإدارة ويتم إبلاغه إلى وزارة التجارة والصناعة) خلال أربعة (4) أشهر من نهاية السنة المالية ("الجمعية العامة السنوية"). يحدد النظام الأساسي الإجراءات التي يجب اتباعها لعقد وإدارة كل جمعية عامة سنوية.

ب. المادة رقم 48 من النظام الأساسي " مكان عقد اجتماعات الجمعية العامة"، والذي مفاده أن كافة اجتماعات الجمعية العامة تعقد في قطر. ويجوز عقد الجمعية العامة، من خلال وسائل التقنية الحديثة، وفقاً للضوابط التي تحددها وزارة التجارة والصناعة.

ج. المادة رقم (49-1) من النظام الأساسي " إشعار الجمعية العامة"، والذي مفاده أن الجمعية العامة تعقد بإشعار من رئيس مجلس الإدارة، ويرأس الاجتماع رئيس مجلس الإدارة أو في حالة غيابه نائب رئيس مجلس الإدارة (إن وجد) أو أي عضو مجلس إدارة آخر يتم تفويضه للقيام بذلك من قبل رئيس مجلس الإدارة. يتم توجيه الدعوة إلكترونياً إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة، وذلك على الموقع الإلكتروني للسوق المالي، والموقع الإلكتروني للشركة، وعن طريق الإعلان في صحيفة يومية محلية صادرة باللغة العربية أو بأي وسيلة أخرى تفيد العلم، وذلك قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بواحد وعشرين يوماً على الأقل.

د. المادة رقم (49-2-1) من النظام الأساسي " إشعار الجمعية العامة"، والذي مفاده أن إشعار الجمعية العامة يجب أن يتضمن ما يلي: (ا) وقت وتاريخ ومكان عقد الاجتماع؛ (2) إشعار إلى المساهمين أنه يمكنهم تعيين وكيل (على أن يكون مساهما) للحضور بالنيابة عنهم؛ و(3) جدول أعمال الاجتماع مع ملخص واف عنه.

ه. المادة رقم 50 من النظام الأساسي " طلب انعقاد الجمعية العامة"، والذي مفاده أنه يجوز للمساهم أو المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن (10%) من رأس مال الشركة، طلب دعوة الجمعية العامة العادية للانعقاد. كما يجوز للمساهمين، الذين يمثلون ما لا يقل عن (25%) من رأس مال الشركة، طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح في هذا الشأن.

و. المادة رقم 52 من النظام الأساسي " الحق في الحضور والتصويت "، والذي مفاده أن لكل مساهم (بما في ذلك القُصر والمحجور عليهم) مقيد اسمه في سجل المساهمين عند انتهاء التداول في يوم انعقاد الجمعية العامة والحاضر بشخصه أو من ينوبه قانونياً أو الممثل حسب الأصول، الحق في حضور اجتماع الجمعية العامة والمشاركة في المداولات وتوجيه الأسئلة الى أعضاء مجلس الإدارة، والتزامهم بالإجابة عليها بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة للضرر، وحقه في الاحتكام الى الجمعية العامة إذا رأى عدم كافية الإجابة، وله الحق في التصويت على القرارات بشأن الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، وأن يكون لهذا المساهم صوتاً عن كل سهم يملكه. عند انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، تنتخب الجمعية العامة أعضاء المجلس بالاقتراع السري ويتم التصويت وفقاً للقواعد والنظم الخاصة المعمول بها.

هـذا، ووفـقاً للنظـام الأساسـي للشـركة، يجـوز لأي مسـاهم بصفـة شـركة أن يفـوض أي شـخص لتمثيلـه فـي الجمعيـة العامـة (بموجـب الصيغـة التـي يوافـق عليهـا مجلـس الإدارة) ويحـق للشـخص المفـوض بهـذا الشـكل أن يمـارس نفـس الصلاحيـات بالنيابـة عـن المسـاهم الـذي يمثلـه وكمـا يحـق لذلـك المسـاهم أن يمارسـها بنفسـه.

مـن ناحيـة أخـرى، يجـوز لأي مسـاهم أن يـوكل عنـه بموجـب توكيـل خـاص وثابـت بالكتابـة، مسـاهما آخـر مـن غيـر أعضـاء المجلـس فـي حضـور اجتمـاع الجمعيـة العامـة، علـى ألا يزيـد عـدد الأسـهم التـي يحوزهـا الوكيـل بهـذه الصفـة علـى (5%) مـن أسـهم رأس مـال الشـركة.

6-4-2 المشاركة الفعالة

تحـرص الشـركة علـى إتاحـة فرصـة المشـاركة الفعالـة للمسـاهمين والتصويـت فـي اجتماعـات الجمعيـة العامـة، وأن تتـم إحاطتهـم علمـاً بالقواعـد وإجـراءات التصويـت التـي تحكـم اجتماعـات الجمعيـة العامـة، وفـي سـبيل ذلـك:

- تعمـل الشـركة علـى تزويـد المسـاهمين بالمعلومـات الكافيـة بالشـكل المناسـب كـماً وكيفـاً حـول مـكان وجـدول أعمـال اجتماعـات الجمعيـة العامـة، كـذلـك تزويدهـم بالمعلومـات الكاملـة بشـأن المسـائل التـي سـتقرر خلال الاجتمـاع بمـا يمكنهـم مـن اتخـاذ القـرار، وذلـك مـن خلال نشـر الدعـوة ببنـود جـدول الأعمـال بالجرائـد المحليـة والموقـع الإلكترونـي للشـركة، فـضلاً عـن موافـاة بورصـة قطـر للإعلان مـن خلال موقعهـا الإلكترونـي.

- إتاحـة الفرصـة للمسـاهمين لطـرح الأسـئلة علـى المجلـس، وإدراج مسـائل معينـة (إن وجـدت) علـى جـدول أعمـال الاجتمـاع، وإبـداء الاقتراحـات أو الاعتـراض علـى القـرارات وفـقاً للإجـراءات التـي يحددهـا القانـون واللوائـح المعمـول بهـا فـي هـذا الشـأن.

- تعمـل الشـركة علـى توفيـر الآليـة للمسـاهمين للحضـور والتصويـت شـخصياً أو بالوكالـة، وينبغـي أن تكـون الأصوات متسـاوية فـي الأثـر، سـواء كان الإدلاء بهـا قـد تـم شـخصياً أو بالوكالـة.

وفـقاً للنظـام الأساسـي للشـركة، يحـق للمسـاهم الاعتـراض علـى أي قـرار يـرى أنـه يصـدر لمصلحـة فئـة معينـة مـن المسـاهمين أو يضـر بهـا أو يجلـب نفـعاً خـاصاً لأعضـاء المجلـس أو غيرهـم دون اعتبـار لمصلحـة الشـركة وإثباتـه فـي محضـر الاجتمـاع، وحقـه فـي إبطـال مـا اعتـرض عليـه مـن قـرارات بمـا لا يتعـارض مـع أحـكام النظـام الأساسـي فـي هـذا الشـأن.
فيمـا يتعلـق بالعـام المالـي المنتهـي فـي 2024/12/31، تـم عقـد اجتمـاع الجمعيـة العامـة العاديـة للشـركة بتاريـخ 2025/02/27، حيـث تـم مناقشـة والموافقـة علـى بنـود جـدول أعمـال الجمعيـة العامـة العاديـة.

أمـا فيمـا يتعلـق بالعـام المالـي المنتهـي فـي 2025/12/31، فمـن المقـرر النظـر فـي بنـود جـدول أعمـال الجمعيـة العامـة العاديـة للشـركة التالـي بيانـه:

1. كلمة رئيس مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.
2. عـرض تقريـر مجلـس الإدارة عـن نشـاط الشـركة والأداء المالـي للسـنة الماليـة المنتهيـة فـي 31 ديسـمبر 2025 واعتمـاده.
3. عـرض تقريـر مدقـق حسـابات الشـركة عـن القوائـم الماليـة المُوحـدة للشـركة عـن السـنة الماليـة المنتهيـة فـي 31 ديسـمبر 2025 واعتمـاده.
4. اعتماد القوائم المالية المُوحدة للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.
5. اعتماد تقرير حوكمة الشركة عن عام 2025.
6. الموافقـة علـى اقتـراح مجلـس الإدارة بشـأن توزيـع أربـاح نقديـة علـى المسـاهمين عـن عـام 2025 بواقـع ٠.١٠ ريـال قطـري للسـهم الواحـد، وبمـا يمثـل نسـبة 10% مـن القيمـة الإسـمية للسـهم.
7. إبـراء ذمـة أعضـاء مجلـس إدارة الشـركة عـن المسـؤولية عـن أعمالهـم خلال السـنة الماليـة المنتهيـة فـي 31 ديسـمبر 2025 وتحديـد مكافآتهـم.
8. تعيين مدققي حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2026 وتحديد أتعابهم.

6-4-3 انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح فيما يتعلق بالمرشحين لعضوية المجلس (الأربعة أعضاء المُنتَخبين)، وقد قامت بالفعل بموافاة الجهات الرقابية بقائمة المرشحين لدورة المجلس (2024-2027)، أيضاً النشر من خلال موقعها الاليكتروني قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة والتي عُقدت بتاريخ 2024/3/10 وذلك بتاريخ 2024/3/7 بما يتسنى معه اتخاذ المساهمين لقرارهم بشأن المرشحين بناء على أسس موضوعية. هذا، وقد قامت الشركة بالتنويه بأن المساهمين يمكنهم الاطلاع بمقر الشركة على كافة المعلومات والبيانات الخاصة بالسادة المرشحين وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية وذلك قبل الموعد المقرر لعقد اجتماع الجمعية العامة للشركة.

هذا، وفي ضوء قيام الشركة بفتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة – وذلك لشغل (4) مقاعد لمدة (3) سنوات (2024-2027) – للمساهمين من الأفراد والشركات المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة والذين تتوافر فيهم شروط الترشح المنصوص عليها بالمادة (23) من النظام الأساسي للشركة الخاصة بأهلية أعضاء مجلس الإدارة، وعليه، اجتمعت لجنة الترشيحات والمكافآت للقيام بمهامها من حيث النظر في أسس ومعايير انتخاب المرشحين، صياغة اعلان فتح باب الترشح وتحديد المستندات المطلوبة للترشيح بالنسبة للأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين واعتماد النماذج اللازمة لذلك.

وفي ضوء استيفاء المتقدمين لشروط الترشح، تم خلال اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2023/12/31 والذي عُقد بتاريخ 2024/3/10 الانتخاب وفقاً للوائح والتشريعات ذات الصلة ومن ثم التعيين.

أما فيما يتعلق بالأعضاء المعينين، تحرص قطر للطاقة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة وبما يسهم في تأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها، ويتم الافصاح في حينه عن قرار قطر للطاقة بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به.

6-4-4 توزيع الأرباح

وفقا لأحكام النظام الأساسي المعدل بموجب قرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ 2017/2/26، وقرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ 2018/3/5، بما لا يخل بقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير وبموجب قرار من الجمعية العامة للشركة، توزع على المساهمين المسجلين في نهاية تداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة أرباحاً سنوية بما لا يقل عن نسبة خمسة بالمائة (5%) من الأرباح الصافية للشركة بعد خصم الاستقطاعات القانونية، على أن لا يتجاوز أي ربح موزع المبلغ الذي يوصي به مجلس الإدارة.

الملامح الرئيسية لسياسة توزيع الأرباح تم إدراجها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، ويتم توضيحها ضمن مرفقات بنود جدول أعمال الجمعية العامة للشركة، مفادها أنه يتعين على الشركة بشكل عام العمل على تحقيق التوازن فيما بين تطلعات مساهميها والاحتياجات التشغيلية والاستثمارية للشركة، وذلك من خلال دراسة العوامل التالية قبل عرض اقتراح توزيع الأرباح على اجتماع الجمعية العامة للشركة:

- القيود على التدفقات النقدية: ليس لزاماً على الخليج الدولية للخدمات أن توزع كل الأرباح على المساهمين، وينبغي على الشركة الاحتفاظ بكمية كافية من النقد لمتطلباتها التشغيلية قبل توزيع الأرباح.
- القيود الخاصة بالجهات المقرضة: يتوجب على الشركة استيفاء المتطلبات المالية للجهات المقرضة، إن وجدت.
- القيود القانونية: ما إذا كان يتعين على الشركة الاحتفاظ بأية احتياطيات قانونية قبل توزيع الأرباح.
- خطة الاستثمار المستقبلي: ينبغي مراعاة الخطط الاستثمارية للشركة والاحتفاظ بكمية كافية من النقد قبل توزيع الأرباح، هذا ما لم يتخذ قرار بتمويل الاستثمار عن طريق زيادة رأس المال أو بتمويل من المصارف.

ويخضع مقترح توزيعات الأرباح السنوية للشركة إلى الموافقة النهائية للجمعية العامة.

هذا، وبموجب أحكام ضوابط توزيع الأرباح بالشركات المساهمة المدرجة في الأسواق المالية الصادرة بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (7) لسنة 2023 الصادر بتاريخ 2023/11/15، والتعديلات اللاحقة الصادرة بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2024 الصادر بتاريخ 2024/07/04، تتولى جهة الإيداع بالنيابة عن كافة الشركات مهام توزيع الأرباح النقدية والأسهم المجانية التي يتقرر توزيعها على المساهمين من قبل الجمعية العامة، أو مجلس الإدارة وفق هذه الضوابط على أن يكون استحقاق الأسهم المجانية أو الأرباح النقدية، التي

يتقرر توزيعها للمساهم الذي يمتلك أسهماً بنهاية جلسة تداول يوم انعقاد الجمعية العامة. بينما يكون تاريخ الاستحقاق في حال صدور قرار من مجلس الإدارة بتوزيع أرباح مرحلية خلال العام المالي وفقاً لأحكام المادة (20) من هذه الضوابط هو سابع يوم عمل من تاريخ اصدار قرار المجلس.

فيما يتعلق بقرار الجمعية في عام 2025 عن العام المالي المنتهي في 2024/12/31، فقد وافقت الجمعية العامة على اقتراح مجلس الادارة بتوزيع ارباح نقدية على المساهمين عن عام 2024 بواقع (0.17) ريال قطري للسهم الواحد وبما يمثل نسبة (17%) من القيمة الاسمية للسهم.

هذا، ومن المقرر عرض اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن العام المالي المنتهي في 2025/12/31 بواقع 0.10 ريال قطري للسهم الواحد، وبما يمثل نسبة 10% من القيمة الإسمية للسهم في اجتماع الجمعية العامة للشركة المزمع عقده بتاريخ 2026/2/26.

6-5 إبرام الصفقات الكبرى

تحرص الشركة على معاملة المساهمين على نحو يتسم بالعدل، فالمساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقا لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة، كما تحرص الشركة على توفير الحماية إلى صغار المساهمين من الإجراءات التعسفية إن وجدت من قِبَل أو لصالح المساهمين الذي يملكون حصة مسيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وفي سبيل ذلك، تحرص الشركة على تواجد المعاملة العادلة لكل المساهمين باجتماع الجمعية العامة للمساهمين فضلاً عن تيسير إجراءات عملية الإدلاء بالأصوات بما لا يتعارض مع أحكام نظامها الأساسي.

أيضاً وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز للمساهمين بصفة عامة ومساهمي الأقلية بصفة خاصة عند إبرام الشركة لصفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال الشركة الاعتراض على إبرام هذه الصفقات وإثبات هذا الاعتراض في محضر الاجتماع وإبطال ما اعترضوا عليه من صفقات وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن وبما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

من ناحية أخرى، يتم الإفصاح عن هيكل رأس المال للشركة في البيانات المالية وضمن هذا التقرير. كما تقوم بورصة قطر بالإفصاح عن كبار مساهمي الشركة على الموقع الإلكتروني الخاص بها.

وباستثناء بعض المؤسسات المنصوص عليها بالنظام الأساسي للشركة، ووفقاً لقرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عقد بتاريخ 2018/5/2، لا يحق لأي شخص أو طرف أن يمتلك أسهماً (أو أن يكون المالك المستفيد من أسهم) بقيمة اسمية تزيد على 2% من رأس مال الشركة سواء كان التملك بشكل مباشر أو غير مباشر. وعليه، يبلغ الحد الأقصى للتملك في رأس مال الشركة 2%، وهو ما تعمل جهة الإيداع على ضمان التقيد به، باعتبارها الجهة الموكلة بإدارة سجل مساهمين الشركة.

هذا، وقد قامت الشركة، استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/31، بتعديل المادة رقم 20 من النظام الأساسي لها " القيود على امتلاك الأسهم"، والذي مفاده أنه يجوز بقرار من مجلس إدارة الشركة – وفقاً للقواعد واللوائح المعمول بها – تحديد ملكية المساهمين من غير القطريين بنسبة تصل إلى (100%) من الأسهم المدرجة في بورصة قطر أو أي سوق أسهم يخضع لتنظيم.

وتبعاً لذلك، فقد وافق مجلس الإدارة بقراره رقم (2) لعام 2022 على زيادة حد التملك لغير القطريين إلى 100%، ثم تم اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد لاستكمال موافقات الجهات المعنية ذات الصلة حيث تمت الموافقة من قبل مجلس الوزراء باجتماعه المنعقد في ١٢ أكتوبر 2022 على زيادة نسبة تملك المستثمر غير القطري في رأس مال الشركة لنسبة تصل الى 100%.

يتم الحصول على البيانات الخاصة بالمساهمين في رأسمال شركة الخليج الدولية للخدمات من سجلات المساهمين لدى جهة الإيداع، وفيما يلي كبار المساهمين كما في 31 ديسمبر 2025:

المساهم	النسبة المئوية التقريبية للأسهم %
صندوق المعاشات والتأمينات الاجتماعية	%16.71
قطر للطاقة	%10.00
صندوق المعاشات العسكرية	%5.15
مساهمون آخرون	%68.14
الإجمالي	%100.00

يتم الاعتماد على جهة الإيداع في الحصول على المعلومات المُحدثة أولاً بأول فيما يتعلق بسجلات المساهمين. وطبقاً لما ورد من بيانات من قبل جهة الإيداع حتى تاريخ 31 ديسمبر 2025، ليس هناك أي مساهم قد تجاوز بشكل مباشر حد تملك الأسهم طبقاً للنظام الأساسي للشركة إلا ما تم النص عليه صراحة كاستثناء بالنظام الأساسي لها.

6-6 حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين

تحرص الشركة على المحافظة على حقوق أصحاب المصالح واحترامها، ويجوز لكل صاحب مصلحة في الشركة طلب المعلومات ذات الصلة بمصلحته بعد إثبات صلته، وتعمل الشركة وفقاً للوائح المعمول بها على تقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وبالقدر الذي لا يهدد مصالح الآخرين أو يضر بمصالحها.

وفي سبيل المساعدة على تواصل أصحاب المصالح مع الشركة لإبداء أية مخاوف لديهم بشأن أية ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية قد تؤثر على مصالحهم، فقد تم اعتماد سياسة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة للإبلاغ عن المخالفات/الانتهاكات والإجراءات ذات الصلة التي قد تؤثر سلباً على الشركة أو عملائها أو مساهميها أو موظفيها أو الجمهور بصفة عامة. وبموجب هذه السياسة، يتم تكليف رئيس لجنة التدقيق التابعة للمجلس بمعالجة موضوع المخالفات التي يتم الإبلاغ عنها، ويعمل عضو اللجنة المُكلف على رفع المسائل التي أثارها المُبلّغ وإبلاغها إلى لجنة التدقيق بحسب أهمية المسألة. كما تم تخصيص رقم الهاتف 40132802 (974+) على الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني للشركة (www.gis.com.qa) للتواصل في ذلك الشأن.

تسهم تلك الاجراءات في الدفاع بشكل رئيسي ضد أي تجاوز من قبل الإدارة للنهج المتبع في الضوابط الداخلية، مما يسهم في تحسين حوكمة الشركة.

وتدرك الخليج الدولية للخدمات أن القرار بالإبلاغ عن أحد المخاوف هو أحد القرارات التي يصعب اتخاذها خشية الانتقام من المسؤولين عن المخالفة، وعليه فإن الشركة لا تتهاون في التصدي للمضايقات أو الإيذاء وتسعى في إجراءاتها على حماية المبلغين عن المخالفات ممن ينقلون مخاوفهم بحسن نية.

6-7 حق المجتمع

انطلاقاً من إدراكها لمدى أهمية دور الشركات في التنمية المجتمعية على كافة المستويات، تبذل الخليج الدولية للخدمات جهوداً حثيثة في رعاية ودعم المبادرات الاجتماعية وترسيخ آثارها الإيجابية على الفرد والمجتمع والبيئة بصفة عامة. وتحرص الشركة دائماً على الحد من الأثر البيئي لعملياتها إلى أدنى مستوى ممكن من خلال تبني خطط فعالة للاستدامة، فيما تعمل أيضاً على إتاحة فرص العمل للقطريين المؤهلين وخلق بيئة عمل حاضنة. وفي إطار جهودها المستمرة نحو تنويع مصادر الدخل وتوسيع نطاق أعمالها المكملة، تدعم الخليج الدولية للخدمات وشركاتها التابعة الاستراتيجية العامة للدولة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة بما يصب في مصلحة المجتمع المحلي الذي تعمل فيه من خلال مبادرات في جوانب مثل:

1. **الصحة والسلامة والبيئة:** حملات التوعية الصحية، والتعاون في مجال الخدمات الصحية، والمشاركة في برامج معنية بالسلامة والثقافة مثل "Goal Zero"، تحديد المخاطر وإدارتها، الإبلاغ عن وقوع الحوادث، تقييم المخاطر والتخفيف من آثارها، والتدريب على الجوانب ذات الصلة بالصحة والسلامة والبيئة والتميز التشغيلي وكفاءة الطاقة وإدارة البيئة، والتي تتضمن إدارة المياه والنفايات، إدارة المواد الكيمائية، وإدارة الضوضاء، ومنع التسرب وإدارة انبعاثات الغازات في الهواء، وما الى ذلك.

2. **الموظفين:** برامج التقطير، التدريب الداخلي، الاستشارات الوظيفية، إدارة الكفاءات، التنوع وتكافؤ الفرص، استبقاء الموظفين، التدريب والتطوير وتعزيز الصحة واللياقة البدنية والأنشطة الرياضية، وما الى ذلك.

3. **المجتمع:** المشتريات المحلية، التبرعات، حملات التوعية الصحية، برامج المشاركة الاجتماعية مثل الفعاليات الثقافية والاجتماعية والرياضية وما الى ذلك.

وفي إطار حرص الشركة على المشاركة البناءة مع أصحاب المصلحة وسعيها المستمر نحو التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية في دولة قطر، تعاقدت الشركة مع أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة في مجال الاستدامة لدعم الشركة في تطوير تقاريرها عن الاستدامة بدءاً من عام 2024 مع تطبيق أفضل الممارسات المتعارف عليها. وفي هذا السياق يتم تحديد الموضوعات الجوهرية المتعلقة بالنواحي البيئية والاجتماعية والحوكمة للإفصاح عنها في تقرير الشركة من خلال اشراك أصحاب المصلحة والتقييم، بعد ذلك يتم جمع المعلومات والبيانات النوعية والكمية المتعلقة بالموضوعات الجوهرية التي تم تحديدها، ثم التحليل والسرد في التقرير. من المقرر أن يلخص التقرير جوانب الاستدامة على مستوى شركة الخليج الدولية للخدمات وشركات مجموعتها ويستعرضها بشكل موحد، وتتاح من خلاله الفرصة لأصحاب المصلحة للاطلاع على مجهودات المجموعة مع الاستدامة وتزويدهم بملخصات وافية بالمعلومات حول أنشطة الأعمال من النواحي البيئية والاجتماعية والحوكمة.

تسعى المجموعة باستمرار لتلبية احتياجات أصحاب المصلحة وتعزيز أنظمتها لخلق قيمة لموظفيها ومجتمعها والبيئة. وتواصل المجموعة التقدم في العديد من المبادرات البيئية المخطط لها بهدف تحسين واستخدام الموارد الطبيعية بكفاءة، مثل تركيب إضاءة LED في المرافق الرئيسية، واعتماد تدابير لترشيد استهلاك الطاقة في معدات المطبخ والغسيل، ونظام مراقبة بيئي لتتبع وإدارة استهلاك الطاقة، وتركيب تجهيزات موفرة للمياه، ونظام لمراقبة استخدام المياه وتصريف مياه الصرف، وإطلاق برنامج كفاءة المواد لتقليل النفايات.

صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية:

يتم توجيه نسبة بواقع 2.5% من صافي أرباح الشركة السنوية، بموجب القانون رقم 13 لسنة 2008 والمعدل بموجب قانون رقم 8 لسنة 2011، لدعم الأنشطة الرياضية، والثقافية والاجتماعية والخيرية. بلغت هذه النسبة للعام المالي المنتهي في 2024/12/31 ما يصل إلى 17.8 مليون ريال قطري (2023: 9.8 مليون ريال قطري). وقد تم سداد المبلغ المستقطع بالكامل إلى حساب الهيئة العامة للضرائب في 2025/4/29.

أما فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في 2025/12/31، قامت الشركة بتخصيص مبلغ بواقع 16.8 مليون ريال قطري بما يعادل نسبة بواقع 2.5% من صافي أرباح الشركة للسنة المالية المشار اليها لدعم تلك الأنشطة.

ختاماً

تحرص شركة الخليج الدولية للخدمات من خلال مجلس الإدارة على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والممارسات المثلى وتضمين اللوائح والإجراءات الداخلية لها بما يحقق مستويات الحوكمة المناسبة ويرسخ بيئة امتثال استباقية تهدف إلى حماية الأمن المالي لأصولها ورأسمالها، وحماية مصالح عملائها ومساهميها، والمحافظة على نزاهة الشركة وسمعتها.

خلال عام 2025، فإن مجلس إدارة الشركة حرص على القيام بالمهام الموكلة إليه واتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة في إطار الصلاحيات المخول له القيام بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة والتشريعات ذات الصلة، ويحرص على بذل العناية في إدارة الشركة بصورة فعالة بما يسهم في تحقيق مصلحة الشركة وجميع المساهمين وأصحاب المصالح بصورة متوازنة.

خالد بن خليفة آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

ملحق السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة
(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة باسيفيك لوثيران في تاكوما، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

شغل الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني منصب الرئيس التنفيذي لشركة قطر للطاقة للغاز الطبيعي المسال (قطرغاز للتشغيل المحدودة سابقًا (قطرغاز)) منذ عام 2010 حتى نهاية عام 2025. كما يتقلد منصب رئيس مجلس إدارة شركة ملاحه ورئيس مجلس إدارة شركة قطر الوطنية لصناعة الأسمنت.

وقبل تعيينه في شركة للطاقة للغاز الطبيعي المسال، تولى الشيخ خالد عام 2007 منصب مدير مدينة راس لفان الصناعية، وقد سبق وتولّى منصب مدير تطوير الأعمال في مدينة مسيعيد الصناعية. وقد أسندت إليه عدة مناصب رئيسية في قطر للطاقة منذ انضمامه إليها عام 1991.

المناصب الأخرى*:

نائب رئيس مجلس إدارة شركة الملاحة القطرية
رئيس مجلس إدارة شركة قطر الوطنية للأسمنت

عدد الأسهم في شركة الخليج الدويلة للخدمات:

لا يوجد

السيد / سعد راشد المهندي

نائب رئيس مجلس الإدارة
(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل، ممثلاً عن شركة وقود لفحص المركبات "فاحص")

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد سعد راشد المهندي على شهادة بكالوريوس في الهندسة الصناعية والأنظمة من جامعة جنوب كاليفورنيا (USC) في لوس أنجلوس في الولايات المتحدة الاميركية في عام 1990.

انضم السيد المهندي إلى قطر للطاقة – إدارة الهندسة بصفة متدرب في عام 1990، تولى العديد من المناصب في إدارة أعمال الهندسة قبل تعيينه مدير إدارة الأعمال الهندسية في عام 2001.

أصبح المهندي أول مدير للعقود في قطر للطاقة في عام 2003 وقد أسّس إدارة العقود. وتضمنت المهام تطوير الأنظمة ومجموعة كاملة من الإجراءات ذات الصلة. في يونيو 2006، عُيّن المهندي بمنصب مدير الشؤون الفنية لقطر للطاقة.

حيث تولى العديد من المسؤوليات التنفيذية للتخطيط والإشراف وتنفيذ مجموعة متنوعة من المشاريع المتعلقة بالنفط والغاز.

عُين المهندي رئيساً تنفيذياً لشركة قطر المحدودة للكيماويات (كيو كيم) في سبتمبر 2015.

في أبريل 2017، عُيّن المهندي بمنصب الرئيس التنفيذي لشركة قطر للوقود (وقود). وابتداء من يوليو 2019 عُيّن عضواً منتدباً والرئيس التنفيذي لشركة قطر للوقود (وقود)

عُين نائب رئيس مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات في أبريل 2021.

المناصب الأخرى*:

العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة قطر للوقود (وقود)

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات:

97,100 سهم

الدكتور/ محمد يوسف الملا

رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت
(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل الدكتور/ محمد يوسف الملا على بكالوريوس الهندسة الكهربائية من جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1988. كما حصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال عام 1997 وشهادة الدكتوراة في الهندسة عام 2007 من جامعة ليسيستر في المملكة المتحدة.

انضم الدكتور/ محمد يوسف الملا للعمل في شركة قطر للبتروكيماويات (قابكو) عام 1988. وتولى فيها العديد من المناصب قبل تعيينه رئيساً تنفيذياً للشركة عام 2007، وحققت الشركة تحت قيادته إنجازات كبيرة في مجالات الإنتاج وعملية التقطير والتنمية المستدامة والبحوث، الأمر الذي يعد بمثابة نقلة نوعية وضعت الشركة في مصاف الشركات الرائدة في قطاع البتروكيماويات والمعترف بها في الأسواق العالمية.

المناصب الأخرى*:

عضو مجلس إدارة شركة صناعات قطر.

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات:

لا يوجد

السيد/ عيسى مطر الكواري

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

يشغل السيد / عيسى مطر الكواري منصب نائب الرئيس التنفيذي لشؤون العمليات في قطر للطاقة. وعلى الصعيد الأكاديمي، يتمتع الكواري بخلفية علمية متميزة، حيث نال درجة الماجستير في ادارة وإدارة الأعمال من المملكة المتحدة، فضلًا عن درجة البكالوريوس في الهندسة الكيميائية من جامعة قطر.

بدأ الكواري مسيرته المهنية المليئة بالنجاحات مع قطر للطاقة منذ عام 1999، حيث لم يتوقف عن التقدم والارتقاء في سلم المناصب، وبفضل مميزاته وإنجازاته، تبوأ الكواري مواقع قيادية مرموقة تشمل العديد من المشاريع المشتركة واللجان الإدارية، ما يدل على نفوذه الواسع ورؤيته الاستراتيجية. علاوة على ذلك، هو رئيس مجلس إدارة شركة "أوريكس لتحويل الغاز إلى سوائل"، وشركة "مسيعيد للطاقة المحدودة". كما لا يمكن إغفال دوره الهام في تمثيل مصالح قطر للطاقة في لجنة التوجيه الإداري لمشروع " اللؤلؤة لتحويل الغاز إلى سوائل".

إن ما يتحلى به السيد / عيسى مطر الكواري من خبرة واسعة في قطاع الطاقة هو بمثابة دليل قاطع على حضوره المؤثر وبصمته الواضحة والتزامه الراسخ بالنهوض بهذا القطاع.

المناصب الأخرى*:

لا يوجد

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات:

لا يوجد

السيد/ علي جابر المري

عضو لجنة التدقيق
عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل، ممثلاً عن الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية)

المؤهلات والخبرات:

نال السيد/ علي جابر المري درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الخليجية في البحرين عام 2009، وذلك بعد أن حصل على بكالوريوس تجارة في المحاسبة من جامعة بيروت العربية عام 1999، فيما سبق وحصل على دبلوم التجارة الثانوي عام 1991.

ويشغل حالياً السيد/ المري منصب مدير إدارة التدقيق الداخلي في الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية.

ويتمتع السيد/ المري بخبرة تصل إلى 38 عاماً في الشؤون المالية والإدارية والمحاسبة. وقد شارك في وضع الخطط الاستراتيجية للهيئة وأهدافها ورؤيتها ورسالتها والعمل على تحقيق الأهداف العامة للهيئة لتعزيز أدائها.

المناصب الأخرى*:

لا يوجد

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات:

لا يوجد

الشيخ/ جاسم بن عبد الله آل ثاني

عضو لجنة التدقيق
(عضواً غير تنفيذي/ غير مستقل، ممثلاً عن جهاز قطر للاستثمار)

المؤهلات والخبرات:

حصل الشيخ جاسم بن عبد اللّه آل ثاني على بكالوريوس العلوم في الإدارة والاقتصاد – تخصص محاسبة – من جامعة قطر عام 2005.

بدأ الشيخ جاسم مسيرته المهنية بأن شغل منصب مساعد مدير في الشركة القطرية للتكافل، ثم رقي إلى منصب مساعد مدير عام الشركة عام 2006، حيث ظل في هذا المنصب حتى عام 2009. وعمل بعد ذلك في إدارة تطوير الأعمال بجهاز قطر للاستثمار لمدة 5 أعوام، ثم عمل في إدارة التدريب بالجهاز لمدة عامين. يشغل الشيخ جاسم منذ أبريل 2016 منصب كبير محللي الأداء بمكتب المدير المالي لجهاز قطر للاستثمار.

المناصب الأخرى*:

لا يوجد

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات:

لا يوجد

السيد/ محمد ناصر الهاجري

رئيس لجنة التدقيق
(عضواً غير تنفيذي/ مستقل، ممثلاً عن شركة الكهرباء والماء القطرية)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ محمد ناصر الهاجري على درجة الماجستير في هندسة الغاز من جامعة سالفورد بالمملكة المتحدة، وبكالوريوس الهندسة الكيميائية من جامعة قطر.

انضم السيد/ الهاجري إلى قطر للطاقة عام 1991 ويتمتع بخبرة تزيد على 35 عاماً في قطاعي إنتاج النفط والغاز والصناعات البتروكيماوية.

وقد شغل السيد/ الهاجري العديد من المناصب القيادية في قطر للطاقة، منها نائب الرئيس التنفيذي لتطوير المشاريع البتروكيماوية والصناعية.

المناصب الأخرى*:

العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة نبراس للطاقة.

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات:

لا يوجد

*مناصب الأعضاء المشار اليها هي تلك التي تتعلق بشركات مساهمة عامة، آخذاً في الاعتبار عضويتهم في جهات/ شركات أخرى.

الخليج الدولية للخدمات
Gulf International Services

ص.ب. 3212، الدوحة، قطر
هاتف: 2080 4013 974+
فاكس: 9750 4013 974+
الموقع الإلكتروني: www.gis.com.qa
البريد الإلكتروني: gis@qatarenergy.qa